الأمم المتحدة

E/CN.5/2005/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون

استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤١/٢٠٠٤ الذي أقر جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية لدورتها الثالثة والأربعين بموضوعه ذي الأولوية المتمثل في ''استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين''.

* E/CN.5/2005/1.

010205 270105 04-62980 (A)
0462980

ولئن كان هذا التقرير يستعرض ويحلل تنفيذ كل من الالتزامات العشرة لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية في العقد الأخير، فإنه يفعل ذلك بطريقة عامة وشاملة بدلا من اتباعه نهجا دقيقا يتناول كل التزام على حدة. ويتألف هذا التقرير من أربعة فصول رئيسية هي: (١) إطار السياسة العامة الشامل للتنمية المركزة على السكان الذي حدده إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ (٢) الآفاق الحالية لتهيئة بيئة تمكينية مؤاتية للتنمية الاجتماعية على نحو ما توخاه مؤتمر القمة؛ (٣) الاتجاهات الرئيسية في التنمية الاجتماعية منذ مؤتمر القمة فيما يتعلق بالفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتعليم والصحة؛ (٤) الطريق إلى تحقيق توصيات السياسة العامة. وبالإضافة إلى هذه الفصول الأربعة، أدرج مرفق يقدم الخلفية التاريخية للخطة الدولية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية إلى غاية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وشاملة له، والالتزامات العشرة لإعلان كوبنهاغن في صيغتها الأولى؛ ونظرة عامة على أهمية استعراض التنفيذ للسنوات الخمس، بعد مؤتمر القمة، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة في جنيف في عام ٢٠٠٠.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٥
ثانيا – إطار للسياسة العامة للتنمية الاجتماعية	٧-٣٣	٦
ألف – النظام الدولي للتنمية الاجتماعية المتوخى في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١٣-١٨	٨
باء – إطار للسياسة يرتكز على الإنصاف والمساواة	١٩-٢٧	٩
جيم – التنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية	٢٨-٣٣	١٢
ثالثا – إيجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية	٣٤-١١٤	١٤
ألف – تهيئة البيئة السياسية والمؤسسية للتنمية الاجتماعية		
الالتزامان ١ و ١٠	٣٨-٥٨	١٥
بـاء – البيئة الاقتصادية للتنمية الاجتماعية		
الالتزامات ١ و ٧ و ٨ و ٩	٥٩-١٠٩	٢٠
جيم – الخلاصة	١١٠-١١٤	٣٦
رابعا – الاتجاهات الملحوظة في ما يتصل بالقضايا الأساسية الثلاث والالتزامات الأخرى التي تناولها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١١٥-٢٢٩	٣٨
ألف – القضاء على الفقر		
الالتزام ٢	١١٧-١٣٩	٣٨
بـاء – توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة		
الالتزام ٣	١٤٠-١٦٤	٤٥
جيم – الاندماج الاجتماعي		
الالتزام ٤	١٦٥-١٩٠	٥٣
دال – المساواة بين الجنسين		
الالتزام ٥	١٩١-٢٠٢	٦١
هاء – حصول الجميع على التعليم وعلى خدمات الرعاية الصحية الأولية		
الالتزام ٦	٢٠٣-٢٢٦	٦٥
واو – الخلاصة	٢٢٧-٢٢٩	٧٤

خامسا – الطريق إلى تحقيق الأهداف المرسومة: تنفيذ التنمية المتمحورة حول الناس ٢٣٠-٢٤١ ٧٥

المرفقات

ألف – برنامج دولي بشأن التنمية الاجتماعية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ٨٦

بـاء – الالتزامات العشرة لمؤتمر قمة عام ١٩٩٥ المعقود في كوبنهاغن ٨٨

جيم – استعراض الخمس سنوات: الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٠ ..... ٩٠

أولا – مقدمة

الغرض والولاية

١ – تصادف الدورة الثالثة والأربعون للجنة التنمية الاجتماعية الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولذلك، فإنه من الملائم والمنطقي في آن واحد أن يكون الموضوع ذو الأولوية للدورة هو ''استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين''.

٢ – وإلى جانب المساهمة في مداولات اللجنة بشأن الموضوع ذي الأولوية، أعد هذا التقرير أيضا لمساعدة اللجنة على الاستجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٨ الذي يدعو اللجنة إلى أن تحيل إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النتائج الموضوعية لاستعراضها لمواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وذلك لكي تنظر فيها في عام ٢٠٠٥.

٣ – وفي أثناء التحضير لهذا الاستعراض، عقدت الأمانة العامة اجتماعا لفريق الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بنيويورك في إطار المنتدى الدولي للتنمية الاجتماعية بشأن موضوع ''الإنصاف وأوجه عدم المساواة والتكافل''. وقد أدرجت نتائج هذا الاجتماع في هذا التقرير.

الهيكل التنظيمي للتقرير

٤ – رغم أن هذا التقرير يغطي تنفيذ كل من الالتزامات العشرة لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[١]، فهو يفعل ذلك بطريقة عامة شاملة بدلا من اتباعه نهجا مدققا يتناول كل التزام على حدة. ويشتمل التقرير على أربعة فصول. فالفصل الأول يصف إطار السياسة العامة الشامل للتنمية الاجتماعية الذي حدده إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢]. ويقدم هذا الفصل التنمية الاجتماعية على أنها نظام دولي؛ ويحلل إطار السياسة العامة فيما يتعلق بقيم ومبادئ وأهداف الإنصاف والمساواة؛ ويحلل الأهداف الإنمائية للألفية[٣] من زاوية التنمية الاجتماعية.

٥ – ويتناول الفصل الثاني بالدرس البيئة التمكينية المؤاتية للتنمية الاجتماعية. ويحلل البيئة السياسية والمؤسسية فضلا عن البيئة الاقتصادية السائدة على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. ويعرض الفصل الثالث ثلاثة اتجاهات في التنمية الاجتماعية منذ مؤتمر القمة فيما يتعلق بالفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتعليم والصحة، ويدرس العوامل التي أثرت على هذه الاتجاهات. ويتناول الفصل الرابع آفاق

المستقبل والطريق إلى تحقيق الأهداف. ويقترح خطة للتنمية الاجتماعية تعمق النهج المتمحور حول الناس الذي دعا إليه مؤتمر القمة. وقدمت توصيات محددة بشأن السياسة العامة فيما يتعلق بمسائل إدارة الحكم التي لها أهمية مركزية في تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية للتنمية الاجتماعية، وفيما يتصل بثلاث مسائل أساسية هي القضاء على الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي، مع التركيز على أفريقيا بصفة خاصة.

٦ - وبالإضافة إلى هذه الفصول الأربعة، أدرج مرفق لأغراض الإحالة. ويقدم الفرع ألف من المرفق خلفية تاريخية موجزة للخطة الدولية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية إلى غاية مؤتمر القمة وشاملا لأعماله، ويعرض الفرع باء الالتزامات العشرة لإعلان كوبنهاغن في صيغتها الأولى؛ ويورد الفرع جيم نبذة عن أهمية استعراض التنفيذ للسنوات الخمس بعد مؤتمر القمة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة في جنيف في عام ٢٠٠٠.

ثانيا - إطار للسياسة العامة للتنمية الاجتماعية

٧ - منذ عشر سنوات خلت، اجتمع قادة العالم في كوبنهاغن في أول مؤتمر قمة بشأن التنمية الاجتماعية، وهو اجتماع ولد آمالا وتوقعات وقطعت فيه تعهدات فعلية بتحسين الوضع البشري. واليوم، إن سلّمنا بأن هذه الآمال والتوقعات ربما لم تتبدد كلية، فإنها تضاءلت بكل تأكيد إذ أن ثمة عددا من الاتجاهات تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية، ولا سيما منها الحرمان الاجتماعي الاقتصادي والتفاوت بين الأفراد والفئات الاجتماعية، وبين مجتمعات محلية وبلدان بأكملها، بل وبين بعض القارات. وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد تهديدات الحريات المدنية بفعل ترجيح المصالح الأمنية.

٨ - وتظل الحقيقة الماثلة اليوم كما في أواسط التسعينات، هي أنه لا يجوز أن يُقضى على أي إنسان بأن يعيش عمرا قصيرا أو عيشة ضنكا بسبب انتمائه الطبقي أو القطري أو الديني أو خلفيته العرقية أو لنوع جنسه. ولتخطي هذه الانحرافات المرتبطة بتلك الظروف يلزم اتباع نهج تشريعي تتبعه السياسة العامة يجعل البشر محور التنمية، نهج يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لا غاية في حد ذاتها، نهج تكون غايته زيادة فرص تحسين نوعية عيش الأجيال الحالية والمقبلة وحماية تلك الفرص والاستفادة منها.

٩ - إن الالتزام بالفكرة القائلة بأن البشر هم محور التنمية يحتم اتباع نهج متعدد الجوانب إزاء التنمية. فينبغي، على سبيل المثال، أن تكون للنهج مقومات الاستمرار اجتماعيا من حيث الحد من الفقر والفوارق وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما ينبغي أن تكون له مقومات الاستمرار ثقافيا من حيث صون قيم وممارسات ورموز الهوية التي تحدد التماسك الاجتماعي

والهوية الوطنية على مر الأزمان. وينبغي أن تكون له مقومات الاستمرار سياسيا من حيث تعميق الديمقراطية والشفافية والمساءلة وبالتالي ضمان فرص وصول ومشاركة كافة شرائح المجتمع في عملية صنع القرار العام. وأخيرا ينبغي أن تكون للنهج مقومات الاستمرار بيئيا آخذا في الاعتبار إتاحة الموارد الطبيعية وفرص استخدامها وحفظ التنوع البيولوجي. ويفيد هذا النهج المتعدد الجوانب ضمنا بأن الأهداف الاقتصادية للنمو ينبغي أن تخضع لمعياري الكرامة الإنسانية وتحسين نوعية عيش الناس. وللأسف، فإن ما يحدث في الغالب الأعم هو العكس تماما.

١٠ - ومن خلال استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، يتبين واقع صارخ يتمثل في أن تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية للتنمية الاجتماعية تتماشى مع الرؤية التي حددها مؤتمر القمة، بما فيها توفير الموارد المالية، يظل تحديا هائلا. وبالتالي، فإنه تتراءى من الاستعراض صورة عامة متفاوتة تطبعها بعض التطورات الإيجابية، غير أن ثمة أيضا آمالا وتوقعات عديدة لم تحقق. ومع ذلك، فإن مؤتمر القمة نجح في التوعية بمسائل التنمية الاجتماعية وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية معالجتها، مما أفضى إلى إدراج عدة غايات متعلقة بالتنمية الاجتماعية في الأهداف الإنمائية للألفية. وإجمالا أحرز تقدم، قيس بمؤشرات إحصائية، في بعض مجالات التنمية الاجتماعية، بما فيها الحد من الفقر المدقع وزيادة فرص الاستفادة العامة من التعليم الابتدائي. غير أن هذا التقدم كان أقل من المتوقع وكان متفاوتا بين المناطق، بل وكان أكثر تفاوتا فيما بين البلدان. وبصفة خاصة، لم يحرز في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تحسن يُذكر، إن أحرز أصلا، بل إن بعض المؤشرات قد تراجعت، مما يعني أن التزام مؤتمر القمة بدفع خطى التنمية في أفريقيا لم يتم الوفاء به.

١١ - علاوة على ذلك، ظلت حالات عدم المساواة منتشرة، مما تسبب في بروز عقبات كأداء حالت دون التصدي للأسباب الهيكلية للفقر فضلا عن تسببها في إحداث آثار سلبية مباشرة على الشرائح المحرومة والضعيفة وعلى فئات محددة من قبيل الشباب والشيوخ والمعوقين والشعوب الأصلية والمهاجرين والمشردين.

١٢ - ومن المقلق أيضا أن النهج الشامل لتناول التنمية الذي يدعو إليه مؤتمر القمة قد ضاع أو تضعضع بشدة في حلبة تقرير السياسة الدولية. وإذا كانت مكافحة الفقر قد أخذت المكانة البارزة اللائقة بها، فإن ما دعا إليه مؤتمر القمة من فهم اقتصادي اجتماعي شامل للفقر يتناقض مع المفهوم والمقياس الضيقين المستعملين حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

الموضوعين الأساسيين الآخرين لمؤتمر القمة وهما العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي قد تركا جانبا إن لم يتم تجاهلهما كليا.

ألف – النظام الدولي للتنمية الاجتماعية المتوخى في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١٣ – إن مفهوم التنمية الاجتماعية الذي صيغ في كوبنهاغن كان من أكثر المحاولات تضمينا وشمولا لاستيعاب مدلول التنمية استيعابا كاملا. إذ شمل كافة الأبعاد التي يحتاج إليها المجتمع لتحسين نوعية عيش أفراده مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك والاندماج الاجتماعيين، وتعزيز العمالة المنتجة وتمكين الفئات الاجتماعية التي يتكون منها مواطنوه.

١٤ – وبطبيعة الحال فإن مفهوم التنمية الاجتماعية والكفاح من أجلها ليس حديث العهد بل إنه يعود إلى عدة قرون خلت جرى العمل فيها باستمرار على توسيع آفاق الإنصاف والمساواة في العلاقات البشرية. وبالتالي فإن مؤتمر القمة لم يكن نقطة الانطلاق ولا الوجهة النهائية للتنمية الاجتماعية. غير أن ما تفرّد به مؤتمر القمة هو الإرادة السياسية التي أبدتها كل الحكومات من أجل المعالجة المتكاملة للتحديات الاجتماعية للتنمية، التي كانت حتى ذلك الحين تعالج بطريقة جزئية وقطاعية، كما لو كانت التنمية الاجتماعية مجرد محصلة للإجراءات المتخذة في مجالات كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية. ورغم أن الفهم القائل بأن التنمية الاجتماعية هي أكبر بكثير من المحصلة الإجمالية للسياسات الاجتماعية ليس بالأمر الجديد، فإن مؤتمر القمة هو الذي جسد هذا الإطار في العلاقات الدولية والقرارات المتعددة الأطراف.

١٥ – وبناء عليه، فإن نتائج مؤتمر القمة الاجتماعية يمثل مجموعة من القواعد والالتزامات الصريحة التي يتميز بها نظام دولي للتنمية الاجتماعية تسترشد به السياسات والحقوق والالتزامات الوطنية والإقليمية المتفق عليها دوليا. ويتجلى اتساع معنى التنمية الاجتماعية في مقامات شتى من إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية. ويشهد على هذا الاتساع التزام رؤساء الدول والحكومات، ولا سيما عندما دعوا إلى ''تبني رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية الاجتماعية مبنية على كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتضامن في المسؤولية والتعاون وعلى الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب''[٤]. كما عبر رؤساء الدول والحكومات أيضا عن التزامهم بتعزيز هذه القيم والمثل بالتعهد بأن يولوا ''في السياسات والتدابير الوطنية

والإقليمية والدولية أولوية قصوى للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع''[٤].

١٦ - ومن خلال مسائله الأساسية الثلاث - القضاء على الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي - يتناول مؤتمر القمة التنمية الاجتماعية تناولا شاملا، ويعالجها باعتبارها في آن واحد هدفا وعملية تشمل كافة قطاعات المجتمع والجهات الفاعلة فيه. فمن حيث الأهداف، يقصد بالتنمية الاجتماعية رفاه الشخص والاتساق في عمل المجتمع. وتشمل إدخال تحسينات على رفاه الفرد والأسرة عن طريق التمتع بحقوق الإنسان، وتوفير الفرص الاقتصادية، والحد من الفقر، وتوفير فرص الاستفادة من الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. كما تشمل إقامة وصون العلاقات والهياكل والمؤسسات الاجتماعية التي يشكل من خلالها الأفراد والجماعات مجتمعا له مقومات البقاء. و يتطلب تحقيق هذه الأهداف بطبيعة الحال توفر وسائل اقتصادية.

١٧ - وتعني التنمية الاجتماعية، باعتبارها عملية مستمرة، التشجيع المتواصل لتوزيع أكثر عدلا للفرص والدخل والأصول والخدمات والسلطة بغية تحقيق قدر أكبر من المساواة والإنصاف في المجتمع. كما تستتبع المشاركة الفعلية للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك شرائح واسعة من المجتمع المدني، بما فيها القطاع الخاص، لتشجيع المزيد من الإدماج والمشاركة في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وإنصافا.

١٨ - وأكد مؤتمر القمة بوضوح على أن أنجع السياسات والاستثمارات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هي ''تلك التي تمكن الناس من الاستفادة إلى أقصى حد مما هو متاح لهم من طاقات وموارد وفرص''[٥]. و لم يعد الأمر مجرد مسألة وضع سبل ووسائل لإدراج البعد الاجتماعي في التنمية الاقتصادية. فهذا النهج الأحادي الجانب قد أعاق فعلا إمكانيات تحسين نوعية العيش في كل أنحاء العالم. ومنذ مؤتمر القمة، قلبت تبعية ''الشأن الاجتماعي'' التقليدية ''للشأن الاقتصادي'' رأسا على عقب، وما فتئ النقاش ينصب في الوقت الراهن على الأبعاد الاقتصادية المتعددة للتنمية الاجتماعية، سواء كانت تجارة أو مالية أو تكنولوجيا أو أبعادا أخرى كثيرة. ولا ترتكز أهمية هذه الأبعاد الاقتصادية بالنسبة للمجتمع على مسوغاتها الاقتصادية الجوهرية، بل إلى الكيفية التي تعزز بها على أفضل وجه الأنشطة الإنتاجية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية البشرية.

باء - إطار للسياسة يرتكز على الإنصاف والمساواة

١٩ - يعكس مفهوما الإنصاف والمساواة المبينان في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مجموعة من القيم والمبادئ والأهداف التي

تشكل أساس إطار السياسة العامة لمؤتمر القمة، ويضربان بجذورهما في صلب مبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنتائج والاتفاقات المتمخضة عن عدة مؤتمرات دولية سابقة. ومن الأمور الأساسية في هذه القيم والمبادئ والأهداف المساواة في الحقوق والشروط والفرص تلك المساواة التي تحيل عموما على السبل التي يتأتى بها للناس المشاركة في المجتمع بصفتهم مواطنين، وممارسة حقهم في الموارد، وفي قدرتهم على المساهمة في رفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ورفاههم هم أنفسهم.

٢٠ - إن انبثاق ''مجتمع الجميع'' - الرسالة المحورية لمؤتمر القمة المتمثلة في أنه تحق لكل إنسان المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمساهمة فيها والاستفادة منها - جعل من العدل والمساواة جوهر خطة السياسة العامة. وقد أقر رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا مؤتمر القمة إقرارا واضحا بأن العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة البشرية والحقوق والحريات الأساسية تشكل القيم الأساسية التي ينبغي أن تتقاسمها كل المجتمعات وترعاها. وهذه القيم لا تعزز التماسك الاجتماعي فحسب بل إنها تسهم في الحد من الصراعات الاجتماعية أو القضاء على العديد من أسبابها الدفينة؛ وتوفر الوسائل الضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتشجع نشوء الأسواق المراعية للجوانب الاجتماعية، وتعزز القدرة على الإبداع لدى الناس وتحمي البيئة.

٢١ - وفي سياق الإنصاف والمساواة هذا جعل مؤتمر القمة من تحدي القضاء على الفقر مسألته الأساسية الأولى. فإلى جانب التصدي لأسباب الفقر الهيكلية المتعددة الأبعاد، أصبح بلوغ ''توزيع أكثر إنصافا للأصول الإنتاجية، والثروة، والفرص، والدخل، والخدمات'' الهدف الأكثر إلحاحا للمؤتمر في مكافحة الفقر[٦]. علاوة على ذلك، سلّم مؤتمر القمة بأن السعي إلى تحقيق المساواة في توزيع الدخل والثروة والحد من الفوارق الهيكلية مهمة معقدة بحكم عدم المساواة أمام القانون (أي عجز المواطنين بصفتهم تلك عن ممارسة الحقوق والمشاركة الكاملة) وعدم تكافؤ الفرص والظروف (أي عدم توفر الوسائل والموارد التي تعتبر وسائل وموارد ضرورية للتغلب على الحواجز الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإثنية والعرقية).

٢٢ - وركزت المسألة الأساسية الثانية لمؤتمر القمة الاجتماعية على العمالة. وهذا ما يستلزم ضمنا تعزيز المساواة في فرص العمل باعتباره وسيلة يكسب بها الأفراد عيشهم، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، وعاملا حاسما في ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. واعتبرت سياسات الاقتصاد الكلي وسيلة أساسية لتوسيع فرص العمالة

وتشجيع حركية العاملين وتعزيز فرص مزاولة المرأة للمهن التي يسيطر عليها الذكور تقليديا. كما أن اتخاذ إجراءات محددة تتوخى تعزيز فرص العمل لصالح الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ضروري لرسم السياسات والبرامج.

٢٣ - ويرمي الاندماج الاجتماعي، وهو المسألة الأساسية الثالثة لمؤتمر القمة، إلى تعزيز التماسك الاجتماعي مع الاعتراف بالتنوع وتقديره وحمايته بكل أبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية والإثنية. ومن شأن السياسات التي تعزز مشاركة المجتمع المدني وتدخله في عملية اتخاذ القرار أن تتيح مساءلة القادة وزيادة الشفافية في عمليات اتخاذ القرار، مع زيادة فرص تمثيل الشرائح غير المحظوظة في المجتمع. ومن شأن عدم التمييز والتسامح والاحترام المتبادل والتنوع أن يعمّق الوعي ويعزز ''العدل وتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي''[٧].

٢٤ - وهذه الركائز الثلاث المترابطة فيما بينها ستدعمها بيئة تمكينية تقوم على أساس الإنصاف والمساواة. فالمسائل المتعلقة بالحد من الفقر والقضاء عليه، والأسباب الدفينة التي تفصل المستبعدين والفقراء عمن هم مندمجون ومن يرفلون في بحبوحة العيش، بالإضافة إلى الشروط اللازمة لتمكين الناس من استغلال طاقتهم في عالم العمالة، لا يمكن فصلها عن الحاجة إلى المؤسسات الديمقراطية، ولا عن المسائل الأساسية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التعليم والصحة والبيئة والعدالة الاجتماعية.

٢٥ - واعتبر إدماج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في التنمية الاجتماعية أمرا أساسيا لتهيئة بيئة تمكينية تفضي إلى صون كرامة الإنسان وحقوقه والحريات والعدالة الاجتماعية. ولذلك فإن البيئة التمكينية المؤاتية للتنمية الاجتماعية تستلزم وضع سياسات تعزز التوزيع العادل وغير التمييزي لثمار النمو بين الفئات الاجتماعية وبين البلدان، بما في ذلك توسيع فرص حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية[٨].

٢٦ - وقد وضع مؤتمر القمة في اعتباره ضرورة إحداث إطار قانوني ، على الصعيد الوطني، يوفر مجموعة من القواعد والأنظمة لمكافحة الاستغلال والفساد. كما دعا إلى وضع نظام ضريبة تصاعدية في التحصيل الكفؤ والعادل للضريبة حتى لا يدفع الفقراء قسطا باهظا من دخلهم في الضرائب والجبايات. وعلى الصعيد الدولي، روج المؤتمر لتهيئة بيئة اقتصادية تأخذ بنهج عادل ودائم إزاء الدين وخدمة الدين من جانب الدول النامية لتقويم عبء الدين الذي يسدد على حساب البرامج الاجتماعية. كما دعا إلى سياسات تجارية تشجع توسيع فرص الوصول إلى الأسواق وتحد من الحواجز التجارية وإلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٧ - ويتبين من التحليل المتقدم الوجيز أن إطار السياسة العامة الذي وضعه مؤتمر القمة قد أثر لا على خطاب عدد من المؤتمرات في العقد الماضي فحسب، بل إنه روج بدرجات

مختلفة لمسائل عديدة بدءا بقضايا الشيخوخة والمساواة بين الجنسين ومرورا بالأمن الغذائي والإسكان والتنمية المستدامة. وفي مؤتمرات ومناقشات أخرى، بما فيها تلك ا لمتعلقة بتمويل التنمية والتجارة الدولية، تناولت جداول الأعمال ضرورة النظر في التنمية الاجتماعية بموازاة للأهداف الاقتصادية. غير أنه إن كانت المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد تشاطره العديد من قيمه المتعلقة بالإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية، فإن عدة مسائل أساسية مما يشملها إطاره لم يتم معالجتها بالقدر الكافي. ومن هذه المسائل، ينبغي الإشارة إلى ضرورة توفير العمل للجميع ودور المؤسسات العامة في تعزيز التنمية الاجتماعية.

جيم - التنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية

٢٨ - وكما سلف ذكره، دعا مؤتمر القمة إلى الأخذ بمفهوم شامل للتنمية الاجتماعية يشمل المسائل الرئيسية، المتراوحة بين حقوق الإنسان والمساواة والسلام، مرورا بكرامة الإنسان والقيم الأخلاقية، وهي عناصر تلزم كلها للعمل على تحسين أوضاع الإنسان.

٢٩ - ورغم أن هذه الرؤية الشاملة قد تظل قوة يسترشد بها واضعو السياسات في مجال التنمية الاجتماعية، فمن الواضح مع ذلك أن مفهوم التنمية الاجتماعية قد أصبح تدريجيا أقل شمولا في السنوات التي أعقبت مؤتمر القمة. وهذا التحوّل يتبين مثلا من الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجيات البنك الدولي للحد من الفقر التي تميل إلى تناول القضاء على الفقر من زاوية اقتصادية أساسا.

٣٠ - وينبغي الإقرار بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٩] والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بشواغل اجتماعية من قبيل الفقر والمجاعة وتعلم القراءة والكتابة والصحة ووفيات الرضع والوفيات النفاسية - المتعين بلوغها بحلول عام ٢٠١٥ - تماثل الأهداف الكمية لمؤتمر القمة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية المتمثلة في معدلات تعلم القراءة والكتابة ووفيات الرضع والوفيات النفاسية متوسط العمر المتوقع[١٠]. على أن تركيز إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على تعريف الفقر بمعيار الدخل الذي يقل عن دولار واحد في اليوم يمثل حيودا عن النهج الشمولي الذي دعا إليه مؤتمر القمة. فلئن كان تعريف الفقر قد عمل على تعميق الوعي وإثارة النقاش بمقارنة هذا المبلغ بالدخل اليومي في البلدان المتقدمة النمو، فإنه يختلف عن التعريف الأعم الذي وضعه مؤتمر القمة، والذي يصف الفقر لا بقلة الدخل والاستهلاك فحسب، بل أيضا بنقص المشاركة في المجتمع، وربط هذه المسائل بأسباب هيكلية شتى في المجالين الوطني والدولي[١١]. وعلاوة على ذلك، فإن تعريف الفقر

المستند أساسا إلى أبعاد نقدية لا يتناول عدم المساواة في الدخل أو الثروة. وأخيرا، فإنه بتركيزه على الفقر المدقع، يمر مر الكرام على حقيقة الفقر النسبي المتفشي في البلدان الغنية.

٣١ - والمسألتان الأساسيتان الأخريان لمؤتمر القمة، أي العمالة والإدماج الاجتماعي، عانتا هما أيضا من التمايز بين رسم السياسة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ففي مسألة العمالة، أعلن برنامج العمل ما يلي: ''العمل المنتج والعمالة المنتجة عنصران أساسيان في التنمية فضلا عن كونهما عنصرين حاسمين في تكوين الشخصية الإنسانية. وينبغي للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وكذلك توسيع العمالة المنتجة أن تسير جنبا إلى جنب''[١٢]. غير أن الأهمية المحورية للعمالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية غائبة في الأهداف الإنمائية للألفية، اللهم إلا ما كان من دعوتها إلى إتاحة 'عمل لائق ومنتج للشباب. ورغم أن تعزيز عمالة الشباب هي هدف أساسي بكل تأكيد، فإنه لا يغني عن تحقيق أهداف أشمل من قبيل توفير العمل المنتج لكافة شرائح المجتمع. وما فتئت منظمة العمل الدولية تؤكد على مفهوم العمالة هذا باستمرار، و لا سيما مؤخرا في التقرير الأخير لعام ٢٠٠٤ الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة[١٣].

٣٢ - ويمكن إبداء ملاحظة مماثلة بشأن الاندماج الاجتماعي. فإعلان كوبنهاغن دعا إلى ''كفالة الحماية والاندماج الكامل في الاقتصاد والمجتمع'' لجميع الفئات، غير أن المساهمة الأساسية للاندماج الاجتماعي في كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لم تجد لها صدى في وثائق أحدث عهدا تتعلق بالسياسة العامة. ففيما عدا الالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لم تشر الأهداف الإنمائية للألفية بتاتا إلى الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات ديمقراطية جامعة وتشاركية ومستقرة وعادلة.

٣٣ - وبصرف النظر عن المحاذير المذكورة أعلاه، لا شك في أن وضع الأهداف الإنمائية للألفية يمثل جهدا تضافريا إيجابيا لسد ما تسميه جهات عديدة في المجتمع الدولي ''بفجوة التنفيذ'' المتراكمة بعد عدة قمم ومؤتمرات عالمية. فالحالة في العالم لم تتحسن تحسنا ملموسا على العديد من الجبهات لا بسبب عدم اتخاذ قرارات، بل لأن مستويات التنفيذ والتفعيل لا تزال متخلفة عن بلوغ الأهداف المتوخاة. وتتناول الأهداف الإنمائية للألفية بضعة مجالات محددة وتقرر أهدافا كمية وإطارا زمنيا لتحقيقها مما ساهم كثيرا في تحسين تنسيق الإجراءات المتعددة الأطراف والسياسات الوطنية. غير أن تلك الأهداف رغم أثرها الحفاز، ليست بديلا عن خطة للتنمية الاجتماعية ذات نطاق أوسع يتجاوز هذه الأهداف.

ثالثا – إيجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية

٣٤ – شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ووثائقه الختامية على أن تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية للتنمية الاجتماعية في بلدانها. وأقر كذلك بأن الشراكات مع، الجهات غير الحكومية كالقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ومشاركتها على قدر مواز من الأهمية لنجاح تنفيذ السياسات والبرامج التي دعا إليها مؤتمر القمة. علاوة على ذلك، فقد أقرّ مؤتمر القمة بأن للتعاون الدولي دورا رئيسيا لدعم جهود التنمية الاجتماعية الوطنية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٣٥ – وفي سياق استعراض تنفيذ اتفاقات مؤتمر القمة من الضروري وصف السياسات والإجراءات الوطنية والسياسية التي اتخذت لتعزيز التنمية الاجتماعية، وفي الوقت ذاته بحث السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا التي أدرجت فيها هذه السياسات. كما سيتم بحث تأثير هذه السياسات والإجراءات على التنمية الاجتماعية بهدف إلقاء الضوء على العلاقة المتبادلة بين الالتزامات وتحديد المجالات بغية زيادة تعزيز جدول أعمال السياسات الاجتماعية.

٣٦ – أثرت التطورات التي حصلت في الاقتصاد الدولي، والمناقشات في الخطاب الإنمائي – ومختلف العوامل الوطنية والدولية الأخرى على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة خلال السنوات العشر الماضية. وقد ساهمت هذه العوامل في تهيئة ''بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية'' وقللت من شأنها على حد سواء. إن إجراء تحليل مقتضب لهذه العوامل يساعد في شرح القوى التي تقوم عليها الاتجاهات الأخيرة في التنمية الاجتماعية.

٣٧ – ينبغي الإشارة إلى أن للظروف الوطنية كذلك تأثير كبير على وتيرة التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية. فالكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها الإنسان من قبيل الصراع المسلح، والهزات الأرضية، والفيضانات والجفاف، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، غالبا ما تعيق التنمية أو تجعل التقدم نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية أكثر صعوبة. ويمكن للحكم الوطني وأطر السياسات أن تعزز أو تعيق التنمية الاجتماعية وذلك يتوقف على نوعية الحكم والسياسات المصاغة ضمن هذه الأُطر.

ألف – تهيئة البيئة السياسية والمؤسسية للتنمية الاجتماعية

الالتزامان ١ و ١٠

٣٨ – جعل مؤتمر القمة ”تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية“[١٤] أول التزام له، مؤكدا على الأهمية التي يعلقها على إيجاد بيئة مواتية. وفي السنوات العشر التي مضت على انعقاد مؤتمر كوبنهاغن، طرأت تغييرات أثرت على البيئة من أجل التنمية الاجتماعية.

١ – إرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية[١٥]

٣٩ – ذكر إعلان كوبنهاغن أن الديمقراطية وشفافية الحكم والإدارة وخضوعهما للمساءلة إنما هي دعائم أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة[١٦]. فقد ازداد عدد الديمقراطيات في العالم حاليا، وازدادت المشاركة السياسية. وكان لدى ٥٤ بلدا، تشكل ٤٦ في المائة من سكان العالم في عام ١٩٨٠، بعض أو كل عناصر الديمقراطية؛ وازداد هذا العدد في عام ٢٠٠٠ ليصبح ١٢١ بلدا، تشكل ٦٨ في المائة من سكان العالم. وبالإجمال، أُطلق على الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي اسم ”الموجة الثالثة“ من إرساء الديمقراطية، رغم عدم وجود أدلة على استمرار هذا الاتجاه. ولم يكن التقدم العالمي في مجال الحريات السياسية على سوية واحدة، ويبدو أن وتيرة إرساء الديمقراطية بدأت تتباطأ الآن. ولم يتمكن العديد من البلدان من توحيد وتعميق الخطوات الأولى باتجاه الديمقراطية وبدأ العديد منها يعود إلى النظام التسلطي. ويبدو أن التقدم الذي أُحرز خلال التسعينات من القرن الماضي قد بدأ يفقد زخمه، وفي بعض أصقاع العالم، ربما بدأ يتقهقر فعليا.

٤٠ – إلا أنه يجب التأكيد على أن المشاركة السياسية الديمقراطية تتطلب أمورا أكثر من الانتخابات الحكومية. إذ أن احترام حقوق الإنسان والتمسك بها يعتبر أمرا جوهريا لا لحسن حال الأفراد فقط بل ليكون في البلدان مواطنون نشيطون ومشاركون كذلك. وتتطلب الديمقراطية السياسية حقوقا مدنية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية والتجمع وحرية التعبير وحرية المساواة والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين بمن فيهم النساء والأقليات والقطاعات الأكثر تضررا من المجتمع، وكذلك الحصول على الأصول والفرص لتحسين الأفراد والمجتمعات المحلية ماديا.

٤١ – ولئن كان إرساء الديمقراطية هاما لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع، فمن الممكن أن يكون مهما بصفة خاصة في توفير سبل تمكين الفقراء. فاستنادا إلى البنك الدولي، يواجه الفقراء غالبا عوائق هائلة عندما يحاولون أن تؤخذ آراؤهم بعين الاعتبار. وفي ضوء هذه

الظروف، يجادل البنك الدولي بأنه لدى الحكومات دورا أساسيا في تقديم إطار مؤسسي ضروري لتيسير تشكل الجمعيات ذات الصفة التمثيلية كي يتم سماع صوت الفقراء[١٧] وقد أكد على هذا الرأي تقرير آخر صدر حديثا عن البنك الدولي، الذي يوحي بأن تجربة العمليات التشاركية تشير إلى أن الفقراء والمهمشين، حتى عند دعوتهم للتعبير عن آرائهم، لا تملك منفذا مؤسسيا يمكن متابعته فيما بعد[١٨].

٤٢ - وأخيرا، فإن وضع السياسات التي تتماشى مع أهداف التنمية الاجتماعية يتطلب نظاما لصنع القرار يشمل مبادئ المشاركة والشفافية، ويأخذ في الاعتبار العدالة والمساواة. وحتى في ظل نظام ديمقراطي، فإن أهداف التنمية الاجتماعية، التي تعكس غالبا شواغل المواطنين والمجموعات في المجتمع الأكثر ضعفا والمهمشة، معرضة لخطر التقهقر إلى موقع أدنى أهمية - يرتبط مثلا بالتدابير التي تركز فقط على النمو الاقتصادي - بسبب عدم توفر صوت ومشاركة كافيتين من قبل أكثر الناس تضررا. وفي الحالات التي لا تزال لا توجد فيها مؤسسات وعمليات ديمقراطية فإن هذا الخطر يزداد حدة.

٢ - دور المجتمع المدني والدولة

٤٣ - تقترن الاتجاهات المبينة في الفرع المتقدم مع اتجاهات أخرى أيضا. إذ إن الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي الذي اتسمت به التسعينيات من القرن الماضي أحدث كذلك حركة أخذ فيه البعد الاجتماعي في الاعتبار في السياسات الاقتصادية والتكيف الهيكلي. وترتبط هذه التنمية ارتباطا وثيقا بالمناشدات التي أطلقها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي شهدت أعدادها ازيادا كبيرا خلال العقد الماضي. وساعد زخم المجتمع المدني في تعزيز إدراك ذاتي أقوى بالحقوق وعدم المساواة النسبي بين الناس، الذي عززته الأجواء الحالية لاستحقاقات حقوق الإنسان والوصول إلى معلومات فورية على صعيد عالمي. وقد تضافرت هذه العناصر لتعزيز مشاركة أكبر من خلال المبادرات الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، ففي حين شهد العقد الماضي اهتماما أكبر في تحسين مركز مختلف الفئات الاجتماعية - التي أبرزها إيلاء الاهتمام بحقوق الشعوب الأصلية والمعوقين، وبالفقر بين المسنين والبطالة في صفوف الشباب - أبدى اهتمام أقل بالسياسات الرامية إلى المساواة في توزيع الدخل والثروة. وقد تحول تركيز معظم الصراعات السياسية عن هذا الأمر الأخير لتركز على أنماط أخرى من الاختلافات وعدم المساواة وخاصة في ما يتعلق بالعرق ونوع الجنس، مع التركيز على الحقوق السياسية والمدنية.

٤٥ - وبالرغم من ذلك، حصل تحول في غاية الأهمية في العقدين الماضيين في مجال جانب المجتمعات الحديثة الهام: الطريقة التي يختار فيها المواطنون والفئات الاجتماعية تمثيلها والدفاع

عن حقوقها على الصعيدين الوطني والدولي. فقبل العقدين الماضيين من القرن العشرين، كانت اتحادات العمال تمثل مصالح المجتمع المدني، لا في القضايا المتعلقة بالعمالة والأجور فقط، بل كذلك في العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية. ويبدو أن اتحادات العمال هذه تأثرت بالاتجاه الطويل الأجل المتمثل في انخفاض حجم عضوية الاتحادات النسبي قياسا إلى ''معدلات كثافة'' الاتحادات – النسبة المئوية للعمال الذين ينتمون إلى الاتحادات[١٩].

٤٦ – ومهما يكن من أمر فقد ظهرت خلال العقدين الماضيين أنماط أخرى من منظمات المجتمع المدني وفئات لا تبغي الربح في بيئة اجتماعية كانت تحبذ جهات غير حكومية، وأكدت على الشراكة في تحقيق العديد من المسؤوليات التي كانت تضطلع بها الدولة تقليديا. وأصبحت مشاركتها في الساحتين الوطنية والدولية أمرا في غاية الأهمية للدفاع عن مصالح الفئات التي قد لا يسمع صوتها لولا ذلك. وفي الواقع، وفي جميع المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت في التسعينات من القرن الماضي، أعربت منظمات المجتمع المدني عن أفكار واقتراحات جديدة، وناقشت وفاوضت واحتجت ومارست الضغط السياسي، مما أسفر عن فضاء عام دولي لم يسبق له مثيل.

٤٧ – إلا أنه ينبغي التأكيد على أن الانخفاض النسبي لبعض الأشكال التقليدية للتمثيل المجتمعي، فضلا عن ظهور جهات غير حكومية، لا يعني بالضرورة إلغاء أو إضعاف دور الحكومة. بل على العكس تماما، فما برز ونما في السنوات الأخيرة يعتبر اعترافا، رغم السيطرة الإيديولوجية في العقد الماضي، بأن الدولة لا تزال تتمسك بالمسؤوليات الرئيسية المتعلقة بالمسائل التنظيمية، وفي دورها في التعبير عن مختلف القطاعات الإنتاجية والمجتمعية والاجتماعية[٢٠].

٤٨ – ولا تزال الأنظمة العامة أو السياسات التي تقودها الدولة تسهم في عملية التنمية التي تعتبر فريدة من نوعها، وضرورية، ولا يمكن الاستغناء عنها. وهي فريدة من نوعها لأن منطقها يتجاوز منطق قوى السوق، وخاصة في أبعاد من قبيل الأخلاق والعدل والمساواة والعدالة الاجتماعية التي تعتبر غريبة على آليات السوق ومؤسساته؛ وتدمج كذلك الدفاع عما يطلق عليه ''حقوق الانتشار'' المتأصلة في المواطنة. وهي ضرورية لأن منطق تراكم رأس المال يتطلب توفير ''المنافع العامة'' التي لا يمكن أن تنتجها جهات متنافسة في السوق، ولا سيما الأسواق غير الكاملة في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والأقل نموا. ولا يمكن الاستغناء عنها لأنها تعالج قضايا كالمجازفة وسرعة التأثر، والإقصاء الاجتماعي والعوز وقضايا

عديدة أخرى لا تؤدي إلى حساب تباين الاقتصادية الجزئي، ولا سيما عندما تتصدر شواغل المجتمع بشأن أجيال المستقبل (التي تعرف بأنها لا تستطع المشاركة في سوق اليوم).

٤٩ - علاوة على ذلك، فإن التحديات التي يشكلها الظلم وعدم المساواة الاجتماعية لا يمكن تعريفها على أنها مشاكل فردية، بل تجسد تحديات اجتماعية جماعية. والمسألة ليست مجرد السماح بالحصول على التعليم والإسكان والصحة أو إلى بيئة خالية من التلوث، عن طريق السوق، بل إستعادة الممارسات الجماعية (التضامن) لتلبية الحاجات المادية والروحية من أجل حسن حال البشر.

٣ - التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي

٥٠ - في الالتزام ١٠، وافقت الدول الأعضاء على تحسين إطار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية بروح التشارك عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف. ووافقت الحكومات على أن مهمة التنمية الاجتماعية هي أولا وأخيرا، مسؤولية وطنية، لكنها أقرت بالحاجة إلى وضع استراتيجيات للتعاون في مجال التنمية الدولية وإلى استخدام الموارد على نحو فعال أكبر لتنفيذ التزامات مؤتمر القمة[١٤].

٥١ - وكان خير مثال على الالتزام بتهيئة بيئة أفضل للتنمية الاجتماعية، الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال مؤتمرات عالمية وإقليمية ووطنية لا تعد ولا تحصى. إلا أنه لا يزال ثمة الكثير لعمله من أجل تعزيز سلطة وهياكل وعمليات الآلية المؤسسية - بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة المعنية بقضايا التكامل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - إذا كان على أهداف مؤتمر القمة وأهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أن تتحقق. وثمة حاجة إلى إقامة علاقات عمل أوثق للتصدي للعلاقات المترابطة بين الفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي على نحو كاف، وإلى تعزيز ترابط المؤسسات المتعددة الأطراف على نحو كاف كقوة قوية من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة.

٥٢ - وارتأى مؤتمر القمة وضع إطار متكامل وشامل لمتابعة وتقييم تنفيذ نتائجه. وعين برنامج العمل الجمعية العامة على أنها الجهة الرئيسية المعنية بوضع السياسة والتقييم في المسائل المتعلقة بالمتابعة، التي أدت إلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك، فقد طلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ''أن يستعرض ولاية لجنة التنمية الاجتماعية وجدول أعمالها وتكوينها، بما في ذلك اعتبار تعزيز اللجنة، آخذا في الاعتبار الحاجة إلى التعاون مع اللجان الأخرى ذات الصلة ومتابعة المؤتمر''[٢١].

٥٣ - علاوة على ذلك، فقد طلب إلى منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز، أن توسع وتحسن تعاونها في مجال التنمية الاجتماعية لكفالة تكامل جهودها، والقيام، حيثما أمكن، بالجمع بين الموارد في مبادرات مشتركة للتنمية الاجتماعية تدور حول الأهداف المشتركة لمؤتمر القمة[٢٢] ولتحقيق هذه الغاية، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أن تشكل لجنة التنمية الاجتماعية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة نفسها، عملية متابعة حكومية دولية مؤلفة من ثلاث طبقات. وكلفت اللجنة بمسؤولية رئيسية تتمثل في متابعة مؤتمر القمة واستعراض إعلان كوبنهاجن وبرنامج عمله؛ وتعين على المجلس أن يقدم توجيها وتنسيقا كاملين، وتقوم الجمعية بتأدية دورها في وضع السياسات.

٥٤ - ومع أنه تم إرسال نتائج أعمال اللجنة خلال السنوات العشر التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فلم تتم متابعتها بشكل كبير هناك. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لدعوة مؤتمر القمة إلى نهج يتمحور حول الناس في التنمية، الحاجة إلى تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي تم التشديد عليه خلال الدورة الأربعين للجنة في عام ٢٠٠٢. ومن بين التوصيات، أكدت النتائج التي اتفق عليها على الحاجة إلى ”توسيع نطاق سياسة الاقتصاد الكلي السليمة من أجل تحقيق تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية“[٢٣]. وأكدت من جديد على أهمية كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، والعمل على تحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز التكامل الاجتماعي.

٥٥ - ورغم المناقشة الشاملة واعتماد النتائج القيمة التي اتفق عليها بشأن مسألة تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لم تتم متابعة هذا الموضوع، أو التطرق إليه على نحو كاف من قبل المؤسسات الدولية الأخرى، أو حتى على مستويات منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أكدت الجمعية العامة مرارا على الحاجة إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز دوره مع الهيئات الفرعية لكفالة متابعة منسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ومتابعة لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء، سيتلقى المجلس في عام ٢٠٠٥ نتائج الاستعراض الذي قام به كل من لجانه الفنية عن أساليب عملها، بهدف تحسين أثر هذه الأساليب إلى أقصى حد على تنفيذ أهداف المؤتمر.

٥٦ - ويعتبر التعاون بين المجلس والمنظمات الأخرى على درجة خاصة من الأهمية في عالمنا المعقد اليوم وينبغي أن يعكس الحاجة إلى معالجة الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية من التنمية في آن معا. وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تعزيز وإحياء مختلف أجزاء منظومة الأمم

المتحدة، بما فيها المجلس، الذي تعرض لعمليات إصلاح متكررة، إلا أنه لم يحظ بعد بزيادة ملموسة في السلطة. وعلى سبيل المثال، فإن الوزراء المسؤولين عن القضايا الاجتماعية على إطلاع بتقارير اللجنة، إلا أنه لا تتوفر أدلة كبيرة بأن تكون النتائج قد وصلت إلى كبار صانعي السياسات أو موظفي الخدمة المدنية العاملين بالمسائل الاقتصادية والمالية. كما أن الصلات المطلوبة بين وزراء الاجتماع ووزراء المالية ووزراء التخطيط من أجل تكامل أكبر للسياسات الاجتماعية والاقتصادية هي في أفضل أحوالها ضعيفة.

٥٧ - وتكشف الاتجاهات المذكورة أعلاه عن وجود فجوة نسبية بين الفكر السياسي والممارسة الحاليتين، التي تعيق اتخاذ سياسات مشتركة، وتحد من القدرة على وضع نهج يعتمد على الناس للارتقاء فوق مستوى التفكير المجرد. إن التقدم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية لمؤتمر القمة - الحد من الفقر، والعمالة التامة والتكامل الاجتماعي في مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة - متباين في أفضل أحواله. ولا يزال تحقيق التنمية الاجتماعية يتسم بوجود فروق بين النوايا والأعمال، والأهداف المعلنة والتوجهات الحقيقية للسياسات الوطنية والدولية. وإن النتائج المثلى، حيث يكون لجميع الأفراد الحق في الحصول على حقوق وفرص متساوية، تتمثل في تقاسم المزايا وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية وحيث يؤدي الاستثمار في التنمية الاجتماعية إلى النمو والمساواة، يبدو أنها ليست قيد المتابعة.

٥٨ - وتستطيع المؤسسات، الوطنية منها. أو الدولية، أن تقيم صلات ملائمة لوضع سياسات وأطر متكاملة، لكنها يجب أن تسمح بإقامة نظم فعالة من التنسيق بين السلطات الاجتماعية والاقتصادية في جميع المجالات، والسياسات التي من شأنها أن تيسر درجة أعلى من وضوح الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية وتكاملها في عمليات التنمية. أما على الصعيد الدولي، فقد يكون الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلا بمثابة منتدى مثالي لعقد اجتماعات منتظمة لوزراء المالية والتجارة، والوزراء المسؤولين عن العمل ووضع السياسات الاجتماعية، بغية استعراض تماسك السياسات فيما بينهم.

باء - البيئة الاقتصادية للتنمية الاجتماعية

الالتزامات ١ و ٧ و ٨ و ٩

٥٩ - في عشية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ركز المنظور المهيمن على التنمية على محاسن السوق في توجيه تلك التنمية، وهو إجماع واضح استمد من خيبات الأمل العميقة في نتائج التنمية التي قادتها الدولة، بما في ذلك الخلل المالي وأزمة الديون الخارجية العميقة في الثمانينات من القرن العشرين، ومظاهر عدم الكفاءة والتشويهات التي جلبها تدخل الدولة في الاقتصاد.

١ - إصلاحات السوق، والتكيف الهيكلي والتنمية الاجتماعية

٦٠ - أحدثت برامج الإصلاح الهيكلي التي صممت للتغلب على هذه الأزمات نهجا للتنمية يستند إلى الفرضية القائلة بأن قوى السوق ستؤدي إلى تخصيص الموارد على نحو فعال أكبر، مما سيؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع، الأمر الذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تنمية شاملة. وقد نفذت هذه الاستراتيجية في التنمية بقوة خلال الثمانينات من القرن العشرين من خلال برامج تكيف هيكلية والشروط المفروضة على الإقراض المرتبطة بشكل وثيق بمؤسسات بريتون وودز. وقد نصحت البلدان النامية بالسعي إلى الخصخصة، وتحرير التجارة والمسائل المالية، وتقليص الضرائب لزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتصحيح الخلل في الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم. وفي البلدان الصناعية الرئيسية، بدأت السياسات كذلك تتحول إلى عهد من إلغاء القوانين التنظيمية، والخصخصة، وبدأ التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد يخف تدريجيا.

٦١ - وشهدت كذلك أوائل التسعينات من القرن العشرين تدهورا في نموذج الاقتصاد المخطط مركزيا ونهاية الحرب الباردة. وقد عززت هذه الأحداث العالمية كذلك الاعتقاد بأنه ينبغي لقوى السوق أن تقود الاقتصادات الوطنية وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية.

٦٢ - ومع ذلك، فإن التجربة الفعلية في البلدان التي اضطلعت بإجراء تكيف هيكلي خلال الثمانينات من القرن العشرين، وفي البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال التي بدأت تعتنق نظام رأسمالية السوق في مطلع التسعينات من القرن العشرين، أظهرت أهمية بناء المؤسسات والتماسك الاجتماعي للتوصل إلى أهداف الإصلاح الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فإن الاهتمام الموجه إلى القضايا الاجتماعية في مؤتمر القمة ساعد في التحول إلى خطاب فكري يبتعد عن نهج تعزيز النمو الاقتصادي التقليدي الذي يتجاهل، بل حتى يقوض التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن الالتزام ٨ لمؤتمر القمة يعلن صراحة أنه عندما تتم الموافقة على برامج التكيف الهيكلي فينبغي أن ''تتضمن أهدافا للتنميات الاجتماعية، ولا سيما أهداف القضاء على الفقر والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي''[(١)].

٦٣ - كما أظهرت الأزمات المالية الجديدة في التسعينات من القرن العشرين، والركود الاقتصادي اللاحق في آسيا، وأمريكا اللاتينية والاتحاد الروسي، الانهيار الاجتماعي الذي تلحقه التدفقات الرأسمالية الدولية الغير منضبطة وفي بعض الأحيان المتسمة بالمضاربة الشديدة، مقترنة مع سياسات اقتصاد كلي شديدة. إن الأثر الإنساني لهذه الأزمات في التسعينات من القرن العشرين، بما فيها البطالة وزيادة الفقر، وتردي التفاوت بين السكان،

واضمحلال التماسك الاجتماعي في العديد من البلدان، يؤكد على أهمية تلبية الالتزام ٨ لمؤتمر القمة.

٦٤ - وفي الواقع، استندت برامج التكيف الهيكلي التي نفذت في الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن العشرين على الاعتقاد بأن معدلات النمو الاقتصادي للبلدان التي تمر في مرحلة تكيف اقتصادي ستكون أعلى، وأنه ما أن يتم التصدي إلى الخلل في الميزانيات المالية، ستكون معدلات النمو الأعلى المتوقعة كافية لكي تثمر فوائد اجتماعية. وكما أثبتت التجربة الفعلية لولا ذلك - وخاصة في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، وفي بقاع عديدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - بدأ صانعو السياسات يدركون شيئا فشيئا متابعة سياسات الاستقرار الاقتصادي على حساب السياسات الاجتماعية أسفرت كذلك عن عواقب سلبية طويلة الأجل وأدت هذه الأمور المدركة إلى أن تحول المؤسسات من قبيل البنك الدولي نحو دعم التنمية الاجتماعية كجزء من استراتيجيته الشاملة في الحد من الفقر[٢٤].

٦٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وكمحاولة لمعالجة مشكلة الفقر المستمرة في البلدان النامية بعد سنوات عديدة من التكيف والإصلاح المضمنين، وافق مجلسا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على نهج جديد لمواجهة مشكلة الحد من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل وفق استراتيجيات وطنية للحد من الفقر المعروفة بورقات استراتيجية الحد من الفقر. وتغير كذلك اسم برنامج مساعدة البلدان في صندوق النقد الدولي من مرفق التكيف الهيكلي المعزز إلى مرفق ''تقليل الفقر والنمو''. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أكمل ما مجموعه أربعون بلدا ورقات استراتيجية الحد من الفقر، الأولى بشكل كامل أنهت ١٨ بلدا منها أول تقرير مرحلي سنوي عن التنفيذ. وأنهى ١٤ بلدا آخر ورقات استراتيجيتها المؤقتة للحد من الفقر[٢٥].

٦٦ - واعتمد البنك الدولي في تقريره للتنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١: مهاجمة الفقر، كذلك بعض عناصر الفقر المتعددة الأبعاد، بما في ذلك التعرض للضعف والمخاطرة، وانخفاض مستويات التعليم والصحة والعجز. ومع ذلك فإن وصف الفقر بهذه العبارات لا يزال قاصرا عن الإحاطة التامة بالجوانب الهيكلية للفقر، وهي التوزيع غير العادل للأصول - الأرض، رأس المال، التكنولوجيا، التعليم - وإمكانية المشاركة في وضع السياسات. كما أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر تتماشى كثيرا مع دعوة مؤتمر القمة إلى إدراج التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي[٢٦] والتي يجب أن تعكس تماما خاصية الفقر المتعددة الوجوه.

٦٧ - بالإضافة إلى اعتماد الحد من الفقر من خلال تدابير البرامج لمساعدة الفقراء والنمو، مثل التدابير التي تتمثل أهدافها الرئيسية في اعتماد مخصصات مالية في الميزانيات الحكومية والمرونة الضريبية، فإن أحد سمات مرفق تقليل الفقر والنمو الجديدة يتمثل في استخدام تحليل الأثر الاجتماعي لإصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية الرئيسية. إلا أن الاستعراضات الداخلية تشير إلى أن الإدماج المنتظم لهذه التحليلات في تصميم البرامج لا يزال يعتبر أحد المجالات التي هي في مسيس الحاجة إلى التحسين[٢٧].

٦٨ - وتشير الاستعراضات الخارجية لورقة استراتيجية الحد من الفقر ومرفق تقليل الفقر والنمو إلى وجود قلق عام لدى المجتمع المدني بشأن فرض شروط التكيف الهيكلي، نظرا لأثرها السلبي المحقق على الفقر. وثمة نقد كذلك بأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يتماشيان في التزامهما في تحليل آثار الفقر والآثار الاجتماعية مع التنفيذ الفعلي. فقد كشف مثلا استعراض حكومات بلدان الشمال الأوروبي لدعم البنك وصندوق النقد الدولي لعمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر عن أنه تم ربط تدابير الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي للتخفيف من حدة الفقر نظريا فقط، في حين افتقرت السياسات الفعلية المختارة إلى الدليل العملي[٢٨]. وقد دفع هذا الاستعراض بالبنك الدولي إلى التسليم بوجود انطباع بأنه بالإضافة إلى ''فجوة التنفيذ'' فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية، فقد تكون قد نشأت الآن هوة بين العبارات الخطابية الطنانة والواقع''[٢٩].

٦٩ - يتطلب الوفاء بالالتزامات التي وعدت بها الحكومات وشركاؤها في التنمية في مؤتمر القمة جهودا خالصة لدمج أولويات التنمية الاجتماعية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ولمواجهة هذا التحدي، فإن عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذ مبادرة مرفق تقليل الفقر والنمو ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحاجة إلى التركيز على زيادة أهداف التنمية الاجتماعية لا تقليلها. وهناك حاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات التشاركية فيما يتعلق بطائفة عريضة من أصحاب المصلحة المحليين فضلا عن شركاء التنمية وتعزيز تلك العمليات. وينبغي أيضا تعميق المشاركة لتتجاوز تبادل المعلومات والتشاور إلى مستوى صنع القرار.

٢ - العولمة اللامتماثلة

٧٠ - شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين توسعا مذهلا في التجارة الدولية وزيادات سريعة في تدفق الاستثمار الخارجي المباشر مع تسهيل كبير من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحركة البضائع ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية. وزادت العولمة الاقتصادية كثيرا في غضون هذه الفترة مع تسارع زيادة الاستثمار الخارجي المباشر، لا سيما

في الدول النامية، وفاقت سرعة نمو مجموع التجارة العالمية نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى العكس من ذلك، ظلت المؤسسات الاجتماعية والسياسية عموما ذات طابع وطني و لم توفر ما يلزم من رقابة على الأسواق العالمية لتصحيح مظاهر عدم المساواة التي مالت إلى التضخم من خلال عمل السوق العالمية.

٧١ - ويمكن أيضا النظر إلى الاختلال الراهن في العولمة من زاوية عدم تماثل برامج السياسة الدولية الذي تهيمن عليه حاليا مسائل التجارة الحرة وحماية حقوق الملكية الفكرية وحماية الاستثمارات وتحرير السوق المالية. وخلا البرنامج الحالي بشكل ملحوظ من بنود أخرى تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية مثل التنقل الدولي لليد العاملة والحوالات والضريبة الدولية على التدفقات المالية وآليات التمويل لتعويض البلدان والمجموعات الاجتماعية المهمشة حاليا، فضلا عن الآليات التي تضمن تناسق سياسة الاقتصاد الكلي فيما بين الاقتصادات الرئيسية. وعلاوة على هذا، لا تحظى كافة المسائل تحت أي بند معين من البرنامج بنفس درجة الاستعجال للنظر فيها. فعلى سبيل المثال، تواجه تجارة المنتجات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية، مثل التصنيع المعتمد على كثافة اليد العاملة أكبر تحديات حمائية لها في البلدان المتقدمة النمو، ومع ذلك تواصل المفاوضات التجارية تركيزها على المنتجات والخدمات التي تهم البلدان المتقدمة النمو، مثل الخدمات المالية [٣٠].

٧٢ - وقد أسهمت مظاهر اللاتماثل في العولمة في الوقت الراهن والافتقار إلى الرقابة العامة في نشوء أوضاع لا تتقاسم فيها البلدان والشعوب تكاليف العولمة ومزاياها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وقد أُنحي باللائمة على العولمة بشكلها الراهن، جزئيا على الأقل، بسبب الفجوة التي ما فتئت تتسع بين البلدان الغنية والفقيرة كما يقيسها عدم تساوي متوسط الدخول بين البلدان. وهناك أيضا أدلة على أن التفاوت في الدخل داخل البلد الواحد قد زاد في معظم البلدان منذ منتصف الثمانينات[٣١]. وعلى وجه أكثر تحديدا، تخلفت أفريقيا عن عملية العولمة وتعمقت الفجوة بين البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان[٣٢]. وشهدت أمريكا اللاتينية، التي تسودها من البدء ظروف يطبعها التفاوت الكبير في الدخول، مزيدا من استقطاب للعمالة والدخل بين من يعملون في القطاعات التجارية والرسمية (بفضل مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات أثناء تحرير الاقتصاد) والقطاعات غير التجارية وغير الرسمية[٣٣]. وفي آسيا التي تعد منطقة معروفة على نطاق واسع بتبنيها استراتيجية إنمائية تتميز بالانفتاح، شهد التفاوت في الدخل في البلد الواحد زيادة في معظم البلدان[٣٤].

٧٣ - وهناك صلة هامة بين العولمة والتفاوت في الدخل في البلد الواحد هي نمو التجارة الدولية والتدفق المالي عبر الحدود. ومن مقاييس درجة مشاركة بلد ما في العولمة نمو صادرات ذلك البلد وتدفق الاستثمار الخارجي نحوه. بيد أن مشاريع الاستثمار الخارجي المباشر والشركات المنتجة لمواد التصدير، تدفعها قوى السوق الدولية مثل النزوع نحو تقليل تكاليف النقل الدولي والحصول على عرض وافر من اليد العاملة الرخيصة نسبيا أو غير المحمية، كثيرا ما تتركز في مناطق جغرافية بعينها في البلد تشجعها أحيانا تدابير السياسة الحكومية مثل الحوافز الضريبية الممنوحة لمناطق تجهيز الصادرات. وقد يؤدي ذلك إلى نمو غير متساو وبالتالي إلى فوارق في الدخل.

٧٤ - ولئن كان صحيحا أن قدرة البلد على تحديد خياراته فيما يتعلق بالسياسة العامة قد قيدت شيئا ما في ظل التجارة الدولية والنظام المالي الراهنين فمن المسَلّم به أيضا أن الضغوط التنافسية العالمية تميل إلى تقييد هذه الخيارات التي يتبعها بلد ما، وهو عامل كثيرا ما يؤثر سلبا في التنمية الاجتماعية، حيث ينظر عادة إلى الاعتبارات والنظم المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والإنصاف الاجتماعي على أنها من باب التكاليف. ونتيجة لذلك كثيرا ما يخطئ الناس في تقديرهم أن سياسات التنمية الاجتماعية مناقضة للمحافظة على القدرة التنافسية الدولية للبلد.

٧٥ - ويقلص التحرير المالي أيضا من نطاق السياسات النقدية والضريبية المناوئة لتقلبات الدورة الاقتصادية. ويرجع أحد أسباب ذلك إلى أن التحرير المالي وتراجع التدفقات الرسمية قد زاد أهمية رأس المال الخاص بالنسبة للعديد من البلدان النامية، لا سيما في اقتصادات السوق الناشئة. وثمة عامل آخر يقيد سياسات مواجهة الدورة الاقتصادية، هو إلى حد ما التنافس الضريبي الشديد بين البلدان النامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، الذي كثيرا ما يؤدي إلى تقليص مجموع العائدات الضريبية. ومما يعزز هذا الاتجاه استراتيجية التنمية العامة التي تهدف إلى الحد من دور الدولة. وقد قيد المجال المحدود المتاح للحكومات لاتباع سياسات اقتصاد كلي تتصدى لمساوئ الدورة الاقتصادية خياراتها السياسية في محاربة الفقر والبطالة اللذين يعدان مجالين رئيسيين من مجالات التنمية الاجتماعية.

٧٦ - وكثيرا ما أدت رغبة الدول النامية في اجتذاب الاستثمارات الخارجية وتوسيع قاعدة صادراتها إلى ''سباق نحو القاع''، كثيرا ما يجري فيه تجاهل أو انتهاك حماية العمال والمعايير البيئية لجعل البلدان أقدر على التنافس في السوق العالمية. وفي هذا المعنى، حدَّت ضغوط التنافس الخارجية من القدرة على تتبع جوانب من السياسة الاجتماعية وأعاقت بالتالي تقدم التنمية الاجتماعية. والاتجاهات الحديثة بين المنظمات الدولية وحتى بين المشاريع الطوعية

الخاصة نحو وضع معاييرها الخاصة للعمل بل وقواعدها البيئية، رغم أنها محل ترحيب، لتشهد على الأثر المحتمل للسباق إلى القاع – وإلا لما كانت هناك حاجة إلى مثل هذه المقترحات بادئ ذي بدء[٣٥].

٧٧ – وإن مبادئ التعادل[٣٦] التي أقرها عدد من المصارف الاستثمارية الرئيسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لهي من الأمور الجديرة بالملاحظ بين الخطط الطوعية التي تؤيد الفكرة القائلة بوجود ''سباق إلى القاع'' وبأنه ينبغي اتخاذ مبادرات للتصدي لهذا الاتجاه. وهذه المبادئ الاجتماعية والبيئية الـ ١٧ تنبني على معايير ومبادئ توجيهية صممها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. والمراد بهذه المبادئ أن تكون إطارا لتنفيذ الإجراءات والمعايير الاجتماعية والبيئية في أنشطة تمويل المشاريع في مختلف قطاعات الصناعة في العالم. وتقدر وكالة ''ديلوجيك'' البريطانية التي تعد إحصاءات وتحليلات سوق تمويل المشاريع أن ٢٣ مصرفا من بين ٢٥ مؤسسة مالية تستخدم مبادئ التعادل وافقت سنة ٢٠٠٣ على ما مجموعه ٥٥,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كقروض للمشاريع، أي ما يمثل ٧٥ في المائة من المبلغ ٧٣,٥ مليار دولار الذي يشكل حجم سوق قروض المشاريع لذلك العام[٣٧].

٧٨ – وقد ضيقت أيضا قواعد وإملاءات سياسة المنظمات الدولية التي تحكم العولمة من حيز تقرير السياسة الوطنية. فعلى سبيل المثال، عمل تحول الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة إلى منظمة التجارة العالمية على توسيع نطاق مفاوضات التجارة الدولية بما يتجاوز مجرد تقليص التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز المباشرة أمام التجارة. فقد أصبحت كل المسائل التي تعد عائقا محتملا أمام التدفق الحر للبضائع والخدمات عبر البلدان من اختصاص منظمة التجارة العالمية. ومن نتائج توسيع اختصاص منظمة التجارة العالمية أن قواعدها ستقيد السياسة والنظم الوطنية ذات الأهداف الاجتماعية إذا ما اعتبرت مناقضة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.

٧٩ – وتطرق مؤتمر القمة لموضوع العولمة في فقرة شاملة جاء بها أن إتاحة ''فرص جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية المستمرة'' و ''تلاقح المثل والقيم الثقافية والأماني'' هي آمال تقابلها ملاحظات مفادها أن ''عمليات التغيير والتكيف السريعة صاحبها ازدياد حدة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي'' وأن ''الأخطار التي تهدد رفاه البشر مثل المخاطر البيئية تعولمت أيضا''[٣٨]. ولدى تقييم الأثر الإنمائي للعولمة، أهاب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته العاشرة لعام ٢٠٠٠ بالمجتمع الدولي أن يبحث ويعد

استراتيجيات وسياسات إنمائية تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والبيئية للتنمية.

٨٠ - ولدى ملاحظته الاختلالات السائدة في الاقتصاد العالمي اليوم، دعا المؤتمر إلى بذل المزيد من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لحماية السكان الضعفاء وتقاسم ثمار العولمة على أوسع نطاق، مُعلنا أنه ''لا توجد عملية آلية تمكِّن من تقريب مستويات الدخل في البلدان النامية من مستويات الدخل في البلدان المتقدمة النمو''[٣٩]. وعلاوة على ذلك، شدد المؤتمر على أهمية السياسات الاجتماعية الفعالة بالنسبة للنمو الاقتصادي بالإشارة، على سبيل المثال، إلى أن ''الصحة الجيدة وبلوغ الهدف المتمثل في نشر التعليم الأساسي يعتبران من اللبنات الأساسية في عملية التنمية ولا غنى عنهما في مجال الحد من الفقر وعدم المساواة''[٤٠].

٨١ - وعطفا على دورته السابقة، نادى الأونكتاد في دورته الحادية عشرة المعقودة في ساوباولو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمزيد من التماسك بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية سعياً إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. وشدد على أن معظم البلدان النامية لم تستفد من العولمة، وأنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق إمكاناتها الاقتصادية وتطوير قطاعاتها الإنتاجية وخلق فرص عمل لنسبة كبيرة من سكانها. وركز النقاش أيضا على السبل الكفيلة بجعل التجارة تعمل للتنمية، لا سيما قدرة التجارة الدولية على الإسهام في التخفيف من وطأة الفقر والحد من عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية العالمية[٤١]. وقد تناولت منظمة العمل الدولية هذه المواضيع مؤخرا في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، حيث جرى التأكيد على أهمية اتساق السياسة في تحقيق عولمة أكثر شمولا بكثير[٤٢].

٨٢ - ولئن اعتبر المؤتمر أن التنمية هي المسؤولية الرئيسية لكل بلد، فقد أقر أيضا بأنه يلزم تسهيل الجهود المبذولة على المستوى المحلي من خلال توفير بيئة دولية تمكينية قائمة على قواعد متفق عليها ومطبقة على الصعيد المتعدد الأطراف[٤٣]. وخلصت الدورة الحادية عشرة للمؤتمر إلى أنه من أجل تحقيق هذه الإدارة الاقتصادية العالمية السليمة، فمن الضروري تحسين التماسك بين الجهود الوطنية والدولية وبين النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية حتى تكون أقدر على تلبية احتياجات التنمية.

٨٣ - والخلاصة أنه رغم مشاكل العولمة واختلالاتها ومخاطرها وفرصها فإنها واقع معيش لا سبيل للاستفادة منه بغير المشاركة فيها. وعلى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية أن تسعى من أجل تعزيز الإدارة والآليات العالمية لإيجاد عولمة متوازنة ودامجة على نحو أفضل.

وكما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، فإن ''ملايين من الناس في العالم يعيشون العولمة ليس كأداة للتقدم وإنما كقوة معرقلة بل مدمرة، فيما تظل ملايين أخرى عديدة من الناس مقصاه عن منافعها''(٤٤). ولئن كان المحرك الرئيسي للعولمة هو التكنولوجيا وتوسع الأسواق واندماجها، فإن العولمة ليست قوة من قوى الطبيعة بل نتيجة عمليات يقودها الإنسان. وبالتالي، يلزم التحكم في العولمة حتى تُسخر لصالح الإنسانية، مما يعني أنه من اللازم إدارتها بعناية من طرف بلدان لها سيادة على المستوى الوطني وعن طريق التعاون المتعدد الأطراف على المستوى الدولي''(٤٥).

٣ - الموارد المالية المسخرة للتنمية الاجتماعية

٨٤ - يعتبر توفير الموارد المالية الكافية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية، وإن كان ذلك في حد ذاته لا يؤدي تلقائيا إلى التنمية الاجتماعية. ودعا مؤتمر القمة في الالتزام ٩ إلى ''زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/أو ... استخدامها على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة عن طريق العمل الوطني والتعاون الدولي والإقليمي''(٤٦). ويمكن تمويل التنمية الاجتماعية من عدة مصادر مختلفة. وعلاوة على ذلك، ترد أدناه حالات لا يجري فيها أي تمييز بين الموارد المخصصة للتنمية بصفة عامة والموارد المسخرة للتنمية الاجتماعية بصفة خاصة.

٨٥ - ومنذ عقد مؤتمر القمة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، تمثلت إحدى التطورات الرئيسية التي طرأت بشأن تخصيص الموارد للتنمية الاجتماعية في عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك. واعتمد المؤتمر توافق آراء مونتيري(٤٧)، الذي تعهدت فيه البلدان المتقدمة النمو والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية باتخاذ تدابير تخص التمويل من أجل التنمية على صعيد القضايا الداخلية والدولية والمتعلقة بالسياسات العامة. وشهد المؤتمر أيضا إجراء أول تبادل رباعي الأطراف للآراء بشأن القضايا الاقتصادية العالمية بين الحكومات والمجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية وأصحاب المصلحة المؤسسيين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أعطت الجمعية العامة الانطلاقة لعملية متابعة حكومية دولية، على النحو الذي دعا إليه توافق آراء مونتيري لرصد تنفيذ المناقشة الدولية لسياسات تمويل التنمية والمضي بها قدما: تعبئة الموارد المالية الداخلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ والتجارة الدولية؛ وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني من أجل التنمية؛ والدين الخارجي؛ وتعزيز تماسك واتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية.

٨٦ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الدولية، دعا كل من إعلان كوبنهاغن والقرار دإ ٢/٢٤ بشأن المبادرات الإضافية للتنمية الاجتماعية المعتمد في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين إلى زيادة المستويات الراهنة للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن، بحيث يتزايد دفق الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. وقد انخفض الدفق الإجمالي[٤٨] لهذا النوع من المساعدة باستمرار فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧، وبلغ في هذه السنة الأخيرة أقل مستوياته خلال العقد ٥١,٦ بليون دولار. غير أن عام ١٩٩٨ شهد بداية انتعاش في المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ بلغت ٦٧,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، وهو أعلى مستوى لها حتى الوقت الراهن.

٨٧ - وبلغت مستويات الموارد، كحصة في مجموع الناتج القومي الإجمالي لبلدان المساعدة الإنمائية الاثنين والعشرين، ما متوسطه ٠,٣٣ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١، و ٠,٢٩ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، و ٠,٢٣ خلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، مما يظهر انخفاضا صافيا[٤٩]. أما فيما يتعلق ببلوغ الهدف المتفق عليه دوليا المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية، بلغت أربعة بلدان فقط (الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا) هذا الهدف وتجاوزته على امتداد السنوات العشر الماضية، وجميعها قد حقق هذا الهدف منذ الفترة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١. وانضمت لكسمبرغ لهذه المجموعة عام ٢٠٠٠.

٨٨ - وفي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تعهدت الجهات المانحة الرئيسية بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية. ووفقا لهذه التعهدات، يتوقع أن تزداد تدفقات المعونة من ٥٢ بليون دولار عند عقد المؤتمر إلى ٧٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٦. وستكون هذه الزيادة المقترحة، إن تحققت، أكبر زيادة في تاريخ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الممتد على مدى ٤٣ عاما. وتتولى هذه اللجنة تنسيق سياسات المساعدة الإنمائية للجهات الرئيسية المانحة للمساعدات في العالم. غير أن نسبة المساعدة، حتى ولو بلغت المستوى المقترح لعام ٢٠٠٦، ستظل دون مستوى ٠,٣ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وستتوقف حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشكل حاسم على ما سيتخذ من قرارات على صعيد خمسة بلدان من أعضاء هذه المنظمة - ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة - نظرا إلى أن مستوى تمويلها لعام ٢٠٠٤ يقل بكثير عن المستوى اللازم للوفاء بتعهد بلوغ المستوى المذكور بحلول عام ٢٠٠٦[٥٠].

٨٩ - وهناك كذلك اتجاهات جديدة ذات آثار غير مسبوقة على تحديات تمويل العملية الإنمائية ككل. والإشارة هنا إلى تصاعد أهمية الحوالات التي يقوم بها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية. والبيانات المتوافرة عن الحوالات غير كاملة وتقديرها لتدفق الأموال عبر القنوات غير النظامية يقل بشكل يكاد يكون مؤكدا عن حقيقته. حق قدره. غير أن البيانات المتاحة تقدر أن مبلغ الحوالات قد بلغ ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، وجهت منها ٧٩ بليون دولار إلى البلدان النامية. وقد صارت الحوالات بالنسبة لهذه البلدان ثاني أكبر دفق مالي بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجاوزت المساعدة الإنمائية الرسمية[٥١].

٩٠ - وتشهد الحوالات الموجهة إلى البلدان النامية تركيزا نسبيا على بعض المناطق: فأكبر نسبة منها توجه إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويليها شرقي آسيا وجنوبها، فيما لا تحصل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلا على ١,٥ في المائة من مجموع الحوالات. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للحوالات، تليه الولايات المتحدة وبعض بلدان الشرق الأوسط[٥٢].

٩١ - وإضافة إلى زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، دعا كل من إعلان كوبنهاغن ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين إلى تخفيض ملائم في النفقات العسكرية المفرطة من أجل إعادة توزيع الموارد العامة للاستثمار في التنمية الاجتماعية. غير أن إعادة التوزيع هذه لم تحدث خلال السنوات القليلة الماضية. فمنذ عام ١٩٩٣، انخفضت النفقات العسكرية العالمية التقديرية خمس سنوات متتالية من ٧٦٢ إلى ٦٩٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨، ثم بدأت تتزايد من جديد[٥٤]. وبحلول عام ٢٠٠٢، بلغت تقديرات هذه النفقات ٧٨٤ بليون دولار، متجاوزا بذلك لأول مرة مستواها في عام ١٩٩٣. وتشير البيانات المتاحة إلى أن النفقات العسكرية العالمية في عام ٢٠٠٣ قد قاربت ٩٠٠ بليون دولار، أي ٢,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي، ويتوقع أن تزيد هذه النفقات إلى ما يقرب من ٩٥٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. ويمثل هذا الرقم ٢٠ ضعفا للمستوى الحالي للمساعدة الإنمائية[٥٥].

٩٢ - ومن ثم، انعكس حاليا بشكل مثير مسار انخفاض الإنفاق العسكري الذي لوحظ إبان انعقاد مؤتمر القمة. وتنطوي هذه الأرقام على تناقض صارخ مع التقديرات القائلة بأنه من الممكن تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إذا ما زيدت المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ٥٠ بليون دولار في السنة واستمرت على نفس المستوى[٥٦]، أي مجرد كسر صغير - ٥ في المائة - من الإنفاق العالمي الحالي على الأسلحة وغيرها من وسائل التدمير. وتتطلب إعادة توزيع النفقات المتصلة بالدفاع على قطاع التنمية الاجتماعية اتخاذ

المجتمع الدولي لتدابير متضافرة، ليس باعتبارها وسيلة لتمويل البرامج الاجتماعية فقط بل أيضا للتصدي لشواغل مؤتمر القمة في مجال الحد من الصراعات المسلحة والعنف المسلح.

٩٣ - ومن بين الاقتراحات الرامية إلى تمويل التنمية، من المهم التذكير بأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين طلبت أن تدرس بعناية فكرة فرض ضريبة دولية على المعاملات المتعلقة بالعملة. وكان التوقع العام هو أنه بالإضافة إلى الضريبة على التدفقات المالية، يمكن أن تدر الضرائب على استهلاك الوقود الذي ينبعث منه أول أكسيد الكربون وعلى مبيعات الأسلحة ما يكفي من الأموال لمحاربة الفقر والجوع في العالم بأسره. وقد استكشفت دراسة أجراها مؤخرا المعهد العالمي لبحوث التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، بناء على طلب من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عقب الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، عدة خيارات ممكنة لكشف موارد جديدة لتمويل التنمية، تشمل الضرائب العالمية على البيئة ويانصيب دولي[٥٧]. ويعكس هذا النهج الالتزام ٩ لمؤتمر القمة الذي دعا إلى أن تكون النظم الضريبية ''عادلة وتدريجية وذات كفاءة من الناحية الاقتصادية'' ''مع مراعاة شواغل التنمية المستدامة''[١٤].

٩٤ - وأخيرا، خلفت النزعة إلى تحول مواقع السلطة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وإلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد تقليصا كبيرا التي سبق التلميح إليها في هذا التقرير آثارا على مدى إتاحة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية، ليس بقدر كبير من حيث عرضها، بل من حيث تزايد الطلب على الموارد المالية التي لم تعد توفرها الدولة. وتعزى هذه النزعة في بعض أسبابها إلى الاعتراف بالفشل الذي لقيه في الماضي تدخل الدولة المباشر في الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية. كما ترجع في بعض دوافعها إلى منظور إنمائي يعتبر تدخل الدولة في المجتمع غير ذي كفاءة مقارنا بآليات السوق. وعلاوة على ذلك فقد استلزمت التغيرات الديمغرافية، ولا سيما شيخوخة السكان، إجراء مزيد من التغييرات لضمان استمرارية برامج الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان.

٩٥ - ويبدو هذا التحول في مواقع السلطة والمسؤولية في أبرز مظاهره على صعيد تقديم الخدمات الاجتماعية. فبينما كانت تقدم هذه الخدمات عادة من قبل القطاع العام، تحبذ العقيدة الجديدة تولي القطاع الخاص لهذه المهمة، أو على الأقل الأخذ بآليات السوق في تقديم الخدمات. ونتيجة لذلك، جرى في عدة بلدان تحويل المرافق والخدمات الصحية العامة إلى القطاع الخاص أو الاستعانة بمتعهدين خارجيين من القطاع الخاص من أجل إدارة شؤونها. وفي بلدان أخرى، شرع في فرض رسوم مقابل خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، رغم أن تقديم هذه الخدمات ظل في إطار القطاع العام. ويمكن أيضا ملاحظة هذا

التحول في مواقع المسؤولية والسلطة من القطاع العام إلى القطاع الخاص في نظم الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان، وكثيرا ما يكون عن طريق خصخصة أنظمة المعاشات التقاعدية، وتخفيض المساعدة الاجتماعية، وتقليص تدريجي لبرامج الصحة العامة.

٩٦ - وجدير بالتنويه أيضا أن التركيز الجديد على الشراكات ينبغي ألا يستعمل كمبرر لتخلي الدولة عن مسؤولياتها المتعلقة بضمان تمويل الخدمات الاجتماعية وتقديمها. ولئن كان إشراك هيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية الاجتماعية مبادرة بناءة، فإنه يتعين على الدولة والقطاع العام مواصلة تحمل المسؤولية الأولى في النهوض بالتنمية الاجتماعية. ويجب السعي إلى إقامة توازن ملائم بين القطاعين العام والخاص من أجل ضمان الحفاظ على مبادئ الشمولية والتضامن والاكتناف الاجتماعي.

٤ - البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا

٩٧ - بعد دراسة جوانب التنمية الأكثر هيكلية التي قد تعزز أو تعيق ''إيجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية'' الذي دعا إليه مؤتمر القمة، من المفيد كذلك استكشاف الأبعاد الإقليمية للتنمية. وفي هذا الصدد أعطى الالتزام ٧ لمؤتمر القمة، في إطار مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التنمية الاجتماعية، الأولوية إلى تلبية احتياجات بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٩٨ - وخلال السنوات العشرة التي تلت مؤتمر القمة، اتبعت حكومات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا سياسات وبرامج متنوعة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية[٥٨]. فقد باشرت عملية إعادة تشكيل الاقتصاد الكلي وإصلاح القطاع الاجتماعي لإيجاد بيئة مواتية للتنمية في إطار السياق الوطني الخاص بكل منها. وقدم المجتمع الدولي كذلك الدعم إلى تلك البلدان عن طريق توفير المساعدة المالية والتقنية. ويتجلى هذا الدعم في الزيادة في حصص بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مجموع صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أدتها لها البلدان المتقدمة النمو من ١٦-١٨ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٨-٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠١[٥٩].

٩٩ - ومع ذلك، تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي في تلك البلدان من المتوسط السنوي البالغ مقداره ٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤,٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. ويظل هذا المعدل الذي بلغ ٥ في المائة عام ٢٠٠٢، على الرغم من الانتعاش الذي شهدته معدلات النمو مؤخرا، أقل من المعدل المسجل في عام ١٩٩٥. وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت معدلات النمو من ٣,٨ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٢[٦٠]. وانخفض متوسط دخل الفرد من ٥٢٠ إلى ٤٦٩ دولارا في أفريقيا، فيما استقر

في حدود أقل من ٣٠٠ دولار في أقل البلدان نموا فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١. وعلى النقيض من ذلك، زاد الدخل الفردي من ١٦٢٠ إلى ١٨٦٠ دولارا خلال نفس الفترة في البلدان النامية المتوسطة الدخل. ولا تشير مؤشرات التنمية والرفاه الأخرى التي جرى تناولها بمزيد من الدراسة في مواضع متفرقة من هذا التقرير سوى إلى تحسن ضئيل أو منعدم بشكل عام وإلى انخفاض عام في بعض الحالات كما هو الشأن بالنسبة إلى متوسط العمر المتوقع في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٠٠ - ويعتبر بطء وتيرة التقدم في بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا وعدم كفايتها مبعثا للقلق العميق. وكان للتكافل الاقتصادي أثر عميق على إمكانات الرخاء في أفريقيا حيث مستويات هروب رأس المال حاليا هي أعلاها في العالم. وكشفت دراسة أجريت مؤخرا أن ٣٩ في المائة من حافظات الأوراق المالية المملوكة للقطاع الخاص يحتفظ بها في الخارج، وأن مجموع رؤوس الأموال الخاصة ستزيد بما يناهز ٦٤ في المائة لو تمكنت أفريقيا من استرجاع هذه الثروة. وقدر في عام ١٩٩٧ مقدار رأس المال الهارب بما مقداره ٢٢ بليون دولار بالنسبة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الشديدة المديونية ذات الدخل المتدني، وهو مبلغ يمثل نصف احتياجاتها الخارجية من الموارد تقريبا[٣٢]. وهناك حاجة إلى استعراض المبادرات الرئيسية التي تستهدف بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا وإلى تعزيز أطر السياسات الوطنية والدولية من أجل تنشيط التنمية في هذه البلدان.

١٠١ - وفي عام ٢٠٠١ اتخذت الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية في أفريقيا مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بدعم نشط من شركاء التنمية الدوليين. وفي إطار هذه الشراكة الجديدة، أنشئت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وانضمت ١٦ من البلدان إلى هذه الآلية بحلول عام ٢٠٠٣. وأقامت عدة بلدان مراكز اتصال وطنية خاصة بالشراكة الجديدة، وشرعت الجماعات الاقتصادية الإقليمية كذلك في إعادة توجيه أنشطتها لتبرز أولويات الشراكة الجديدة من خلال مؤتمرات القمة وحلقات العمل.

١٠٢ - ورحبت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٢ بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بقيادة الاتحاد الأفريقي، وأكدت أن دعم المجتمع الدولي يعتبر أساسيا لتنفيذ هذه المبادرة. وبالفعل، عملت الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على موازاة أنشطتها مع أولويات الشراكة الجديدة، بالاستعانة بآليات التنسيق القائمة من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستوى الوطني، والاجتماعات الاستشارية الإقليمية التي تشرف عليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تنسيق ردود الفعل التي تعتبر أساسية لنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة.

١٠٣ - وتشكل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كذلك مبادرة دولية رئيسية ذات أهمية بالغة بالنسبة لأقل البلدان نموا على العموم، ولأفريقيا على الخصوص. وفي عام ١٩٩٩، وعقب إجراء استعراض شامل، تم اعتماد عدد من التعديلات من أجل تخفيف عبء الديون بسرعة وبدرجة أكبر وأوسع نطاقا وتوطيد الصلات بين تخفيف الدين والتخفيف من حدة الفقر والسياسات الاجتماعية. واستمرار الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تكييف الاقتصاد الكلي وإجراء الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات السياسات الاجتماعية - ويشمل ذلك زيادة الإنفاق على برامج القطاع الاجتماعي مثل الصحة والتعليم الأساسيين - يعد الآن أمرا أساسيا بالنسبة لتعزيز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد بلغ ٢٧ من أصل ٣٨ بلدا مؤهلا للاستفادة من هذه المبادرة إلى مرحلة اتخاذ القرار في تموز/يوليه ٢٠٠٤، فيما بلغ ١٤ بلدا مرحلة الاكتمال[٦١]. ويتوقع أن تنخفض ديون البلدان السبعة وعشرين بنسبة الثلثين تقريبا، والأرجح أن تتخذ ترتيبات تيسيرية مناسبة مع البلدان الأحد عشر المتبقية باقتراح تمديد شرط انقضاء أجل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى عام ٢٠٠٦. وقد أدى تركيز المبادرة على النفقات في قطاع الخدمات الاجتماعية إلى زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم في الميزانيات الوطنية زيادة كبيرة.

١٠٤ - ورغم أنه يبدو من المرجح أن تتيح هذه المبادرة فترة إمهال من خدمة الديون تشتد الحاجة إليها، فإن تخفيف عبء الديون ليس هو العلاج الشامل لجميع أدواء التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقا، كما لا يمثل تخفيض الديون مرة واحدة ضمانا لعدم نشوء نفس المشكلة مرة أخرى. والواقع أن توافقا في الآراء بدأ يظهر مفاده أن التنفيذ الكامل للمبادرة لن يؤدي إلى زوال الديون المستفحلة المستحقة على جميع البلدان المستفيدة[٦٢]. وأشارت الاستعراضات الداخلية والخارجية معا لتنفيذ المبادرة إلى بعض أوجه القصور في البرنامج. فمثلا ترى البلدان المدينة أن تخصيص موارد المبادرة لا يتسم بالمرونة، مما يحتمل معه إضعاف ملكية البلد المعني للمبادرة وانعكاس ذلك على تحقيق الأهداف المتوخاة منها. وبالفعل، فقد أدى بطء وتيرة التنفيذ، المقيد بضرورة إنجاز ورقة استراتيجية للحد من الفقر لمدة لا تقل عن سنة واحدة والاضطلاع بعملية تكييف للاقتصاد الكلي بموجب شروط مرفق الحد من الفقر والنمو التابع لصندوق النقد الدولي، إلى تقليل أثر المبادرة، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية. والواقع أن الاستعراضات الداخلية التي أجراها موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أوصت بإيجاد توازن أفضل بين تعزيز النمو والنفقات الاجتماعية، بالنسبة إلى التركيز الحالي على النفقات الاجتماعية[٢٧].

١٠٥ - ورغم الجهود المذكورة آنفا، لم يكن الدعم الخارجي للمبادرات المتكاملة كافيا. فقد انخفضت الموارد المالية المخصصة للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣، حتى مع زيادة نسبة المعونة العالمية الذاهبة إلى المبادرة. وذلك ما يعكس قصورا في تمويل التنمية لا يرجع إلى عيب داخلي في تصميم أو تنفيذ المبادرة. وفي الواقع، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا خلال عقد التسعينات، وانتعشت بدرجة متوسطة في عام ٢٠٠٢ مع تدفق مساعدات أكبر صوب قطاعي الصحة والتعليم. ومع ذلك، هناك بعض التطورات الإيجابية: فقد اتخذت بعض البلدان المانحة خطوات نحو الإفراج عن مساعداتها، وفي عام ٢٠٠٣ اعتمد رؤساء المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وممثلي صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى والبلدان الشريكة[٦٣] إعلان روما المعني بالتنسيق. ومن شأن هذه الخطوات أن تزيد من مرونة المساعدة وتبسيط عمليات البرمجة وتقديم التقارير وصرف المبالغ وتنسيقها. وقد استفادت بعض البلدان الأفريقية المؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من تخفيف عبء الديون فيما اتخذت البلدان الشريكة تدابير من أجل النهوض بالاستثمار الخاص في المنطقة.

١٠٦ - ودعمت منظومة الأمم المتحدة جهودها لمساعدة أقل البلدان نموا بمجموعة من المؤتمرات التي أفردت لمناقشة القضايا والاستراتيجيات الأساسية لتنمية هذه البلدان. وكان آخر هذه المؤتمرات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في عام ٢٠٠١. ويتوخى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.191/11)، من حيث مراعاته للهدف الأساسي المتمثل في تخفيف حدة الفقر على صعيد التعاون الإنمائي الدولي، بلوغ الهدف الشامل المتمثل في تخفيض نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو من الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٧ - وفي عام ١٩٩٦، ركز إعلان سنغافورة الوزاري اهتمام المجتمع الدولي على منح أفضليات تجارية إلى أقل البلدان نموا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، اعتمدت الولايات المتحدة القانون المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا الذي وسع بموجبه نطاق المنتجات الداخلة في خطة نظامها المعمم للأفضليات لصالح بلدان أفريقية معينة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى. وفي أيلول/سبتمبر من نفس السنة، وسعت كندا كذلك نطاق المنتجات التي تشملها خطة نظامها المعمم للأفضليات. وتم توسيع قائمة المنتجات إلى حد كبير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لتشمل جميع المنتجات الزراعية باستثناء عدد مختار قليل منها. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، دخلت مبادرة كل شيء عدا الأسلحة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ. وهي مبادرة تتيح وصول صادرات أقل البلدان نموا من غير الأسلحة إلى الأسواق على أساس الإعفاء من

الرسوم الجمركية ودون الخضوع لنظام الحصص، باستثناء الموز والسكر والأرز. ونقحت اليابان أيضا نظامها المعمم للأفضليات في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، بإضافة منتجات واردة من أقل البلدان نموا تعفى كل مرة من الرسوم الجمركية.

١٠٨ - وكشفت دراسة أجراها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٦٤] أنه في عام ٢٠٠٢ شملت هذه المبادرات ٦٦ في المائة من جميع أقل البلدان نموا المستفيدة فعليا، غير أن جزءا صغيرا فقط من هذه المنتجات المؤهلة استفاد فعلا من الأفضلية التجارية لدى القيام بإجراءات التخليص الجمركي. كما أن استعمال هذه الأفضليات والاستفادة منها انصب أساسا على قلة قليلة من أزواج البلدان/المنتجات، فيما تظل الصورة العامة قاتمة. ويبين التحليل الوارد في ذلك التقرير أن تطبيق قاعدة بلد المنشأ تطبيقا صارما وما يتصل به من إجراءات إدارية يشكل السبب الرئيسي لقلة الاستفادة من الأفضليات. ويترتب عن هذه الشروط تكاليف إضافية على المصدرين في أقل البلدان نموا، بحيث يضيق نطاق الاستفادة من الأفضليات. والأهم من ذلك أن بعضا من أقل البلدان نموا قد يفتقر إلى القدرة البشرية والمؤسسية على تلبية هذه الشروط، ومن ثم تضيع عليه فرصة الاستفادة من المنافع الممنوحة بموجب هذه الخطط.

١٠٩ - ولقد أحيا التقدم المحرز في آخر محادثات لمنظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، بما في ذلك سياسات الدعم الزراعي والوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، الأمل في إحراز التقدم على مستوى القضايا التجارية الهامة بالنسبة للتنمية الاجتماعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من المناطق النامية. ورغم أنه، فيما يتعلق ببلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا، لا يزال يتعين الوقوف على الأثر الحقيقي لاتفاق زراعي في جولة الدوحة فإن كسر الجمود الذي انتهت إليه المفاوضات سيتيح لهذه البلدان إمكانية الاستفادة من الصندوق الاستئماني لبرنامج الدوحة الإنمائي الذي أنشئ لمساعدة البلدان الأفريقية على بناء قدراتها التقنية المتصلة بالتجارة.

جيم - الخلاصة

١١٠ - يبين التحليل المتقدم أن التطورات التي طرأت خلال السنوات العشر التالية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ترتبت عليها آثار متفاوتة على هدف إيجاد بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية. ففي الجانب الإيجابي، ساعد إرساء الديمقراطية وتنامي أهمية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكة في عملية التنمية الاجتماعية، رغم انحسار دور النقابات، على تعزيز الشفافية والمساءلة. وشهدت أيضا البيئة الاقتصادية للتنمية الاجتماعية تحسنا بحيث أخذت برامج إصلاح السوق والتكيف الهيكلي تأخذ في الحسبان الدور الحاسم

للتنمية الاجتماعية في مواصلة هذه الإصلاحات. غير أن تنفيذ السياسات تنفيذا فعليا لا يزال يعاني من التأخير. ويتعين تعزيز الإطار المؤسسي لرسم السياسات على المستويين الوطني والدولي كليهما لتجسيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ودمجها في الواقع العملي.

١١١ - ولقد أدت حالات اللاتماثل في مسار العولمة الراهن التي تتجلى في الاستفادة غير المتساوية من منافعها وفي عدم توازن إطار الحكم إلى الحد من الآثار الإيجابية المحتملة للعولمة على التنمية الاجتماعية. وتتعرض على الخصوص الاستقلالية الوطنية في تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تعزز أهداف التنمية الاجتماعية، مثل القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل، إلى التقويض حاليا. وتشمل التحديات التي تعترض إيجاد بيئة مواتية وطنية ودولية للتنمية الاجتماعية معالجة صور اللاتناظر واللاتماثل هذه على صعيد العولمة وفي مواءمة النظم الدولية التجارية والمالية والاجتماعية.

١١٢ - وتظل الموارد المالية المخصصة للتنمية الاجتماعية غير كافية، رغم اتخاذ مبادرات دولية، مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أخذت في تحويل وجهة المالية العامة إلى القطاعات الاجتماعية في بعض البلدان. ويعد عدم الوفاء بوعود تحقيق مكاسب السلام لفترة ما بعد الحرب الباردة، وعدم التزام معظم الشركاء الإنمائيين ببلوغ مساعدتهم الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، والنمو الاقتصادي غير الكافي في العديد من البلدان النامية من بين العقبات الرئيسية التي يتعين تخطيها من أجل زيادة مستوى تمويل التنمية الاجتماعية. ويبعث الوضع السائد في أفريقيا وأقل البلدان نموا على الأسى بوجه خاص.

١١٣ - ومن مظاهر مناخ التنمية الاجتماعية الدولي الجديدة والمثيرة للقلق احتلال القضايا الأمنية من جديد لمركز الصدارة في الحوار الوطني والدولي. ذلك أن الحالة الأمنية المتدهورة، كما أشار إلى ذلك تقرير رفع مؤخرا إلى الجمعية العامة، من شأنها أن تؤدي إلى آثار سلبية على نزع السلاح والتنمية في آن واحد[٦٥]. ويمكن أن يؤدي انعدام الأمن إلى زيادة الإنفاق العسكري. كما يمكن أن يترتب على بيئة غير آمنة كذلك تقلص الفرص نتيجة ترك المستثمرين والجهات المانحة للمناطق غير المستقرة مما يسفر عن تقليص الأنشطة الاقتصادية المحلية.

١١٤ - ولقد حول التركيز المتزايد على مكافحة أعمال العنف الدولية الاهتمام والموارد البشرية والمالية عن التنمية. ولذلك يخشى من أن تزيد الشواغل الأمنية الوطنية من تهميش برنامج العمل الاجتماعي وطنيا ودوليا على حد سواء، ولا سيما خلال فترات الإنذار العام بوجود مخاطر أمنية شديدة. وقد ضاعف هذا الواقع من تعقيد الصعوبات التي تواجه التنمية

الاجتماعية التي يتناولها هذا التقرير بالتحليل، مما حال دون الخروج باستراتيجيات شاملة تضع في اعتبارها إيجاد بيئة مواتية وتعزيز المؤسسات مع تحول الاهتمام العام إلى نواح أخرى.

رابعا – الاتجاهات الملحوظة في ما يتصل بالقضايا الأساسية الثلاث والالتزامات الأخرى التي تناولها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١١٥ – في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة عام ٢٠٠٠ اتخذت الجمعية العامة القرار د إ ٢/٢٤ ''المبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية''، قال الأمين العام إن ما شهده العالم من أحداث منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ قد أثبت ما تميز به هذا المؤتمر من بعد نظر تجسد في إبراز الصلة الوثيقة القائمة بين أمرين أساسيين، أولهما أنه لو أريد للنمو الاقتصادي أن يدوم وأن يكون عريض القاعدة، فلا بد من الاستثمار في الناس – في صحتهم وتعليمهم وأمنهم؛ وثانيهما أن النمو بحد ذاته لن يكفل لجميع سكان بلد ما فرصة العيش حياة كريمة يحققون فيها ذواتهم. وقال أيضا إنه لا يمكن اعتبار بلد ما مزدهرا حقا ما دام العديد من مواطنيه يتركون وشأنهم ليدافعوا عن أنفسهم ضد الجهل والشدائد والمرض؛ وإذا ظلت المجتمعات خاضعة لاستقطاب التقسيم على أساس الإثنية أو العرق أو الطبقة، وعرضة لفورات الكراهية أو العنف الفئوي فلن يكون بمقدور أحدنا أن يدعي بصورة مقنعة أنه قد انتصر في المعركة ضد البؤس الإنساني.

١١٦ – ويواصل الفصل الثالث تتبع هذه المعركة من خلال بحث ما إذا كان العالم قد أحرز تقدما صوب تحقيق مجتمع للجميع على النحو الذي توخاه مؤتمر القمة منذ ١٠ سنوات. وما فتئ البحث جاريا في الالتزامات العشر من خلال الاتجاهات الملحوظة في مجالات الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وفرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية. ويلقي التقرير نظرة إضافية إلى بعض العوامل الكامنة وراء هذه الاتجاهات، والتي يتوقع أن يزداد صداها بتحديد الأبعاد الراهنة للتنمية الاجتماعية.

ألف – القضاء على الفقر

الالتزام ٢

١١٧ – شدد إعلان[١] وبرنامج عمل كوبنهاغن[٢] على القضاء على الفقر في العالم عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة ومن خلال التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة حتمية للبشرية من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والتزمت البلدان بصياغة سياسات واستراتيجيات وطنية للحد كثيرا من الفقر عموما، ترافقها التزامات معينة محددة زمنيا تستهدف القضاء على الفقر المدقع. وشمل التزامها هذا الدعوة إلى توفير مزيد من

الفرص وزيادة فرص الحصول على الموارد والدخل، والحد من أوجه عدم المساواة، وإزالة العراقيل التي أدت إلى نشوئها، وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع.

١١٨ - ودعت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة إلى جعل القضاء على الفقر محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى بناء توافق في الآراء مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية على جميع المستويات بشأن وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لخفض نسبة من يعيشون في حالة فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وجرى التركيز على إدماج هذه السياسات على جميع المستويات، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والضريبية، وبناء القدرات والمؤسسات، مع إيلاء الأولوية للاستثمارات في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية. كما شجعت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون الحكومات على وضع وتنفيذ استراتيجيات للنمو المستدام تراعي مصالح الفقراء وتعزز إمكانات وقدرات من يعيشون في فقر على تحسين أوضاعهم المعيشية.

١١٩ - كما تناولت المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة اللاحقة إطار السياسات العامة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن الفقر. ومن الأمثلة الجلية على ذلك الاتجاه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥ ومتابعة تنفيذ نتائجه، اللذين تناولا الصلة القائمة بين الفقر المطلق وتأنيث الفقر. واعتبرت إسهامات المرأة أداة رئيسية في مكافحة الفقر، إذ أن المساواة في الحقوق تعزز فرص مشاركة المرأة في الأنشطة المنتجة. ونتيجة لمؤتمر القمة ومؤتمر بيجين، تفيد التقارير بأن الحكومات أقرت بالتعريف الأعم للفقر فأصبح يشمل انعدام إمكانية الحصول على الموارد والدخل وفرص العمل.

١٢٠ - ودعا الالتزام الثاني لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ إلى تنفيذ سياسات تستهدف القضاء على الفقر وبالتحديد تمكين ''المزارعين، وصيادي السمك، والحرجيين، وغيرهم من منتجي الأغذية، وخصوصا النساء، من تحقيق عائد عادل من عملهم ورؤوس أموالهم وإدارة أعمالهم''[٦٦]. واعترف بالصلة القائمة بين الفقر والتفاوت في الأوضاع العامة وانعدام الأمن الغذائي، مشيرا إلى أن ''إحراز تقدم مستدام في القضاء على الفقر يعد أمرا حاسما في تحسين فرص الحصول على الغذاء''[٦٧]. وشدد كذلك على أن إزالة الحواجز التجارية أمر رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي دعا إلى تخفيض إعانات البلدان المتقدمة النمو لصادراتها من الأغذية من أجل إزالة الحواجز التي تقف في وجه القدرة التنافسية لمزارعي البلدان الفقيرة على التصدير.

١٢١ - وفي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، بالمكسيك، عام ٢٠٠٢، اعتبرت إزالة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية على نطاق العالم تحديات جوهرية يتعين

تناولها من منظور شامل. ودعا المؤتمر أيضا إلى بذل الجهود لتعزيز بناء القدرات الوطنية في مجالات تشمل سياسات الميزانية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والجنسانية[٦٨]، بما يعكس الالتزام ٨ لمؤتمر القمة الذي دعا الحكومات في جملة أمور، إلى حماية الفقراء وشرائح المجتمع المستضعفة من تخفيضات الميزانية إلى جانب زيادة جودة وفعالية النفقات الاجتماعية.

١٢٢ - وفي وقت لاحق من السنة نفسها، ذكر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ أن القضاء على الفقر والإدارة الناجعة لقاعدة الموارد الطبيعية التي تسمح بتحقيق التنمية الاجتماعية هما هدفان شاملان من أهداف التنمية المستدامة. وإذ سلم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأن عدم المساواة لا يزال يوجد ضمن المجتمعات وفي ما بينها، فقد أبرز أهمية العمل على وضع سياسات تحظى بالقبول اجتماعيا وثقافيا؛ وأهمية إتاحة فرص متكافئة وعادلة في مجال التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، والمجال الاقتصادي؛ واتخاذ مبادرات تتيح التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

١٢٣ - وقد يكون الأهم من كل ذلك أن الالتزام بالقضاء على الفقر الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية زيد تكريسا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي يهدف إلى تحسين حياة الناس خلال جيل واحد وخفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٢٤ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، زادت الحكومات أيضا من الأولوية التي توليها للحد من الفقر من خلال تحديد أهداف وطنية للحد من الفقر ووضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات للقضاء على الفقر. وقد ركزت خطط مكافحة الفقر على زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تشمل الخدمات الصحية والتعليم، ولا سيما لشرائح المجتمع المستضعفة؛ وزيادة فرص العمل؛ وتوفير الحماية الاجتماعية؛ وتدابير معالجة ما تخلفه الأزمات المالية من آثار ضارة.

١٢٥ - وحتى إذا أخذنا في الاعتبار القصور الذي يكتنف تحليل الفقر من منطلق مالي بحت، فإن التقدم المحرز لم يكن متماثلا. فقد انخفضت على الصعيد العالمي نسبة من يعيشون بأقل من المستوى الذي حددته الأهداف الإنمائية للألفية للفقر من حوالي ٣٠ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢١ في المائة عام ٢٠٠١[٦٩]. وقد تحقق في الصين أعلى خفض لمستوى الفقر المدقع، فقد انخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٣٨٤ مليون نسمة إلى ٢٣٢ مليون نسمة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩، أو من ٣٣ إلى ١٨ في المائة من مجموع السكان. ومؤخرا حققت بلدان شرق أوروبا ووسط آسيا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انتعاشا ملحوظا عاكسة بذلك مسار تزايد الفقر الذي ساد التسعينات. ومع أن معظم بلدان آسيا

وشمال أفريقيا ما زالت بشكل عام على المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر، فإن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تحقق تقدما يذكر أو لم تحقق أي تقدم على الإطلاق؛ أما في غرب آسيا فقد ارتفع في الواقع معدل الفقر. وفي عام ٢٠٠١، كان حوالي نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يزالون يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم، وهي نفس النسبة المسجلة عام ١٩٩٠.

١٢٦ - ولا يزال عدم تحقيق نمو مستمر يعود بالفائدة على الفقراء، منذ انعقاد مؤتمر القمة، يشكل عقبة رئيسية في طريق الحد من الفقر. وخلال التسعينات، من أصل ١٥٥ بلدا من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي تتوافر عنها بيانات، حقق ٣٠ بلدا فقط، أو حوالي بلد من كل خمسة بلدان، نموا في دخل الفرد يزيد على ٣ في المائة؛ وحقق ٧١ بلدا نموا إيجابيا في الدخل السنوي يقل عن ٣ في المائة؛ وشهد ٥٤ بلدا انخفاضا في الدخل الفردي. ومن البلدان التي شهدت انخفاضا في الدخل، هناك ٢٠ بلدا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ١٧ من أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، و ٦ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٦ من شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٥ من الدول العربية[٧٠].

١٢٧ - ونتيجة لانخفاض مستوى النمو أو تباينه والتوزيع غير المتكافئ لمنافع النمو، كان ١,١ بليون من سكان العالم عام ٢٠٠٠ يكافحون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، وأكثر من ضعف هذا العدد على أقل من دولارين في اليوم، أي أكثر من نصف سكان البلدان النامية. وزاد عدد الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب آسيا وأوروبا الشرقية بما مقداره ١٠٢ مليون شخص[٧١].

١٢٨ - وتوجد أيضا تباينات إقليمية حادة، فقد حققت بعض المناطق مستويات مرتفعة من التنمية، في حين تخلفت مناطق أخرى. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي قويا على نحو خاص في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهندي، حوالي ١٤٠ في المائة خلال فترة السنوات العشر، ولو أنه تراجع بسبب الأزمة المالية لعام ١٩٩٧. وبين ١٩٩٠ و ١٩٩٩، انخفض عدد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في المنطقة بحوالي ٢٢٦ مليون شخص. أما أكبر التحديات فهي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي شهدت معدلات نمو سكاني عالية ولم تحقق سوى تقدم جزئي في الحد من الفقر. ورغم أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة قد زاد بنسبة ٢٩ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي لم يتغير وزاد عدد من يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٧٤ مليون شخص. وفي الوقت

الراهن، يوجد أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم[٧٢]. وفي جنوب آسيا، حيث يعيش ما يقرب من ٥٠٠ مليون فقير، لم يطرأ إلا تغير طفيف على إجمالي عدد الفقراء بين ١٩٩٠ و ١٩٩٩[٧٣].

١٢٩ - ولما كان الفقر يشكل ظاهرة متعددة الجوانب، فهناك عوامل كثيرة تكمن وراء تفاوت النتائج التي تتمخض عنها عملية الحد من الفقر، ولا تزال بلدان عديدة تواجه عقبات وتحديات متجذرة في سعيها إلى الحد من الفقر والقضاء عليه. إن العوامل الاجتماعية والسياسية وغيرها التي تعوق الجهود المبذولة في هذا المجال تشمل، دون أن تقتصر بطبيعة الحال على الاستبعاد والتمييز الاجتماعيين، وما ينجم عنهما من انعدام الفرص والقدرة السياسية، فضلا عن الحرمان من الحقوق القانونية أو عدم إنفاذها؛ وعدم الحصول على التعليم الأساسي والخدمات الصحية؛ والصراعات المسلحة؛ والأمراض، وخصوصا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وسوء الإدارة؛ والمشاكل التي تعاني منها بعض البلدان بسبب موقعها الجغرافي، ولا سيما البلدان الصغيرة وغير الساحلية؛ والنمو السكاني السريع. ومن بين العوامل الاقتصادية العديدة التي تعيق الجهود المبذولة للحد من الفقر أو تقوضها انخفاض النمو الاقتصادي أو توزيعه توزيعا غير متكافئ، وارتفاع نسبة البطالة، والديون الخارجية الثقيلة، والحواجز التجارية، وارتفاع مستويات التفاوت في الدخول، والاعتماد على السلع الأساسية.

١٣٠ - ومن بين هذه العوامل، تحتل النزاعات الأهلية أهمية خاصة في مجال القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا التي تتعرض أكثر من غيرها لهذه النزاعات بسبب الانخفاض الشديد في مستويات دخلها[٧٤]. إن الانتشار العام للفقر المدقع في مجموعة أقل البلدان نموا ككل لم ينخفض خلال عقد التسعينات، وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، شهد ٦٠ في المائة من أقل البلدان نموا نزاعات أهلية تباينت من حيث شدتها وطول أجلها. وتمثل هذه النسبة زيادة كبيرة على النسبة المتعلقة بالحرب الأهلية خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٩ والتي بلغت ٤٠ في المائة[٧٥].

١٣١ - وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الفقر. وكما ذكر في فروع أخرى من هذا التقرير، كان لهذا الداء أثر مدمر للغاية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص، حتى أنه أدى إلى خفض متوسط العمر المتوقع من ٥٠ عاما في ١٩٩٠ إلى ٤٦ عاما في ٢٠٠٢. وغالبا ما يصاب بهذا المرض البالغون وهم في مقتبل العمر. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية

يوجد في العالم ما لا يقل عن ٢٦ مليون عامل مصاب بالمرض، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما، والعديد منهم من المعيلين الرئيسيين لأسرهم.

١٣٢ - إن ضخامة تداعيات هذا المرض تتخطى بكثير المرض ذاته، إذ تُخلِّف وراءها ملايين اليتامى وكبار السن، المستبعدون أصلا من مجالات العمل الرئيسية ومن برامج الحماية الاجتماعية. فموت المصابين بهذا المرض غالبا ما يترك المعالين الباقين على قيد الحياة يعانون من الفقر، كما يمكن أن يكون لذلك أثر سلبي على التحصيل العلمي للأطفال الباقين على قيد الحياة مما يزيد في المستقبل من صعوبة تخلصهم من حالة الفقر أو من صعوبة بقائهم خارج عداد الفقراء. وعلاوة على ذلك، يجد العديد من كبار السن أن ما كانوا يحصلون عليه من دعم ومن موارد قد استنفد إلى حد بعيد وذلك في الوقت الذي يطلب منهم مساعدة غيرهم، من مثل أحفادهم اليتامى.

١٣٣ - وفي سياق وضع السياسات الاجتماعية - الاقتصادية، تشمل العوامل الرئيسية الأخرى التي تؤثر في الفقر الصلة القائمة بين الفقر والنمو الاقتصادي، وبين عدم تكافؤ الفرص وتحرير التجارة. وفي ما يتعلق بالنمو، ثمة اتفاق عام على أن النمو الاقتصادي المطرد يشكل عنصرا مستحسنا وضروريا لتيسير استمرار عملية القضاء على الفقر على المدى الطويل. وعند البعض أيضا أن النمو الاقتصادي المستدام الواسع النطاق الذي لا يستثني أحدا والذي يزيد إلى حد كبير من متوسط دخل الأسرة واستهلاكها هو أكثر فعالية في الحد من الفقر من النمو الاقتصادي الذي يتركز داخل جيب جغرافي معين و/أو ضمن شريحة معينة من السكان[٧٦]. ومع ذلك، فإن النمو بحد ذاته ليس كافيا، وحتى معدلات النمو المرتفعة لا تكفل الحد من الفقر أو القضاء عليه.

١٣٤ - وأصبح الحد من الفقر عن طريق النمو أشد صعوبة بسبب استمرار المستويات المرتفعة للتفاوت في الدخل على حالها، بل وزيادتها، في العديد من البلدان. وتشير الدلائل إلى أنه كلما ارتفع مستوى التفاوت في الدخل قل أثر النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، أيا كان معدل النمو. وفي حين يرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات النمو إلى زيادة احتمالات الحد من الفقر في البلدان، سواء التي يزيد فيها التفاوت في الدخل أو ينخفض، فإنه يلزم على البلدان التي يزيد فيها التفاوت، وبغية تحقيق المستوى نفسه من الحد من الفقر، أن تحقق نموا أسرع بكثير من الأخرى، وفي كثير من الأحيان بسرعة غير واقعية.

١٣٥ - وفي البلدان التي يكون فيها التفاوت في الدخل مرتفعا جدا، غالبا ما يتحكم الأثرياء في النظام السياسي ويكون الفقراء مهملين، مما يحول دون أن تكون التنمية واسعة النطاق. فلا تستثمر الحكومات بشكل كاف في خدمات الصحة والتعليم لصالح الفقراء. وقد تهمل

فئات اجتماعية معينة أو تستبعدها، مثل السكان المنتمين إلى إثنية أو عرق أو دين معين أو منطقة معينة، وقد تُبدي تحيزا تجاه سكان المدن على حساب سكان الريف. وفي بلدان عديدة، تحصل فئات اجتماعية معينة على قدر أقل من الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعاني من عدم تكافؤ الفرص المتاحة، مما يدل على الصلة الوثيقة بين الاستبعاد الاجتماعي والفقر. ومن المشاكل الخطيرة الأخرى التي تزيد من مستوى الفقر الاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة اللذان تتعرض لهما المرأة، وخصوصا في مجالي التعليم والعمالة. وبالتالي فإن السياسات التي تعالج حالات عدم المساواة، بما في ذلك السياسات المتصلة بتوفير الخدمات وسبل الحصول عليها، والحقوق القانونية، والأصول، والدخل، هي ضرورية بل فائقة الأهمية لمكافحة الفقر.

١٣٦ - وبالإضافة إلى دراسة آثار التفاوت في الدخل وأوجه عدم المساواة الأخرى على الفقر، بحثت المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية مؤخرا العلاقة القائمة بين القضاء على الفقر وتحرير التجارة. ودرست منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حالة ٦٦ بلدا من أقل البلدان نموا وتجربتها مع تحرير التجارة خلال فترة خمس سنوات، إما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ أو بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠[٧٧]، وخلصت إلى أن العلاقة بين تحرير التجارة والحد من الفقر ليست تلقائية أو مباشرة. وهذا الرأي يتفق مع النتائج التي خلص إليها استعراض مماثل أجري في دراسات أكاديمية رأت أيضا إلى أنه لا يوجد استنتاج عام بسيط بشأن العلاقة بين الاثنين[٧٨].

١٣٧ - وعلاوة على ذلك، تبين للأونكتاد أن الأحوال التي ينخفض فيها متوسط الاستهلاك الشخصي للفرد في الوقت الذي تزداد فيه الصادرات، غالبا ما يحدث في أقل البلدان نموا التي تكون فيها مستويات التفاوت في الدخل مرتفعة. كما لوحظ أيضا أن العلاقة بين التجارة والفقر كانت أفضل في البلدان التي فتحت اقتصاداتها للتجارة الدولية بشكل أكثر تدرجا وأقل عمقا منها في البلدان التي فتحت باب اقتصاداتها على مصراعيه وبأقصى سرعة وفي تلك التي حافظت على القيود المفروضة على التجارة.

١٣٨ - وبشكل عام، يتوقف أثر تحرير التجارة على النقطة التي يبدأ عندها البلد في العملية و تدابير الإصلاح التجاري التي يتخذها على وجه الدقة وهوية الفقراء فيه وكيف يؤمنون رزقهم، والظروف التي ينفذ فيها هذا التحرير، بما في ذلك السياسات التي تصاحبه. وثمة اعتبارا آخر هو وجود أدلة كثيرة على أن الأسر الفقيرة قد لا تكون أقل قدرة من الأسر الثرية على حماية نفسها من الآثار السلبية لتحرير التجارة، فحسب، بل هي أيضا أقل منها قدرة على اغتنام الفرص الإيجابية التي يخلقها الإصلاح التجاري. وتعني هذه الأدلة أن الصلة

بين التجارة والفقر أقوى من حيث الآثار السلبية لتحرير التجارة وأضعف من حيث آثاره الإيجابية. وثمة اعتبار آخر يتمثل في أنه، رغم أن تحرير التجارة لا يشكل آلية مباشرة أو شديدة الفعالية في مكافحة الفقر، فإن تدابير تحرير التجارة، مثل تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة حصص الاستيراد، هي تغييرات سهلة التنفيذ نسبيا ويمكن، لو طبقت تطبيقا سليما، أن تخلف آثارا إيجابية في الحد من الفقر.

١٣٩ - وفي الختام، سنعرض فيما يلي لأبعاد هامة أخرى للفقر، بما في ذلك الاستبعاد الاجتماعي وفرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، في سياق استعراض خاص للالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن بشأن هذه المسائل.

باء - توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة

الالتزام ٣

١٤٠ - كان التقدم المحرز في تحقيق هدف العمالة الكاملة الذي دعا إليه مؤتمر القمة أقل بكثير مما كان متوقعا. فبدل تحقيق تقدم حثيث صوب توفير فرص العمل المنتج للجميع عن طريق الاختيار الحر لنوع العمل، شهدت السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا عالميا في مستويات البطالة. ففي عام ٢٠٠٣، بلغ عدد الأشخاص العاطلين عن العمل ١٨٦ مليون شخص وهو رقم غير مسبوق، أي ما نسبته ٦,٢ في المائة من السكان العاملين، بعد أن كان ١٤٠ مليون شخص قبل عقد من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، انضم إلى عداد العاملين الفقراء ٥٥٠ مليون شخص[٧٩]. وإن فرص العمل، حيثما ازدادت، تركزت في أشكال من العمل غير مضمونة وغير رسمية ومنخفضة الأجر وتنطوي على القليل من المزايا.

١٤١ - ومع أن الصورة كانت قاتمة عموما، فإن أداء العمالة شهد تباينا كبيرا من منطقة إلى أخرى ومن تجمع اقتصادي إلى آخر. ففي البلدان المتقدمة النمو بوجه عام، انخفضت معدلات البطالة بمعدل ١,٢ نقطة مئوية خلال العقد وذلك على العكس تماما من البلدان النامية التي شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة تراوح بين ٠,٩ نقطة مئوية في شرق آسيا، و ٢,١ نقطة مئوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٢,٤ نقطة مئوية في جنوب شرق آسيا، و ٢,٩ نقطة مئوية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا. ولكن ما يبعث على التفاؤل هو أن معدلات البطالة بقيت على حالها خلال العقد في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل انخفضت بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٤٢ - على أن معدلات البطالة لا تغطي سوى أحد جوانب القضية، إذ أنها لا تتطرق إلى نوعية فرص العمل ولا تبين ما إذا كانت فرص العمل توفر مصدر رزق آمن ومستدام. وما يعطي فكرة أوضح عن نوعية فرص العمل هو نسبة فرص العمل هذه من الاقتصاد غير الرسمي. وعلى الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ظاهرة مختلفة الجوانب وظروف العمل فيه تتباين تباينا كبيرا، فإن العمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي يعني بالضرورة الافتقار إلى الحماية الاجتماعية والحماية التي توفرها قوانين العمل، وانخفاض مستوى الأمن الوظيفي، وعدم استقرار مصدر الدخل، وعدم تقاضي معاشات تقاعدية بعد نهاية الخدمة. ولقد تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في المناطق النامية التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي. وتتراوح حصة الاقتصاد غير الرسمي من القوة العاملة غير الزراعية بين ٥٥ في المائة في أمريكا اللاتينية و ٤٥ إلى ٨٥ في المائة في آسيا وما يقرب من ٨٠ في المائة في أفريقيا[٨٠]. وليس هناك ما يشير إلى حدوث تراجع في تلك الاتجاهات، إذ أن التقديرات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية تشير إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من فرص العمل الجديدة في أفريقيا توجد في القطاع غير الرسمي[٨١].

١٤٣ - وقد ساهمت المشاركة المتزايدة في الاقتصاد غير الرسمي غير الآمن، ولا سيما من جانب الفئات المستضعفة والمحرومة ذات الفرص المحدودة للعمل في قطاعات أخرى، في زيادة ما يوجد من تفاوت بين مختلف الفئات من حيث الأجور والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية. كما أن تزايد العمالة في القطاع غير الرسمي يفسر أيضا زيادة عدد العاملين الذين يقعون في عداد الفقراء، ولا سيما في مناطق من مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث شكلت نسبة العاملين الفقراء ٤٠ و ٤٥ في المائة على التوالي من مجمل القوة العاملة[٨٢].

١٤٤ - أما النساء والشباب فقد واجهوا صعوبات جمة في العثور على فرص عمل إذ أن أفراد هاتين الفئتين عانوا أكثر من غيرهم بكثير من معدلات مرتفعة من البطالة والعمالة الناقصة وهم على الأغلب يجدون أنفسهم في كفاح من أجل كسب رزقهم في القطاع غير الرسمي المتنامي، فهم يعملون ساعات طوال ويرضون بأجور متدنية وظروف عمل لا يرضى بها غيرهم من العمال. وسبب هذا الوضع ليس هو انخفاض مستويات تعليمهم وخبراتهم العملية فحسب، وإنما أيضا بسبب تكرار التمييز ضدهم في سوق العمل، سواء في التوظيف أو في الحصول على القروض لإقامة مشاريعهم الصغيرة. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يكون العامل من الشباب والنساء آخر من يوظف وأول من يفصل من العمل خلال الدورات الاقتصادية.

١٤٥ - ومن بين جميع الفئات العمرية، كانت أكثر معدلات البطالة حدة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. فقد قفز معدل البطالة بين الشباب في العالم من ١٠ في المائة، أو ٧٠ مليون شاب عام ١٩٩٥، إلى ١٤,٤ في المائة، أي ٨٨ مليون شاب بحلول عام ٢٠٠٣. ورغم أن الشباب لا يشكلون سوى ٢٥ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة، فإنهم يشكلون حوالي ٤٧ في المائة من السكان العاطلين عن العمل في العالم البالغ عددهم ١٨٦ مليون شخص[٨٣]. ونتيجة لذلك، فإن معدل البطالة في صفوف الشباب عادة ما يكون أعلى بمقدار ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدل البطالة لدى الفئات الأخرى. أما الشابات فيعانين من ذلك بوجه خاص إذ أن معدلات البطالة في صفوفهن تزيد بنسبة ٢٠ إلى ٥٠ في المائة عن معدلاتها في صفوف الشبان.

١٤٦ - ولمواجهة مشاكل البطالة في صفوف الشباب، أنشأ الأمين العام شبكة تشغيل الشباب، وهي مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، واقترحت لأول مرة في تقرير بعنوان ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (A/54/2000). وعين لشبكة تشغيل الشباب فريق رفيع المستوى مؤلف من ١٢ عضوا لاقتراح توصيات بشأن سياسة تشغيل الشباب تشمل أربع مجالات للتدخل الإيجابي: إيجاد فرص العمل، وتهيئة الشباب للعمل، والقدرة على تنظيم المشاريع، والتكافؤ في الفرص. وقد التزمت عشر دول حتى الآن بأن تكون السباقة في إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية لتشغيل الشباب.

١٤٧ - وقد شهدت حالة عمل النساء على امتداد العقد تقدما وركودا على حد سواء. ومن النواحي الإيجابية نذكر العدد غير المسبوق للنساء المشاركات في سوق العمل إذ زاد عدد النساء العاملات في عام ٢٠٠٣ بمقدار ٢٠٠ مليون امرأة عنه في العقد السابق. ونتيجة لهذه الزيادة، أصبح ٤٠ في المائة من عمال العالم البالغ عددهم ٢,٨ بليون عامل من النساء. ومع ذلك فإن عمل النساء، كغيرهن من أقل الفئات حظا، يتركز في أقل أنواع العمل استقرارا حيث تكون الأجور متدنية والأمن الوظيفي شبه معدوم. ولا تستمر المرأة في تسجيل أعلى مستويات البطالة وأخفض الأجور مقارنة بالرجل فحسب، بل إن النساء يمثلن أيضا ٦٠ في المائة من العاملين الفقراء في العالم البالغ عددهم ٥٥٠ مليون شخص[٨٤].

١٤٨ - والعوامل المسؤولة عن بروز مثل هذه الاتجاهات التي لا تبشر بالخير السائدة في مجال العمالة تختلف باختلاف المناطق والمجموعات الاقتصادية. وأبرزها على ما يبدو هي عوامل العولمة والضغوط التنافسية والقرارات الوطنية التي تتخذ في مجال السياسة العامة.

١ - العولمة

١٤٩ - لقد كان للعولمة والتكامل الاقتصادي آثار رئيسية - إيجابية وسلبية على السواء - على العمالة والفقر وعدم المساواة. وكما لاحظت منظمة العمل الدولية مؤخرا، فإن فرص العمل والدخل والأمن الوظيفي وحقوق العمال تتأثر تأثرا شديدا بأمور من قبيل أنماط الاستثمار الدولي، والنمو التجاري، وتنقل العمال بين البلدان المتجاورة[٨٥]. ونظرا لأوجه الترابط والتكافل الذي يتسم به الاقتصادي العالمي، تزداد الصعوبات التي تواجهها البلدان في تحقيق أهداف العمالة بمفردها.

١٥٠ - وقد برزت هذه النقطة بوضوح من خلال الآثار التي خلفتها مختلف الأزمات المالية والاقتصادية التي ألمت بأجزاء من العالم خلال العقد المنصرم. فقد أدت الأزمة المالية في آسيا عام ١٩٩٧ إلى خسائر فادحة في فرص العمل، سواء في البلدان التي عانت منها مباشرة أو في جميع أرجاء المنطقة. وقد كان لأزمات أخرى، مثل التي وقعت في الاتحاد الروسي وأزمة ديون أمريكا اللاتينية، آثارها على الصعيد العالمي. والبلدان التي تفتقر إلى نظم ناجعة للحماية الاجتماعية، هي التي عانت، أشد ما عانت، من فقدان فرص العمل، مما أرغم المفصولين عن العمل على مواجهة مصيرهم دون أي مساعدة مالية من الحكومة تعينهم إلى أن يجدوا عملا آخر.

١٥١ - ويتصل انخفاض حجم وتأثير اتحادات العمال اتصالا وثيقا بتدهور معايير العمل. فمع زيادة حركة رؤوس الأموال واليد العاملة، وما رافق ذلك من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض نسبة العمال الذين تغطيهم اتفاقات المفاوضة الجماعية، تضاءلت قدرة العمال بشكل عام على التفاوض مع أرباب العمل. وأدى هذا الوضع إلى المساومة على تقديم تنازلات بشأن تخفيض الأجور والاستحقاقات وشروط العمل مقابل الاحتفاظ بعملهم. وعلى الرغم من وجود بعض النقاط الإيجابية، مثل زيادة عدد اتفاقات العمل عبر الوطنية مع المؤسسات المتعددة الجنسيات، فإن كفة القوة ترجح لصالح أرباب العمل.

١٥٢ - أما البلدان التي أسعفها حظ الانخراط الكامل في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد كثرت فيها فرص العمل والتنمية. وفي مجالات عديدة من قبيل مراكز الاتصال بواسطة الحاسوب، ونظم الحجز في الفنادق، ومراكز تجهيز المعلومات الموصولة بالشبكة العالمية، تمكنت الشركات من نقل فرص العمل بسهولة متزايدة إلى أسواق العمل الخارجية الأقل كلفة. ولكن للأسف لم تكن جميع البلدان قادرة على الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظرا لعدم توفر سبل الحصول على خدمات الإنترنت بسبب عدم وجود خطوط الاتصال الكافية، أو لمجرد عدم وجود عدد كاف من العمال

المدربين على استعمال الحاسوب والتكنولوجيات الأخرى، وجدت بعض المناطق نفسها، وعلى رأسها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أقل من غيرها قدرة على التنافس في سوق العمل العالمية. وصفوة القول، فإنه على الرغم من احتمال نشوء مجتمع عالمي للمعلومات قائم على المعارف، فإن بعض جوانب الثورة الرقمية قد أوجدت ''عازلا رقميا'' جعل الغالبية العظمى من بلدان العالم في عزلة، سواء ضمن البلدان نفسها أو في ما بينها، مما زاد الفجوة الاجتماعية الاقتصادية القائمة بين الفئات الاجتماعية وفي ما بين البلدان والمناطق[٨٦].

١٥٣ - ولم تقتصر نتائج العولمة والتكامل الاقتصادي على انتقال فرص العمل ورؤوس الأموال المتزايدة عددا وتواترا فحسب، بل طال هذا البشر أيضا إذ تنتقل أعداد متزايدة من العمال من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية بحثا عن العمل وعن فرص اقتصادية أفضل. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، يقوم حوالي نصف العدد الإجمالي للمهاجرين واللاجئين في العالم، أو نحو ٨٦ مليون من البالغين، بمزاولة نشاط اقتصادي أو عمل أو أي نوع آخر من الأنشطة المدفوعة الأجر[٨٧]. وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة والمتزايدة باستمرار للمهاجرين الدوليين، لا يوجد أي إطار متعدد الأطراف لضبط حركة الأشخاص عبر الحدود، مما يؤدي إلى سوء معاملة العمال المستضعفين واستغلالهم. ومع ذلك فقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال في الدورة التي عقدها مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حيث تم اعتماد خطة عمل تدعو إلى وضع إطار متعدد الأطراف غير ملزم يرمي إلى مراعاة حقوق العمال المهاجرين.

٢ - الضغوط التنافسية

١٥٤ - إن رغبة الشركات الجامحة في التنافس اقتصاديا على الصعيد الدولي أكثر من أي وقت مضى جعلتها تخضع لضغوط لاستيعاب تكاليف العمل، ما أسفر عن سواد شعور بانعدام الأمان والاستقرار في صفوف العمال عالميا. ودفع ازدياد التنافس على الاستثمار المباشر الأجنبي وأسواق الصادرات إلى تقليص الأجور والمكاسب الفعلية، وزيادة مرونة سوق العمل، وخفض مستوى حماية الأيدي العاملة وتدهور ظروف العمل. وغالبا ما تختار الشركات سلوك درب للمنافسة يقوم على دفع أجور منخفضة وعدم إيلاء اعتبار يذكر لمعايير العمل، بدلا من الدرب الذي يركز على رفع مستوى الإنتاجية عبر المضي في دفع أجور مرتفعة وتوفير ظروف عمل كريمة.

١٥٥ - وشرعت الصناعة في بلدان السوق المتقدمة في إجراء عملية تحول تقوم على استبدال المشاريع غير التنافسية بمشاريع أكثر ربحا وتنافسية. ومما لا شك فيه أن إعادة الهيكلة

الاقتصادية هذه أحدثت تغييرات في سوق العمل، من بينها فصل أعداد هائلة من الأيدي العاملة وتقليص القطاعات غير التنافسية، وهذا ما يعلل جزئيا الارتفاع الحاد في تفاوت الأجور في البلدان الصناعية[٨٥]. كما أن عددا متناميا من الشركات بدأ ينقل أعماله من بلدان صناعية ترتفع فيها الأجور إلى بلدان نامية تنخفض فيها الأجور – ومن ثم إلى بلدان تنخفض فيها الأجور حتى أكثر. وعلى الرغم من أن انتقال الوظائف من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بدأ منذ عقود إلا أن الجديد في هذا المجال هو نوع الصناعة المتأثرة. ففي الماضي، كانت صناعتا النسيج والألبسة هما الصناعتان اللتان كانتا تنتقلان بكثافة من الشمال إلى الجنوب، أما اليوم فإن وظائف صناعة المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية – معالجو البيانات، ومبرمجو الحواسيب وما شابههم – هم الذين تنتقل وظائفهم فيما وراء البحار. والعمال الذين يتأثرون من هذا الأمر يحتاجون إلى دخل وإعادة التدرب والمساعدة على البحث عن عمل، وذلك لمعاونتهم على الانتقال بسلاسة إلى مهن جديدة.

١٥٦ – كما أن ضغوط إعادة الهيكلة الاقتصادية وضغوط التنافس اقتضت وجود قدر أكبر من الحركية والقابلية على التكيف في سوق العمل، بما في ذلك ازدياد الطلب على الوظائف التي تتطلب مستوى أكبر من المهارات، وإلى أشكال من التوظيف أكثر مرونة. وأسفر التركيز على نظرية ''في الوقت المناسب'' وعلى الإنتاج الذي يوجهه الطلب في البلدان الصناعية عن ازدياد معدل عقود العمل بدوام جزئي أو بشكل مؤقت أو موسمي وغير ذلك من أنواع عقود العمل التي، على مرونتها، مؤقتة أكثر من غيرها، ما يتيح للشركات زيادة عدد العاملين لديها أو إنقاصه بسهولة نسبية، الأمر الذي يعمق شعورهم بعدم الأمان. وفي الواقع، مثلت الوظائف بدوام جزئي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العقد المنصرم نصف أو أكثر من نصف إجمالي الوظائف[٨٦]. ومع أنه يمكن لترتيبات التوظيف العارض هذه أن تتيح للشركات مجال التكيف على نحو أسرع مع طلبات السوق المتغيرة، إلا أنها يمكن أن تتسبب بزعزعة استقرار العمال الذين ما عادوا يستطيعون الاتكال على الأمن الذي يوفره لهم العمل الثابت الذي يصاحبه أجر دائم.

١٥٧ – وتشكل مناطق تجهيز الصادرات، لا سيما المناطق المخصصة لتيسير التجارة الدولية، مؤشرا إضافيا آخر على مدى تأثير ضغوط التنافس تأثيرا سلبيا في التوظيف وظروف العمل. ففي السنوات الأخيرة، انتشرت هذه المناطق انتشارا واسعا في جميع أنحاء العالم، مستخدمةً ما يربو على ٥٠ مليون عامل في العالم أجمع يضمون العديد من النساء الشابات في البلدان النامية. وتحفيزا للاستثمار في هذه المناطق، تُعفى الشركات أحيانا من تطبيق قوانين العمل الوطنية. وعليه، يواجه الموظفون في هذه المناطق عقبات قانونية جسيمة وعقبات أخرى تحول بينهم وبين ممارستهم حقوقهم، من بينها الحق في تشكيل الاتحادات العمالية الحرة والمستقلة

والانضمام إليها. وعلى الرغم من أن الأجور في هذه المناطق غالبا ما تتجاوز أجور السوق، إلا أن عدم توفير أي حماية للعامل تعني إمكانية تعرضه للاستغلال وسوء المعاملة.

١٥٨ - وتم الربط بشكل وثيق بين المساعي التي تبذل لرفع درجة التنافس وتفضيل اتباع نهج يتمحور حول السوق والاعتقاد بأن آليات السوق العاملة بدون أي معوقات كفيلة باستحثاث نمو الوظائف والتنمية. واتضح من التجربة أنه لا يكفي الاعتماد على النمو وحده، بل يتعين أيضا اعتماد سياسات نشطة لكي تعمل الأسواق بفعالية واستحثاث التوظيف بوضع خلق الوظائف في محور صنع السياسات الاقتصادية.

١٥٩ - وبموازاة السياسات التي توجهها السوق، حدث تحول في السلطة إذ انتقلت من مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات القطاع الخاص وتقلصت خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة في العديد من البلدان. وتسبب هذا الأمر بإضعاف نظم الحماية الاجتماعية وبخصخصة الخدمات العامة وحدوث تدن كبير في قوة العمل العامة. وشعرت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بهذه التغييرات على نحو جد مؤثر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إذ خسر العمال معاشاتهم التقاعدية وضماتهم الصحي وغير ذلك من المكاسب التي كانت توفرها لهم الدولة في السابق. وشهدت البلدان النامية التي تجري تغييرا هيكليا هي الأخرى تدنيا كبيرا في الوظائف والمكاسب التي يوفرها القطاع العام. وبشكل عام، تفيد تقارير منظمة العمل الدولية أن ٨٠ في المائة من الأسر في العالم تتمتع إما بقدر لا يذكر من الحماية الاجتماعية أو لا تتمتع به على الإطلاق.

١٦٠ - وسعى صانعو السياسات أيضا إلى خصخصة الخدمات العامة كجزء من تفضيلهم العام لاقتصاد السوق. والخصخصة ترتبط عامةً بتحسين الفعالية والكفاءة في مجال تقديم المنتجات والخدمات، على الرغم من أن الأدلة على مدى فائدة خصخصة الخدمات العامة والتجارب التي أجريت فيها كانت مختلطة، وهذا أقل ما يقال في هذا الصدد. ومن النتائج الثانوية التي غالبا ما يسفر عنها هذا النهج، على نحو ما تبين من خصخصة مؤسسات كانت مملوكة للدولة في الصين وفي الاقتصادات التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق، هو فصل أعداد كبيرة من العمال وحدوث اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق. ففي الصين، فصل بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ ما عدده ٢٧,٨ مليون عامل من المؤسسات التي كانت مملوكة للدولة، أعيد توظيف ١٨,٥ مليون عامل منهم[٨٩]. وإضافة إلى ذلك، تقلصت حتى مشاريع الأشغال العامة التي كانت تقليديا مصدرا هاما لتوفير أعمال جديدة للعمال الأكثر عرضة للفصل تقلصا شديدا.

١٦١ - ومن ضمن مواطن الضعف التي ينطوي عليها السعي إلى تحقيق مكاسب من حيث الفعالية عبر الخصخصة واتباع نهج يتمحور حول السوق، هو التغاضي عن الصلة القائمة بين عمال يتمتعون بالصحة ويعيشون بأمن وبين قوة عاملة أكثر إنتاجية. فالعمال الذين يعيشون حالة قلق دائم على مستقبلهم (بسبب انعدام نظام المعاشات التقاعدية) أو على صحتهم (بسبب انعدام الضمان الصحي أو إمكانية الحصول على خدمات صحية مقبولة التكلفة) أو على أمن وظائفهم (بسبب التهديد الدائم بالفصل) يمكن أن يسودهم شعور بالاكتئاب أو الإحباط، ما يمكن أن يفضي إلى انخفاض الإنتاجية. ويتعين التأكيد من جديد على الصلة القائمة بين خلق الوظائف وارتفاع الإنتاجية ونشوء سوق عمل فعالة ومنصفة والاستقرار الاقتصادي من جهة وتلبية الاحتياجات على مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

٣ - السياسات الوطنية

١٦٢ - إضافة إلى الإقرار بأثر العوامل الدولية في التوظيف والأيدي العاملة، من المهم أيضا الإقرار بأثر السياسات والبرامج فيهما. ومن بين هذه العوامل عدم مواكبة تشريعات العمل الوطنية التغيرات التي شهدتها أنماط التوظيف، مثل كثرة اللجوء إلى الاستعانة بأيد عاملة توفرها جهات خارجية بموجب عقود واتساع نطاق التوظيف غير الرسمي. ونتيجة لذلك، حرم العديد من العمال من الحماية التي توفرها قوانين العمل، كما ساهم في حدوث تدن عام في معايير العمل. ومن المشاكل المتصلة بذلك افتقار العديد من البلدان إلى النظم والمؤسسات العاملة بسلاسة التي يمكن استخدامها لإجراء حوار اجتماعي وإلى المنظمات التي تمثل العمال وأرباب العمل. وما لم تتوافر سبل الحيلولة دون نشوب النزاعات بين العمال وأرباب العمل وحلها سلميا، يمكن أن يتعرض الاستقرار الاجتماعي لتهديدات خطيرة يمكن هي أيضا أن تحبط تدفق الاستثمار الأجنبي والمضي في خلق الوظائف.

١٦٣ - ونظرا لمدى التغييرات في الوظائف وحالات الفصل التي تميز سوق العمل الحيوية في هذا العصر، لا بد من وضع سياسات نشطة لسوق العمل بغية المساعدة على نقل الأيدي العاملة من الصناعات المتدهورة إلى الصناعات الجديدة والناشئة. غير أنه في كثير من الأحيان، لا توجد أي سياسات وطنية لتيسير مساعدة العمال المصروفين على البحث عن عمل وتدريب ورفع مستوى مهاراتهم لمعاونتهم على الانتقال إلى أعمال جديدة. إلى ذلك، ما لم تستثمر البلدان بما فيه الكفاية في مجالي التعليم والتدريب، لن تستطيع ضمان امتلاكها قوة عاملة ماهرة قادرة على التكيف وعلى المنافسة في هذا الاقتصاد الذي يتمحور حول المعارف. وفي ظل غياب الحماية اللازمة، بما في ذلك تعويضات البطالة أو أشكال الدخل

الأخرى، يمكن للعمال، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الهشة، أن يعيشوا في مشقة شديدة أثناء فترتي البطالة والانتقال إلى عمل جديد.

١٦٤ - وبغية التصدي بفعالية لهذه التحديات المختلفة التي يواجهها سوق العمل، ينبغي أن يكون صناع السياسات متمتعين بما يلزم من أجل استحداث سياسات نشطة لسوق العمل وتنفيذها على الصعيد الوطني. ونتيجة، إلى حد ما، لسياسات التعديلات الهيكلية المذكورة أعلاه، شهدت وزارات العمل انخفاضا كبيرا في أعداد موظفيها وميزانياتها، ما أضعف قدرتها على اضطلاعها بمسؤولياتها في ميدان البحوث واستحداث السياسات وتنفيذ سياسات سوق العمل. وعلاوة على ذلك، استُبعدت من عملية صنع السياسات الاقتصادية، الأمر الذي حد من قدرة العديد من البلدان على التوصل إلى إدماج سياسات سوق العمل داخل إطار الاقتصاد الكلي. ويتعذر القيام بأي شيء يذكر لحل المشاكل ذات الصلة بالتوظيف إذا ما كانت المؤسسات التي أُسند إليها حل المشاكل تحتاج هي نفسها إلى المساعدة.

جيم - الاندماج الاجتماعي

الالتزام ٤

١٦٥ - أقر مؤتمر القمة بأن عدم الاندماج الاجتماعي يمثل مُحدّدا هاما من عوامل الفقر والبطالة ويتأثر بهما على السواء، وبأنه لا بد من مكافحة هاتين العلتين. واعتبر أيضا أن عدم الاندماج الاجتماعي يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وازدياد حدة التفاوت وعدم المساواة والضغوط التي يعيش تحت وطأتها الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات نتيجة لتسارع خطى التغير الاجتماعي والتحولات الاقتصادية وهجرة السكان وتشتتهم، لا سيما في مناطق النزاع المسلح[٩٠].

١٦٦ - وعلى نحو ما ورد في إعلان كوبنهاغن وتم التشديد عليه كذلك في استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده، يشكل تعزيز احترام الديمقراطية وسيادة القانون والتنوع والتضامن وإزالة التفاوتات المؤسسية أمورا فاصلة لا بد منها لتحقيق الاندماج الاجتماعي. ولتحقيق هذا الغرض، لجأت الحكومات الوطنية وشركاؤها في التنمية إلى النظم التعليمية ومختلف أشكال وسائط الإعلام لإطلاع السكان على جوانب الاندماج الاجتماعي المختلفة وإشاعة التسامح في مجتمعاتها. وتقتضي مشاركة الجميع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في وضع السياسات وتنفيذها ومتابعتها وجود حكومة مستجيبة ومفتوحة أبوابها، وتزويد الجميع بالقدرة على المشاركة وفرصة المشاركة، لا سيما الفئات المستضعفة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. ومن المفاهيم الهامة التي تعزز الاندماج

الاجتماعي مفاهيم الإنصاف والعدالة الاجتماعية وتساوي الإمكانيات والفرص في مجال الحصول على الخدمات الأساسية والعمل.

١٦٧ - وكما تم التشديد عليه في مؤتمر القمة، يشكل عدم التمييز والتسامح والاحترام المتبادل والتنوع أساسا نقطة انطلاق للاندماج الاجتماعي. وخلال السنوات العشر منذ عقد مؤتمر القمة، انضم ١٣ بلدا إلى البلدان الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما رفع عدد البلدان الأطراف فيها إلى ١٤٦ بلدا. وفي عام ١٩٩٥ انضم إلى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي بلغ عددها ١٣١ دولة ما تعداده ٢١ دولة طرفا جديدا. وانضم إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري منذ عام ١٩٩٥ ما قدره ثلاثة وعشرون بلدا إضافيا، مما رفع مجموع عدد البلدان المنضمة إليها إلى ١٦٩ بلدا. وفي عام ١٩٩٥، انضم ٤٣ بلدا إلى البلدان الـ ٩٣ القائمة لتصبح أطرافا في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وصدق خمسة وعشرون بلدا، على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩ بلدا منها صدقتها منذ عام ١٩٩٥، مع أن أيا من البلدان التي تستورد عمالا لم يقم بذلك.

١٦٨ - وعولج النهج الذي اتبع في مؤتمر القمة في مؤتمرات أخرى. فمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد عام ١٩٩٦ في اسطمبول شدد أيضا على الآثار السلبية التي يتركها على المجتمع تجاهل النظر في مبدئي الإنصاف والاندماج الاجتماعي، وتناول بإسهاب مشاعر القلق التي أعرب عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن ظاهرة الناس الذين لا مسكن لهم ومسألة توفير المساكن الملائمة. ومن الواضح أن ازدياد الهجرة عالميا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي غالبا ما يحركها البحث عن فرص العمل، أدى إلى اشتداد الطلب على المساكن في المناطق الحضرية. وتسبب انعدام المساكن المقبولة التكلفة وعدم امتلاك الفقراء والعاطلين عن العمل إمكانية دفع تكلفة المساكن بنشوء ظروف معيشية غير آمنة وباتساع رقعة أحياء الفقراء، ما ساهم في تدهور البيئة. وكثيرا ما أفضت هذه الأوضاع إلى التفكك الاجتماعي الذي يشمل ظاهرتي التعصب والعنف. واعتمد الموئل الثاني كأحد أهدافه الرئيسية ألا وهو توفير المأوى الملائم للجميع ودعا جميع المستوطنات البشرية إلى توفير البنى الأساسية اللازمة والخدمات العامة وفرص العمل على نحو عادل إلى المناطق الريفية، وذلك كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات الحد من الهجرة منها إلى المناطق الحضرية.

١٦٩ - وبالمثل، وجه مؤتمر القمة عملية استحداث الإطار المفاهيمي المتعلق بإقامة مجتمع لجميع الأعمار، ألا وهو الموضوع الموحِّد لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة[٩١]. وأصبح أحد الأهداف الأساسية التي تصبو إلى تحقيقها خطة مدريد إشراك المسنين في وضع استراتيجيات تخفيف حدة الفقر والعمليات التشاركية التي تنفذ لوضع برامج القضاء على الفقر، والذي اعتُبر الهدف الأساسي لخطة عمل مدريد. وغدا النهج المتبع نهجا يشمل أجيالا متعددة بفعل دمج ''السن'' في نظرة مؤتمر القمة للمجتمع الذي يحتضن الجميع و ''تعيش فيه أجيال يستثمر كل جيل منها في الآخر وتتشاطر فيه ثمار هذا الاستثمار مهتديةً بالمبدأ المزدوج المتمثل في المعاملة بالمثل والإنصاف''[٩٢].

١٧٠ - وعلى الرغم من هذه التطورات، اختفت في السنوات العشر التي تلت مؤتمر القمة ظاهرة التضامن التي اعتبرها مؤتمر القمة أحد المبادئ الرئيسية إذ أنها تشكل دعامة من الدعائم التي يقوم عليها العمل لتحقيق التنمية الاجتماعية. ونتيجة للتحرك لإصلاح الحماية الاجتماعية بدافع تحقيق الفعالية والاستمرار ماليا والذي يدفعه نهج أكثر تمحورا حول السوق ما برح يضعف التضامن الاجتماعي في العديد من البلدان. وفي بعض البلدان الصناعية، شملت عمليات إصلاح الحماية الاجتماعية جانبا رئيسيا تمثل في رفع معايير الأهلية للحصول على الحماية الاجتماعية صاحبها شكل من أشكال تقليص الامتيازات. وثمة اتجاه يبرز حتى في الدول التي توفر عادة مستوى رفيعا من الرعاية الاجتماعية لاتخاذ تدابير إصلاحية تقلص فعليا الامتيازات التي يمنحها نظام الرعاية الاجتماعية. وتنفذ التدابير اللازمة لخصخصة بعض أنظمة الضمان الاجتماعي من مثل نظام المعاشات التقاعدية والتأمين الطبي. أما في البلدان النامية التي تجري إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، فتمت التضحية بالحماية الاجتماعية في سبيل تلبية بعض الشروط التي يقتضيها ضبط الميزانية، وتجسد ذلك إما بخفض عدد برامج الحماية الاجتماعية الحالية أو، وهذا أمر أقل بداهةً، بالتأخر في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية أو توسيع نطاقها.

١٧١ - ومع أنه تم في مؤتمر القمة التأكيد من جديد على أهمية التضامن في المجتمع بشكل عام، أُعرب فيه أيضا عن الدور الهام الذي يؤديه التضامن كدعامة صغرى من دعائم المجتمع. وعليه، أقر المؤتمر بأن الأسرة هي وحدة المجتمع الأساسية، وهذا ما أعيد تأكيده في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، مضيفا أن الأسرة تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية وأنها تشكل إحدى القوى المتينة التي تعزز التلاحم والاندماج في المجتمع. غير أن القوى الديمغرافية والاقتصادية - الاجتماعية والثقافية قد أعطت تعريفا جديدا للمفاهيم والهيكليات التقليدية للأسر وأحدثت تغييرات في أدوارها. وتشهد أشكال الأسر وتكوين الأسر المعيشية تغييرات بارزة وغير مسبوقة نتيجة للهجرة والتحضر وازدياد مشاركة النساء في قوة العمل والزيادة

الكبيرة المتوقعة في أعداد السكان المسنين في العالم وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٧٢ - كما دعا مؤتمر القمة إلى حماية الأفراد والفئات المحرومة والهشة، وإدماجها التام في الاقتصاد والمجتمع. وتضم الفئات المحرومة التي أشير إليها في إعلان كوبنهاغن المسنين والمعوقين والشباب والمهاجرين والسكان الأصليين. وهناك بشكل عام نقص في الخطط الوطنية الشاملة والمنتظمة التي تعالج المسائل التي تهم هذه الفئات والقضايا التي تثير قلقها. ومع ذلك، منح في العقد الماضي الكثير من الاهتمام والزخم للمجالات التي كانت تؤيدها مجموعات مختلفة.

١٧٣ - وتشكل الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ظاهرة فريدة مختلفة عن مؤتمرات الأمم المتحدة التي تعيد التأكيد صراحةً على مبدأ الاندماج الاجتماعي الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة. وأضحى التفاعل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على النحو الوارد في التزامات مؤتمر القمة الـ ١٠ إحدى المسائل الجوهرية التي عولجت في مدريد، التي ذكرت أنه يتعين، لكي تحتفظ التنمية بشرعيتها، ''استحداث وتطبيق السياسات التي تكفل توزيع مكاسب النمو الاقتصادي توزيعا عادلا''[٩٣].

١٧٤ - وينبغي العمل على أن تتناقل عبر الأجيال الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مبدأ ''المجتمع لجميع الأعمار'' وتم التشديد عليها في خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، هذه الفكرة المتمثلة في أن جميع الفئات العمرية هي على القدر نفسه من حيث القيمة وأنه ينبغي ضمان تكافؤ الفرص وتوزيع المكاسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية توزيعا عادلا عبر الأجيال. ولتحقيق هذا الهدف، لا يتعين الاكتفاء بوضع السياسات التي تعزز نمو الفرد حتى الفترة الأخيرة من حياته فحسب، بل يتعين أيضا وضع السياسات التي تفضي إلى خلق بيئات مؤاتية من الأسر والأحياء والمجتمعات ذات الاهتمام المشترك والمؤسسات الاجتماعية الواسعة النطاق وذلك استنادا إلى مبادئ المعاملة بالمثل والتكافل بين الأجيال.

١٧٥ - وفي ما يتعلق بالإعاقة، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦٨/٥٦ لجنة مخصصة ''لكي تنظر في مقترحات إعداد اتفاقية دولية شاملة متكاملة تستهدف تعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم، بالاستناد إلى النهج الكلي المتبع في الأعمال المنجزة في ميادين التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان وعدم التمييز، ومع مراعاة توصيات لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية الاجتماعية''. وعقد الفريق العامل التابع للجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة بشأن حماية وتعزيز حقوق المعوقين الذي يضم ممثلين عن الحكومات والمنظمات

غير الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان اجتماعا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وقدم مسودة نص لتستند إليها المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء والمراقبين في اللجنة المخصصة. وأجرت اللجنة المخصصة مفاوضات بشأن مسودة النص أثناء دورتيها الثالثة والرابعة اللتين عقدتا في ٢٤ أيار/مايو – ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ و ٢٣ آب/أغسطس – ٣ أيلول/سبتمبر على التوالي، وأوصت بعقد دورتها الخامسة في نيويورك في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٧٦ – وعلاوة على ذلك، تنص قواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المصابين بحالات عجز على تعيين مقرر خاص لمتابعة مدى تنفيذ هذه القواعد. ويقدم المقرر الخاص المعني بالعجز إلى لجنة التنمية المستدامة تقريرا سنويا يعرض فيه ما توصل إليه من نتائج بشأن تعزيز تنفيذ القواعد الموحدة والتوصيات المتعلقة بالمضي في تطويرها ومتابعة هذا التنفيذ، وذلك على نحو ما طلبته اللجنة. وفي ما خص المقترح الداعي إلى إعداد ملحق يرفق بالقواعد الموحدة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره E/2004/15 الجمعية العامة بالنظر في هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين.

١٧٧ – وسعت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم للحصول على اعتراف بهويتهم وطرائق عيشهم وحقهم في أراضيهم ومواردهم الموروثة، غير أن ما حصلوا عليه كان التهميش والتمييز. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أوصت لجنة حقوق الإنسان بقرارها ٨٧/٢٠٠٠ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ منتدى دائم يعنى بمسائل الشعوب الأصلية أثناء العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤). وها هو المنتدى الدائم الآن هيئة استشارية من هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكلفة بمهمة بحث مسائل الشعوب الأصلية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والبيئة والتعليم والصحة وحقوق الإنسان.

١٧٨ – وحتى مع معاينة حدوث تقدم في تنفيذ الالتزام المتعلق بالاندماج الاجتماعي الوارد في إعلان كوبنهاغن، تتواصل الأحداث المرعبة والمأساوية التي تشمل التطهير العرقي والإبادة الجماعية والصراعات المسلحة في الوقت الذي يجهد فيه العالم لتعزيز احترام حقوق الإنسان وإشاعة التسامح. وتثير هذه الأحداث حالة من الاضطراب خاصة في هذه البيئة العالمية التي تعهد فيها قادة العالم وحكوماته باعتناق الفكرة المثالية التي تكمن في إقامة مجتمع للجميع يبنى على أساس قوامه الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وإن عدم الوفاء بهذه التعهدات وتوعية العامة والمجتمع والاحترام الصادق لحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنوع ما برح يدعو إلى الإحباط.

١٧٩ - إن الاتجاهات والتطورات التي بحثت في هذا التقرير، بما في ذلك الإصلاحات التي تتمحور حول السوق وتنامي اعتماد كل اقتصاد على الآخر، تؤدي كلها دورا في طائفة المسائل الواسعة التي تؤثر في الاندماج الاجتماعي. ومن العوامل الإضافية التي تترك تبعاتها على عمليات الاندماج الاجتماعي هي حالات عدم المساواة وعدم المشاركة والهجرة.

١ - مظاهر عدم المساواة

١٨٠ - تزيد المشاكل الناجمة عن عدم المساواة والحرمان من حدة الآثار السلبية التي تعاني منها الشرائح السكانية الهشة، لكن مستوى الدخل ليس وحده المسؤول عن جميع حالات الحرمان. فالبرامج التي تصنف الناس في فئات يمكن أن تعمق الانقسام. والمجموعات المهيمنة التي يمكن غرسها داخل المؤسسات العامة والخاصة هي التي تحدد معايير العضوية في المجتمع. وفي وسع هذه المجموعات إعاقة الاندماج الاجتماعي عبر قطع الطرق على الآخرين بسبب انتماءاتهم الثقافية، من مثل الأصل الإثني أو العرق أو الدين. وعدم المساواة هو إحدى السمات المشتركة السائدة بين هذه المجموعات المختلفة، ويتجسد عدم المساواة هذا أوضح ما يتجسد حينما لا يسمح بغلبة المواطنة والمشاركة الديمقراطية.

١٨١ - كما أن لعدم المساواة بعدا يشمل عدة أجيال يبدأ بالنسبة للبعض في مراحل مبكرة كمسألة يتوارثونها. وفي بعض أنحاء العالم، يتفاوت توزيع خدمات التعليم تفاوتا هائلا وما يحدد التحصيل العلمي هو أوضاع الفرد الاقتصادية الاجتماعية وثروته ومنشأه الأسري. وفرص التحصيل العلمي - وبالتالي فرص الحصول على عمل منتج - تتوارث إلى حد ما، الأمر الذي يستبعد شرائح من السكان من الإفادة، على قدم المساواة مع غيرهم، من التعليم والفرص المتاحة.

١٨٢ - وعلى الرغم من أن الاهتمام يتركز في معظم الحالات على ضرورة خلق الفرص وإمكانيات التعلم وزيادتها بغرض إشراك الفقراء في معالجة مسائل إدارة الشؤون العامة، فإن الآليات اللازمة لتنفيذ هذه العمليات لم تستحدث بعد ولا يحظى استهداف الفقراء والمهمشين إلا بالقليل من الموارد. ويؤدي هذا الأمر إلى تقليص الموارد المحلية المتوافرة لتغطية تكاليف الخدمات العامة الحيوية. ففي أقل البلدان نموا وبين عامي ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، بلغت نسبة ما أنفق لكل شخص يوميا ما معدله ١٥ سنتا (مقارنة بما معدله ٣٥ سنتا في البلدان النامية الأخرى) على تشكيل رأس المال الخاص والاستثمار العام في البنى الأساسية وتسيير الخدمات العامة الحيوية من مثل الصحة والتعليم والإدارة وفرض القانون والنظام[٩٤]. والشائع في هذه البلدان هو أن ما يُنفق على الفقراء يكاد لا يذكر على الرغم من تكريس ما متوسطه ثلث الميزانيات الوطنية للتعليم والصحة. فعلى سبيل المثال، ووفقا لتقديرات

البنك الدولي، يتلقى أغنى خمس من السكان أربعة أضعاف ما يتلقاه أفقر خمس من السكان للإنفاق على التعليم في بعض البلدان، بينما في بلدان أخرى، يتلقى أغنى خمس من السكان ثلاثة أضعاف ما يتلقاه الفقراء من الإعانات المخصصة للرعاية الصحية[٩٥].

١٨٣ - وفي حين أن الأجور متفاوتة في كل مكان ولو بدرجات مختلفة، يبقى الفقراء في المناطق التي تشهد أعلى درجات التفاوت حدة الشريحة المستبعدة؛ ويمكن لهذا الاستبعاد أن يعيق التطور الاجتماعي وأن يزعزع الاستقرار الاجتماعي والسياسي. غير أنه مثلما أن الغنى لا يضمن السلام، فإن الفقر ليس دون سواه سبب النزاعات. لكن الفقر وعدم المساواة مجتمعين يمكن أن يساهما مساهمة كبيرة في ارتفاع معدل الجرائم واحتمالات التوترات الاجتماعية التي تفضي إلى الاستبعاد واختفاء حقوق الملكية وفي النهاية نشوب النزاعات. ويمكن أن يؤدي الفقر والإجحاف في حالات قصوى إلى تقويض آليات إدارة الشؤون العامة والانهيار السياسي. إن النزاعات المسلحة على تصاعد في العالم أجمع، ومنذ التسعينات وعدد أقل البلدان نموا التي تشهد حروبا ونزاعات مسلحة تشل الحركة فيها لا ينفك يتزايد.

٢ - المشاركة

١٨٤ - تشكل النظرة السائدة عن ''حالة الاستبعاد'' الموضوع الدائم الذي يبرز من الأبحاث الجماعية. وكما ذُكر أعلاه، بدأ التطور الذي عرفته الحريات السياسية عالميا ينجز، بل وإن بعض البلدان يترلق من جديد في عالم الفاشية على الرغم من أن عدد البلدان الديمقراطية الموجودة في العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويؤثر هذا الواقع سلبا في إمكانية المشاركة والانخراط في العمليات السياسية، وهذه مسألة تتجاوز عملية التصويت إذ أنها ذات صلة بحقوق المواطنة وإمكانية المشاركة والإفادة من الفرص على قدم المساواة مع الآخرين. فعلى الغالب أن يكون للأفراد والمجموعات التي تشارك في العمليات السياسية تأثير سياسي أشد من تأثير من لا يشارك فيها. وما يساوي هذا الأمر أهمية هو الثمن الذي يدفعه المجتمع عندما تؤدي عدم مشاركة المواطن إلى إطلاق أيدي المؤسسات السياسية للعمل بدون أي رقيب عام.

١٨٥- وبالإضافة إلى البيئة السياسية، فإن الظروف التي تؤدي إلى تهميش الأشخاص واستبعادهم من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية - الاجتماعية الرئيسية، كبرامج الحماية الاجتماعية والعمالة، تزيد من عدد الجماعات المحرومة. وتسهم المستويات العالية من البطالة في استبعاد العديدين وفي تدهور ظروفهم المعيشية، وتكون البطالة الطويلة الأمد خطرة بشكل خاص عندما تؤدي إلى مزيد من المشاكل كتعاظم الديون الشخصية، وإساءة استعمال المخدرات وتفكك الأسرة. ويؤدي ازدياد صعوبة الحصول على عمل إلى زيادة

العزلة الاجتماعية، ويُقوّض المهارات والثقة بالنفس، ويزيد حتى من صعوبة إعادة الإدماج في القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب على إتقان مهارات جديدة في سياق توسُّع الاقتصاد الرقمي من شأنه أن يزيد الانقسام تفاقما بين الذين تم إدماجهم والذين استُبعدوا من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٨٦- والمشاركة أمر رئيسي في عمليات التنمية وهي أساسية لنجاحها واستدامتها. لكن تجاهلها يتم في الغالب، ولهذا بات التهميش في عمليات الحد من الفقر مسألة عالمية وأحد عناصر استراتيجيات إعادة التقييم الواسعة للحد من الفقر. وحقيقة الأمر هي أن المعالجات السياسية ما زالت في طور الوضع، دون أن يكون هناك تحليل ملائم للتأثير الذي ستتركه على الفقراء. ونتيجة لذلك، فإن الفئات الأكثر فقرا وضعفا في العديد من البلدان ما زالت تجد نفسها مستبعدة من إطار الإجراءات الملموسة الهادفة إلى التخفيف من سوء وضعها.

١٨٧- وفي بعض البلدان، لاقى أصحاب المصلحة نجاحا في الدعوة إلى زيادة الحصة المرصودة من الموارد العامة للتنمية الاجتماعية، كما هي الحال في مناطق ما بعد انتهاء الصراع والتي لديها احتياجات ماسة بشكل خاص تتصل بإعادة التوطين وبالسكان المشردين. وفي مناطق أخرى، قد يلحق التحيز الحضري ضررا ببرامج الحد من الفقر، على الرغم من أن الفقر يتركز في المناطق الريفية؛ وفي غيرها من المناطق، فإن مشاكل الحكم شديدة الرسوخ إلى درجة لا يمكن معها أن تتأثر بالمناقشات بشأن الفقر. ولكن حتى في البلدان التي يتم فيها وضع البرامج المتعلقة بالفقر بعد مشاورات واسعة النطاق، فإن المسائل التي جرى تحديدها في المشاورات لا تتصل بالضرورة بآليات الميزانية، والبرامج النهائية المتعلقة بالفقر قد تفشل في استهداف أكثر الفئات فقرا.

٣ - الهجرة

١٨٨- يلعب الترابط المتزايد للاقتصادات مع استمرار التباينات في الدخل بين البلدان ووجود وسائل نقل منخفضة التكلفة ومتاحة، دورا في دفع عجلة الهجرة العالمية. وبحلول عام ٢٠٠٠، كان ١٧٥ مليون شخص يعيشون خارج البلد الذي ولدوا فيه، وهذا يعني وجود مهاجر دولي واحد في كل ٣٥ شخصا في العالم. لكن حقيقة الهجرة غالبا ما يجري تشويهها على الرغم من تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي المتزايد. فأنصاف الحقائق والقوالب النمطية الجامدة هي التي توجه آراء معظم المواطنين بشأن المهاجرين، ويغذي الانطباع بأن الهجرة والمهاجرين مشكلة اجتماعية. وهذه الانطباعات تخلق الميل للتصرف على أساس مخاوف غير عقلانية ويوجِد حالة تصبح فيها عناصر كره الأجانب والتعصب العرقي، التي

قد تكون موجودة أصلا تحت السطح تظهر أكثر بروزا. وآراء كهذه قد تصبح قوة دافعة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في عمليات أخرى بما فيها العمليات السياسية.

١٨٩- ومع ذلك، فبالنسبة للمهاجرين إن عملية الاندماج في المجتمع المضيف شديدة التنوع. فقد يجري دمج المهاجرين قانونا لكنهم يظلون مستبعدين اجتماعيا. ويؤدي استخدامهم المحدود للغة ومعرفتهم المحدودة بالتقاليد المحلية إلى رفضهم من أرباب العمل. وخلافا لذلك، فإن المهاجرين غير القانونيين في بلدان أخرى قد يتم استبعادهم قانونا لكن القطاع غير الرسمي يوفر لهم سبيلا للاندماج الاجتماعي. وفي البلدان التي تفكر بالهجرة من منظور استيراد اليد العاملة، فإن المهاجرين يعتبرون مقيمون بصورة مؤقتة، وبالتالي فهم لا يشجعون على الاندماج. فإذا انحدر مركزهم القانوني المؤقت إلى مركز غير قانوني، فإن ذلك يفاقم من استبعادهم ويخلق إجحافا اجتماعيا وطبقية إثنية.

١٩٠- إن هجرة صغار أعضاء الأسر الريفية يمكن أن يؤدي إلى حدوث استبعاد في عداد أولئك الذين لم يهاجروا، وكذلك بين الأسر غير المهاجرة التي قد تشعر بالاستياء والحسد إزاء مؤشرات البحبوحة الظاهرة التي تسببها ممارسة إرسال الحوالات.

دال - المساواة بين الجنسين

الالتزام ٥

١٩١- إعلان كوبنهاغن يرى بشكل صريح أن ''العولمة الاجتماعية'' و ''التنمية الاجتماعية المنصفة'' أساسيان لعملية التنمية المستدامة. كما أنه يشدد على أن ''مشاركة المرأة مشاركة تامة والمساواة والعدل بين الناس رجالا ونساءً من أولويات المجتمع الدولي، ومن ثم يجب أن يكونا محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية''[٩٦]. هذه الرؤية لعملية التنمية تعني أنه لا يمكن القبول باستبعاد النساء من تكافؤ الفرص والظروف والمعاملة في ظل القانون.

١٩٢- وهكذا، فإن مسألتَي المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في المجتمع هما جزءٌ لا يتجزأ من عملية التعزيز العامة للمشاركة الاجتماعية ولهدف بناء ''مجتمع للجميع''. وفي هذا الصدد فإن الدول الأطراف تعهدت في الالتزام ٥ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية بتشجيع الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وبتحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل وتعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية. وقد لاقت السياسات والبرامج الدولية الهادفة إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين المرأة والرجل دعما متجددا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ وفي

عملية متابعته، ويُعبَّر عن ذلك الاهتمام المتزايد المعطَى لدور المرأة في التنمية وبناء السلام وتسوية الصراعات وفي التشديد على تمكين المرأة من خلال المشاركة عن طريق التعليم والسياسة والاقتصاد في استراتيجيات التنمية وبرامجها.

١٩٣- ويتمثل أحد المؤشرات الملموسة على تضافر الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إزالة عدم المساواة المؤسساتية بين المرأة والرجل في عدد البلدان التي هي طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٩٧]. ومنذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، أصبح ٢٧ بلدا إضافيا عضوا في الاتفاقية. وفي الفترة نفسها، قدم ١١٨ بلدا، ومراقبان، و ٥ منظمات أقاليمية وإقليمية ودون إقليمية خطط عمل استجابة لمنهج عمل بيجين[٩٨].

١٩٤- لكن تعزيز المساواة بين الجنسين يتطلب ما هو أكثر من الاعتراف القانوني بحقوق المرأة. إنه يستدعي إجراء تغييرات في المواقف، وأحيانا في التقاليد والقواعد الاجتماعية، التي غالبا ما تكون أكثر أهمية في تنفيذ السياسات والبرامج التي تشجع وتعزز المشاركة المتكافئة للمرأة في جميع جوانب المجتمع. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز كان متفاوتا بين البلدان والمناطق في العالم، وقد اتَّبعت الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التثقيف في هذا المجال، فإن اتخاذ المزيد من الإجراءات ما زال ضروريا من أجل التنفيذ الكامل لبرامج العمل المنبثقة من مؤتمر القمة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بغية تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٩٥- إن التشجيع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية هو أحد سبل تمكين المرأة. فمشاركة المرأة كشاغلة للمناصب السياسية هي إحدى مؤشرات المساواة بين الجنسين في السلطة السياسية واتخاذ القرارات. وفي عام ٢٠٠٣، لم تكن المرأة تمثل إلا ١٥ في المائة من المقاعد البرلمانية في جميع أنحاء العالم، وهذا يمثل زيادة تنقص بشكل طفيف عن ٢ في المائة من النقاط على ما كانت عليه عام ١٩٩٠. وفي مختلف مناطق العالم، وحدها بلدان الشمال الأوروبي بلغت مستوى من التمثيل السياسي للمرأة يقارب مستوى التكافؤ، بنسبة ٤٠ في المائة عام ٢٠٠٣، وهذا يشكل ضعف متوسط التمثيل في جميع البلدان المتقدمة النمو. وفي البلدان النامية، تم إحراز تقدم كبير في معظم المناطق ذات المستويات المنخفضة من تمثيل المرأة في عام ١٩٩٠، على الرغم من أن المستوى الحالي يظل أدنى بكثير من هدف تكافؤ الجنسين. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، انخفضت نسبة المشاركة السياسية للمرأة، ويعود ذلك جزئيا إلى التغيرات السياسية والاقتصادية المثيرة التي حصلت في هذه المجتمعات على الرغم من أنه قد لوحظ حدوث اتجاه عكسي مؤخرا لهذا الانخفاض.

ويبقى غرب آسيا وأوقيانوسيا مناطق ذات تمثيل منخفض جدا للمرأة في الحياة السياسية[٩٩].

١٩٦- والسبيل الآخر لتمكين المرأة يكون من خلال التعليم. فاستنادا إلى بيانات الأمم المتحدة بشأن الانتساب إلى الدراسة[٩٥]، ظلت نسبة الجنسين في البلدان النامية على المستوى الابتدائي مستقرة على حوالي ٩٥ للفتيات لكل ١٠٠ فتى من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٢٠٠٠/٢٠٠١. وهذه النسبة تعتبر متكافئة، نظرا لوجود عدد أكبر من الفتيات في السكان من تلك الفئة العمرية. فبينما ارتفع المعدل في البلدان النامية عموما من ٨٣ إلى ٨٧ خلال الفترة نفسها، فإن هذا التقدم المحرز في المناطق النامية يبدو أنه غير كافٍ لمواجهة هدف إعلان الألفية الرامي إلى إزالة التفاوت بين الجنسين على جميع مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٥.

١٩٧- وفضلا عن ذلك، فإن ظروف المرأة والتقدم نحو الهدف يتباينان على نحوٍ ملحوظ عبر المناطق الجغرافية بين البلدان النامية. فأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا اقتربت من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية على نحو قريب من التكافؤ الذي تحقق في المناطق المتقدمة النمو. وقد ارتفعت النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥ نقاط مئوية. لكن معدل ٨٧ فتاة لكل ١٠٠ فتى يحتاج إلى الارتفاع أكثر لتحقيق الهدف المرسوم في الأهداف الإنمائية للألفية. وارتفع عدد الفتيات المنتسبات بالنسبة لكل مائة فتى من ٧٢ في ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٧٩ بحلول ٢٠٠٠/٢٠٠١ في أفريقيا الجنوبية. ورغم هذا التحسن، فإن تلك المنطقة ما تزال لديها الفجوة الأكبر بين الجنسين في العالم.

١٩٨- وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو، فإن النسبة بين الجنسين على المستوى الثانوي هي حوالي ٩٨ فتاة لكل ١٠٠ فتى. والبلدان النامية كمجموعة رفعَت المعدل من ٧٢ إلى ٨٢ في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨. والتباين الإقليمي أكثر بروزا في المرحلة الثانوية عما هو عليه في المستوى الابتدائي. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انتسب من الفتيات عدد أكبر من الفتيان، بمعدل ١٠٦ فتاة لكل ١٠٠ فتى. لكن الفجوة بين الجنسين تظل كبيرة في غرب آسيا وجنوب آسيا، بنسبة ٧٤ و ٨٨، على التوالي.

١٩٩- وخلال الفترة نفسها، بقيت الفجوة كبيرة في الانتساب على المستوى الجامعي في البلدان النامية، لا سيما في شرق وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا. في جنوب شرق آسيا وغرب آسيا، انتسب من النساء إلى مؤسسات التعليم الجامعية عدد أكبر بكثير من عدد الرجال في عام ١٩٩٨، على نحو متكافئ مع المناطق

المتقدمة النمو. وبالنسبة لغرب آسيا، فإن هذا يتنافى بشكل حاد مع نقص تمثل المرأة على المستوى الثانوي. كما أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفعت هذه النسبة بين النساء والرجال إلى ما يتجاوز الـ ١٠٠ بحلول عام ١٩٩٨.

٢٠٠- ارتفع المعدل العالمي لإلمام المرأة بالقراءة والكتابة من ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تضييق الفجوة بين الجنسين في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة في أفريقيا. وجنوب آسيا وغرب آسيا، ما يزال عدد الأميات من الشابات البالغات (أعمارهن ١٥-٢٤) أكثر جدا في العالم النامي، وبالأخص في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، من عدد الشباب الأميين. وبالفعل، فإن أفريقيا، وجنوب آسيا وغرب آسيا ما يزال لديها فجوة بين الجنسين لا تقل عن ١٠ في المائة من نقاط معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. وأمريكا ومنطقة البحر الكاريبي هي الاستثناء، حيث الفجوة بين الجنسين في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة قد ردمت، كما هو الحال في المناطق المتقدمة النموّ.

٢٠١- المشاركة في الاقتصاد هي مؤشر أساسي آخر على تمكين المرأة، والتقدم في هذا المجال لا يُذكر: فنصيب المرأة من العمالة غير الزراعية المدفوعة الأجر على الصعيد العالمي ارتفع من ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠١. وإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي كانت فيها معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل تاريخيا حوالي ٤٩ في المائة، تتقدم العالم في المساواة بين الجنسين في العمالة المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي. وخلافا لذلك، فإن البلدان في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا ليس لديها فقط أقل نسبة في العالم من مشاركة المرأة في العمالة غير الزراعية المدفوعة الأجر، بل إن الاتجاه لديها يسير نحو الانخفاض، إذ أن نصيب المرأة آخذ بالتناقص على نحو مستمر من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢١ بحلول عام ٢٠٠١. وقد حسنت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فرص العمالة للمرأة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ عن طريق زيادة نصيب المرأة في العمالة غير الزراعية المدفوعة الأجر من ١٩ في المائة إلى حوالي ٢٩. وما تزال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تسجل نسبة أعلى في ردم الفجوة بين الجنسين في العمالة، وهي متخلفة بمعدل نقطتين مئويتين عن البلدان المتقدمة النمو، حيث كانت النسبة ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠١.

٢٠٢- تُظهر المؤشرات في هذه الأوجه المختلفة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجودَ فجوة بين الالتزام بالمساواة القانونية في الحقوق للمرأة والتنفيذ الفعلي للسياسات والتدابير الرامية إلى ضمان تحقيق هذه الحقوق. والتقدم البطيء عموما في زيادة مشاركة المرأة في

الحياة السياسية والاقتصادية واحتمال عدم بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا في المساواة بين الجنسين في حال استمرار الاتجاهات الراهنة يتصادم بحدة مع الالتزامات المتخذة في مؤتمر القمة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين وإعلان الأمم المتحدة بشان الألفية. وردمُ هذه ''الفجوة في التنفيذ'' سيستلزم اتخاذ إجراءات دؤوبة على المستويين الوطني والدولي. والنجاح النسبي في تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي اقترابا من التكافؤ بين الجنسين في بعض مناطق العالم النامي يمكن أن يستخدم للاستلهام وكمصدر لدروس قيِّمة في مواجهة هذا التحدي.

هاء – حصول الجميع على التعليم وعلى خدمات الرعاية الصحية الأولية

الالتزام ٦

٢٠٣- دعا إعلان كوبنهاغن، في إطار الالتزام ٦، إلى تعزيز وبلوغ أهداف توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة وفرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية. وقد أعطت الأهداف الإنمائية للألفية طابعا بارزا وقوة دفعٍ جديدة لهذه الأهداف. فالهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وكذلك الهدف الرابع (تخفيض معدل وفيات الأطفال)، والهدف الخامس (تحسين الصحة النفاسية)، والهدف السادس (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض)، ترتبط جميعها ارتباطا قويا بالالتزام ٦. وبالتالي فإن الأفكار الأساسية الكامنة وراء هذا الالتزام يمكن الحكم بأنها كانت – وما تزال – عاملا مؤثرا قويا في المعالجة الراهنة للتنمية.

٢٠٤- لكن ما سيحدد نجاح هذا الالتزام في نهاية المطاف يكمن فيما إذا كانت النتائج المرجوة قد تحققت. وبالإضافة إلى ذلك، مع التركيز على الفكرتين الرئيسيتين المتمثلتين بحصول الجميع بشكل منصف على التعليم الأساسي وعلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، من المهم ألا تغيب عن الأذهان المُثُل العليا الأساسية التي يتضمنها الالتزام. وهذه المثُل تشمل القيم العامة للإنصاف في الحصول على الخدمات وإزالة وتصحيح أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، وأهمية الثقافة والنهج المرتكز على العنصر الإنساني للتنمية، والتنمية الكاملة للموارد البشرية.

١ – التعليم

٢٠٥- انسجاما مع الهدف الخاص بحصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة، فإن الالتزام ٦ من إعلان كوبنهاغن يشدد بقوة على تعميم التعليم الأساسي والقضاء

على الأمية. والمبادرات الأخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين استمرت في التشديد على ذاك الالتزام مع إعادة تأكيد إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا المشتركة[١٠٠]. فإطار عمل داكار روَّج للهدف الذي أُدمج لاحقا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والقاضي بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وكفالة تمكُّن الأطفال، ذكورا وإناثا على السواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

٢٠٦- إن أي تحليل لمدى تحقُّق حصول الجميع بشكل منصف على تعليم ذي نوعية جيدة يجب أن يتضمن تفحصا لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بصافي نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي، ونسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس، ومؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. ويمكن النظر إلى صافي نسب الالتحاق بالتعليم على أنه يعكس مسألة حصول الجميع على التعليم، والنسبة التي تصل إلى الصف الخامس هي مقياس لإتمام الدراسة في المدارس الابتدائية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة يعبِّر جزئيا عن مسألة جودة المدارس وعن القضاء على الأمية بالفعل. وفيما يتعلق بصافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فإن مناطق البلدان النامية التي هي في طريقها لتحقيق الهدف قبل عام ٢٠١٥ هي شمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا، وآسيا الوسطى، ومنطقة المحيط الهادئ[١٠١]. بيد أن هناك مستويات أدنى من الإنجازات والتقدم ما تزال قائمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب آسيا، وجنوب آسيا. وفيما يتعلق بالجنسين، فقد أُحرز بعض التحسن في أوجه التباين بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالدراسة في جميع المناطق تقريبا، مثلما جرت ملاحظة ذلك في الفرع المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٢٠٧- على الرغم من أهميتها، فإنه ليس كافيا الاقتصار على دراسة اتجاهات الالتحاق بالدراسة. فبعض البلدان لديها معدلات عالية للالتحاق في البداية مع معدلات منخفضة لإكمال الدراسة، حيث التلاميذ يدخلون المدارس ولكن لا يمكثون فيها مدة كافية للحصول على التعليم الابتدائي الأساسي. لذا، يقتضي أيضا دراسة معدلات إكمال الدراسة بغية اقتفاء أثر التقدم المحرز في إكمال برنامج دراسي كامل من التعليم الابتدائي. والمؤشر المستخدم هو ''معدل البقاء'' (أي أولئك الذين يبقون في المدارس) حتى الصف الخامس من مرحلة التعليم الابتدائي.

٢٠٨- لكن البيانات عن معدلات البقاء محدودة. فهناك ٤٠ بلدا ناميا فقط لديه بيانات كافية، وبالتالي فالتقديرات على المستويين العالمي والإقليمي لا يمكن الاعتماد عليها لتقدير مدى التقدم على المستويين العالمي أو الإقليمي. وفي عداد هذه البلدان الـ ٤٠، أظهر ٢٥ بلدا تحسنا طفيفا على الأقل خلال السنوات الـ ١٠ الأخيرة، بينما أظهر ١٣ بلدا تحسنا بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر. ومعدلات البقاء إما ركدت أو تدهورت في البلدان الـ ١٥ الباقية، ومنها ٨ - جميعها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - عانت من حصول انخفاض بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر. وبعض هذه البلدان الـ ٨ كانت معدلات البقاء لديها عالية نسبيا حتى الصف الخامس في مطلع التسعينات، إلا أن معظمها حصل فيه إما صراعات داخلية أو خضع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٠٩- المؤشر الأخير هو معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. هذا المقياس لإلمام الشباب بالقراءة والكتابة يعبِّر عن الإنجاز المتحصل للدراسة الابتدائية في تعليم المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة، تمكينا للشباب من استخدام القراءة والكتابة (وأحيانا الحساب الأساسي والمهارات الحياتية) في الحياة اليومية ولمواصلة التعلم والاتصالات باستخدام الكلمة المكتوبة. فمن ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، ارتفع المعدل العالمي للإلمام بالقراءة والكتابة لدى المجموعة العمرية ١٥-٢٤ عاما ارتفاعا طفيفا من ٨٤,٢ إلى ٨٦,٩ في المائة، مع ثبات المعدل عند ٩٩,٧ في المائة في المناطق المتقدمة النمو، وارتفاعها في المناطق النامية من ٨١,١ إلى ٨٤,٤ في المائة. وقد ارتفع المعدل في كل منطقة من مناطق العالم، رغم أنه كان طفيفا في بعض المناطق، بما في ذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي معظم آسيا. وأكبر الزيادات حصلت في المناطق ذات المعدلات الأدنى في عام ١٩٩٠: فشمال أفريقيا ارتفع المعدل فيها من ٦٦,٣ إلى ٧٦,١، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٦٦,٥ إلى ٧٦,٤، وفي جنوب ووسط آسيا من ٦٣,٠ إلى ٧٠,٨. وارتفع المعدل في أقل البلدان نموا من ٥٤,٤ إلى ٦٣,٦ في المائة، وهو ما زال مستوى منخفضا، مما يُلقي الضوء على العمل الذي ما زال ينبغي القيام به في هذا المجال.

٢١٠- من الجلي أن أفريقيا، وبالأخص أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما تزال، فيما يتعلق بالتعليم، متخلفة عن اللحاق بالمناطق النامية الأخرى، رغم أن التقدم لم يكن بمستوى واحد في كل المؤشرات القياسية وكذلك عبر المناطق الجغرافية. وإذ يُتوقَّع من مؤشر الالتحاق بالدراسة أن يحقق الهدف الوارد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، باستثناء أفريقيا، فإن الإكمال الفعلي لخمس سنوات من الدراسة الابتدائية ما يزال تحديا. وأفريقيا مع غيرها من المناطق ذات المعدلات المنخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة، وبخاصة إلمام

الشباب بهما، تعمل على اللحاق بالركب لكن المزيد من التقدم ما زال مطلوبا في هذه المناطق. وهذا يستدعي سياسات، نشطة وطنية ودولية تحسينا لأداء النظم التعليمية، وفق انعكاساتها في ''مؤشرات النواتج'' كمعدلات الإكمال وإلمام الشباب بالقراءة والكتابة. وأخيرا، لا بد من مضاعفة الجهود، لمواجهة التحديات التي ما تزال تواجه أفريقيا، بغية التغلب على الظروف غير المؤاتية في الأصل للمنطقة والمتعلقة بالرأسمال البشري.

٢ - الصحة

٢١١- إن ما يتأتى عن ولادة المرء في أماكن أو أوضاع تتسم بالحرمان بدلا من ولادته في أوضاع أو حالات أفضل من ضروب الحيف وعدم المساواة ملفتٌ بالأخص - لا بل ومقلق - في مجال الصحة. وعلى سبيل المثال، هناك مائة ضِعف من الاختلاف في فترة الحياة بين خطر الوفاة أثناء الحمل بين أكثر البلدان فقرا وأكثرها غنى[١٠٢]. وأكثر من ٩٨ في المائة من جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة من أعمارهم، حوالي ١٠,٥ ملايين في عام ٢٠٠٢، يقع في البلدان النامية، نصفهم تقريبا في أفريقيا[١٠٣]. وفضلا عن ذلك لا يحصل إلا ٥ في المائة فقط من الذين يعيشون في البلدان النامية على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية التي يحتاجون إليها للمعالجة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهذا ما دفع منظمة الصحة العالمية إلى إعلان هذه الحالة حالة طوارئ صحية عالمية[١٠٤].

٢١٢- بيد أن بعض التحسن قد حصل في الحالة الصحية في العديد من البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة حتى أن أوجه عدم المساواة فيما يتصل بالشؤون الصحية ما عادت قائمة بالضرورة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالعمر المتوقع، وهو المقبول على نطاق واسع بأنه مؤشر عن الحالة الصحية العامة، تحققت مكتسبات مهمة في الـ ٥٠ سنة الماضية، فقد ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة عالميا قرابة ٢٠ عاما، من ٤٦,٥ سنة في الفترة من١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ إلى ٦٥,٢ سنة في ٢٠٠٢[١٠٥]. والفجوة الواسعة التي كانت قائمة في السابق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تقلصت بشكل ملحوظ مع زيادة العمر المتوقع خلال السنوات الـ ٥٠ بمعدل ٢٦ عاما في البلدان النامية ذات المعدلات المنخفضة من الوفيات. وهذه الأخيرة التي لديها مستويات منخفضة من وفيات الأطفال والبالغين وتكاد تلحق بركب البلدان المتقدمة النمو؛ و ١٧ عاما في البلدان النامية ذات المعدلات المرتفعة من الوفيات، والتي ما تزال لديها مستويات مرتفعة من وفيات الأطفال والبالغين، وهي تشمل معظم البلدان الأفريقية، والبلدان الأفقر في آسيا، ومنطقة شرق البحر المتوسط وأمريكا اللاتينية، والفجوة القائمة حاليا هي بين البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من الوفيات والبلدان الأخرى، والتي

تضم تحديدا البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ذات المستوى المنخفض من الوفيات. وفي المنحى نفسه، إن التباين بين مختلف المناطق النامية فيما يتصل بمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة آخذ أيضا بالتوسع لأن معدلات الذين باتوا في أوضاع أفضل في المناطق النامية آخذة في التحسن السريع، بينما العديد من البلدان الأفقر باتت في حالة ركود أو أنها تراجعت[١٠٦].

٢١٣- يشمل الالتزام ٦ من إعلان كوبنهاغن، في جملة أمور، تحقيق حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية للتمتع بأقصى درجة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية ولتصحيح أوجه اللامساواة المتصلة بالأوضاع الاجتماعية. وقد تم التشديد أكثر في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين على المواضيع المتعلقة بحصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، والأنظمة الصحية العاملة لمصلحة الفقراء. والنفقات الملائمة والفعالة من الموارد على خدمات الرعاية الصحية الأولية وتحسين أداء أنظمة تقديم خدمات الرعاية الصحية، لا سيما على المستوى الأساسي، ومعالجة مسألة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية والناجمة عن الطفيليات.

٢١٤- أُدخِلت روح الالتزام ٦ الرامي إلى حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المدمرة الذي اعتمده مؤتمر القمة الاجتماعي، في الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشجع على تحقيق عدة أهداف صحية وتعالج بشكل ضمني مسألة حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال الغايات والأهداف المتصلة بالشؤون الصحية، ومنها ما يلي: خفض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥؛ تحسين الصحة النفاسية بتخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار الثلثين، في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض عن طريق وقف انتشارها وبدء انحساره بحلول عام ٢٠١٥؛ ومن خلال إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وبالتعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية إتاحة العقاقير بأسعار ميسورة في البلدان النامية. وقد عالجت الأهداف الإنمائية للألفية أيضا بعض الأوجه الصحية الأخرى من خلال أهداف الحد من الجوع، وخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على نحو مستدام على مياه الشرب وتحقيق تحسين كبير في حياة سكان الأحياء الفقيرة.

٢١٥- وعلى الرغم من أن هناك بعض العناصر اللازمة لتحقيق حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، فإن عنصرا مهما جدا منها يكمن في خفض معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. وبما أن بالإمكان خفضهما معا بتوفير الخدمات الأولية

غير الباهظة الثمن نسبيا، فإن معدلات وفيات الأطفال ونسب الوفيات النفاسية يمكن استخدامها كمؤشرات على مدى شمولية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية. كما أنهما يضفيان بروزا ومعنى عمليا، من خلال قياس تأثيرهما، للتشجيع على حصول الجميع على الخدمات.

٢١٦- استنادا إلى منظمة الصحة العالمية، ما زال خفض معدلات وفيات الأطفال بمقدار الثلثين أبعد هدف من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالشؤون الصحية عن التحقيق[١٠٧]. وقد أنجز تقدم طفيف في الحد من معدلات وفيات الأطفال على المستوى العالمي خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، مع حصول انخفاض في البلدان النامية بنسبة ١٢ في المائة فقط خلال ١١ عاما، من ١٠٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية إلى ٩٠. وعلى الصعيد الإقليمي كان التقدم المحرز غير متوازن. وأكثر ما يُقلق هو أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة ذات المستوى الأعلى من معدلات وفيات الأطفال، لم تحقق إلا تخفيضا بنسبة ٢ في المائة - وهو أقل نسبة تخفيض عن أي منطقة أخرى - من ١٨٦ وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ١٧٤ في عام ٢٠٠٢.

٢١٧- إن تجربة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتناقض تناقضا تاما مع شمال أفريقيا، التي تمكنت من خفض المعدل لديها بنسبة ٥١ في المائة - وهي أكبر نسبة تخفيض في أي منطقة - من ٨٨ وفية لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية إلى ٤٣، مما يضعها على مسار تحقيق هدف التخفيض بمقدار الثلثين. وبعض المناطق الأخرى التي حققت نسبا مهمة من التخفيض في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ هي جنوب شرق آسيا، من ٧٨ وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية إلى ٤٨ (٣٤ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٥٤ إلى ٣٤ (٣٣ في المائة)، وجنوب وسط آسيا من ١٢٦ إلى ٩٣ (٢٤ في المائة). والمناطق التي حققت تخفيضات أكثر تواضعا تشمل شرق آسيا (١٨ في المائة) وغرب آسيا وأوقيانوسيا (١١ في المائة في كل منهما). وهناك بلدان داخل معظم المناطق لا تسير في المسار الصحيح لتحقيق الهدف.

٢١٨- الأمراض الخمسة المسؤولة عن ما يزيد على ٥٠ في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخامسة من أعمارهم هي الالتهاب الرئوي، والإسهال، والملاريا، والحصبة، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما أن سوء التغذية عنصر مساهم فيما يزيد على ٦٠ في المائة من الحالات. أكثر من وفية واحدة من أصل خمس وفيات بين الأطفال تحصل خلال الأسبوع الأول من الحياة، ويعود ذلك في الغالب إلى سوء تغذية الأم والجنين مما يؤدي إلى وزن منخفض لدى الولادة يزيده تفاقما سوء مرافق الخدمات السابقة للوضع وعدم وجود

قوابل من أصحاب المهارات. والأطفال الذين يظلون أحياء بعد أسبوعهم الأول إنما يقعون في المرض لاحقا ويموتون من جرائه، لا يعانون في الغالب من مرض واحد بل من عدة أمراض في وقت واحد. وعلى سبيل المثال، الأطفال الذين يعانون من الحصبة يكونون معرضين بصورة خاصة للإصابة بالالتهاب الرئوي، وعدم الحصول على الغذاء الملائم يمكن أن يزيد مخاطر الإصابات التنفسية والإسهال، والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى زيادة سوء التغذية.

٢١٩- وتأكيداً للتقدم الطفيف المحرز في هذا المجال، فإن معظم وفيات الأطفال البالغ عددهم ١٠,٥ مليون طفل تحت سن الخامسة والذين قضوا في سنة ٢٠٠٢ كان من الممكن تجنبها بسهولة بموارد قليلة وتدخلات من جانب مقرري السياسات ثبت نجاحها. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، على حين يمكن عزو انعدام التقدم إلى نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في بعض أنحاء أفريقيا، فإن المشكلة في معظم البلدان تكمن في نقص الاستثمارات المستمرة منذ عهد بعيد في الرعاية الصحية الضرورية[١٠٨]. وتنطبق تلك الملاحظة على الجهود المبذولة للحد من سوء التغذية ولتحقيق التغطية الكاملة للتدخلات الرامية إلى الحد من الوفيات على حد سواء. ومن شأن إجراءات علاج ذات تكلفة منخفضة نسبياً، مثل التحصين من الحصبة، وحماية مياه الشرب، والنظافة الصحية في المنازل، وإعادة الإماهة الفموية بسعر منخفض للوقاية من الإسهال ومعالجته، والمضادات الحيوية لالتهابات الجهاز التنفسي، وهو مرض آخر من الأمراض الأكثر فتكاً، والرضاعة الطبيعية لجميع الرضع، أن تحول دون وفاة الملايين من الأطفال الذين يقل سنهم عن خمسة أعوام في السنة.

٢٢٠- وليس بأقل إثارة للقلق أن الحمل والولادة، بالنسبة لأكثر من ٣٠ مليون امرأة في السنة، يعنيان آلاماً أو سوء الصحة أو وفاة لا داعي لها. وثمة نصف مليون تقريباً من النساء يمتن أثناء الحمل والولادة في وفيات يمكن تجنبها، بينما تعاني ملايين من النساء الأخريات من أشكال من العجز. ويجد كل سنة ملايين الأطفال أنفسهم دون أم. وفيما يتعلق بالملاحظات الواردة أعلاه بشأن معدلات وفيات الأطفال، يلقى ما يقدر بمليون طفل حتفهم نتيجة لوفاة أمهاتهم. ويتضاعف خطر وفاة الأطفال الذين يقل سنهم عن ٥ سنوات إذا قضت أمهاتهم نحبهن عند الولادة.

٢٢١- ومن بين كل الإحصاءات الصحية، تُظهر معدلات الوفيات النفاسية الكبيرة للغاية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فتعرف البلدان النامية تسعة وتسعين في المائة من الوفيات النفاسية؛ وفي البلدان الفقيرة قد يكون ما يصل إلى ٣٠ في المائة من الوفيات بين

النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) ناتجاً عن أسباب تتصل بالحمل، بالمقارنة بمعدلات تقل عن ١ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وفي سنة ٢٠٠٠، ظهر من معدل الوفيات النفاسية، الذي يقاس بعدد الوفيات النفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية، أن هناك ٤٠٠ وفاة نفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في المناطق النامية؛ ويمثل ذلك ١٩ ضعفا ما هو عليه في المناطق المتقدمة النمو. وكان خطر الوفاة النفاسية خلال فترة العمر يمثل وفاة واحدة في كل ٦١ حالة ولادة حية في البلدان النامية، وهي نسبة تفوق ٤٥ مرة خطر الوفاة البالغ واحدة في كل ٨٠٠ ٢ حالة ولادة حية في البلدان المتقدمة النمو. وفي أقصى الطرفين، على المستوى الإقليمي، كان هذا الخطر خلال فترة العمر يمثل وفاة واحدة في كل ١٦ حالة ولادة حية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو يفوق ٢٤٩ مرة خطر الوفاة الذي يمثل واحدة في كل ٠٠٠ ٤ حالة ولادة حية في أوروبا الغربية.

٢٢٢- وتشير الاتجاهات الملحوظة في فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض إلى مجال آخر يتطلب اهتماماً عاجلاً. ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو بلا منازع أهم سبب للوفاة قبل الأوان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ورابع أكبر مرض فتاك على الصعيد العالمي. وفي سنة ٢٠٠٣، كان ٤٠ مليون شخص مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفي ٣ ملايين شخص من المرض، وظهرت إصابات جديدة بالعدوى لما تقديره ٥ ملايين شخص. وكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما تقديره ٢,٤ مليون وفاة من فيروس نقص المناعة البشرية في سنة ٢٠٠٣، وبلغت نسبة الراشدين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٨,٥ في المائة، ولكن مع معدلات تجاوزت ٣٠ في المائة في بعض البلدان. وتعد منطقة البحر الكاريبي ثاني أكثر المناطق تأثراً، بمعدل انتشار قدره ٢,٥ في المائة. وتعيش عدة بلدان في أوروبا الشرقية أحد الأوبئة الأسرع نمواً في العالم. أما انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، فرغم انخفاضه نسبياً، فإنه يبلغ مع ذلك إلى ما تقديره ٧,٤ مليون شخص.

٢٢٣- وينطوي هذا الوباء الشامل على أبعاد جنسانية مهمة. ففي سنة ٢٠٠٢، تجاوز عدد النساء الراشدات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي عدد الرجال الراشدين. والمرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معرضة للعدوى ١,٢ مرة أكثر من الرجل. وللمرض كذلك آثار أخرى: فالنساء والفتيات تتحملن عبء الاعتناء بالأقارب المرضى، وقد لا يكون للمرأة المال أو الحرية داخل المترل لدفع ثمن العقاقير وتناولها لتجنب انتقال المرض من الأم إلى الطفل.

٢٢٤- ويتسبب مرضا الملاريا والسل (التدرن الرئوي) بدورهما في خسائر فادحة في الأرواح. فقد توفي على الأقل مليون شخص من الملاريا كل سنة، ومن المرجح أن تكون الملاريا عاملاً مسهما في وقوع مليونين آخرين من الوفيات. وتحدث حوالي ٩٠ في المائة من وفيات الملاريا على الصعيد العالمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما أن ٩٠ في المائة من جميع وفيات الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحدث للأطفال الصغار. وفي الوقت الحاضر، يعد ٤٠ في المائة من سكان العالم، وهم أساساً في أشد بلدان العالم فقراً، معرضين للإصابة بالملاريا.

٢٢٥- ويتسبب مرض السل في ١,٦ مليون وفاة في السنة. وعلاوة على ذلك، فإن ما يناهز نصف مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية يصابون كذلك بمرض السل نتيجة لذلك. وتُسجل كل سنة حوالي ٨ ملايين حالة جديدة من حالات السل. وتحدث معظم الوفيات المقترنة بالسل خلال أكثر السنوات إنتاجاً في حياة الراشد، بين سني ١٥ و ٥٤ سنة. وتعد منطقة جنوب شرق آسيا أكثر المناطق إصابة، بما تقديره ٣ ملايين حالة جديدة كل سنة. وفي أوروبا الشرقية، بدأت وفيات مرض السل ترتفع بعد ٤٠ سنة تقريباً من الانخفاض. ورغم أن البيانات العالمية لا تعطي معلومات شاملة عن الاتجاهات، فإنه يبدو أن مرض السل آخذ في الارتفاع في عدة بلدان نامية نظراً للتراجع الاقتصادي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعصيات مرض السل ذات المناعة ضد أدوية متعددة وتدهور النظم الصحية.

٢٢٦- لقد حظيت المسائل الصحية باهتمام متزايد في السنوات العشر التالية لمؤتمر القمة، كما يشهد على ذلك، من بين مبادرات أخرى عديدة، إدراجها في الأغراض الإنمائية للألفية. على أنه حتى وإن كانت الاتجاهات الفعلية تدل على تقدم شامل مهم في الحد من وفيات الأطفال، وفي تحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض، فلا تزال ثمة حاجة إلى الكثير من الإنجازات، وبخاصة في ضمان الموارد المالية لتحقيق الالتزام ٦ المتعلق بحصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض الفتاكة. ويبدو مزيد النتائج هذا واضحا على الخصوص في أفريقيا وأقل البلدان نمواً بشكل عام، حيث ما زالت توجد فجوات كبيرة في الوضع الصحي، بين أقل البلدان نموا والبلدان الغنية من جهة وبين الأغنياء والفقراء داخل هذه البلدان الفقيرة من جهة ثانية.

واو - الخلاصة

٢٢٧- كما سبقت الإشارة إليه، عرَّف الوضع الاجتماعي حالات تقدم وحالات خيبة أمل شديدة فيما يتعلق بمجالات مؤتمر القمة ذات الأولوية المتمثلة في الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين ووصول الجميع إلى التعليم والرعاية الصحية الأولية. وإجمالا، حصل على الصعيد العالمي بعض التقدم، كما قيس بواسطة مؤشرات إحصائية محددة، في عدد من مجالات التنمية الاجتماعية، ولكن ليس كلها. فنسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على الصعيد العالمي عرفت انخفاضاً. وارتفع عدد النساء اللواتي انتخبن لوظائف ذات طابع تمثيلي، مع تغير معدلات الالتحاق بالمدارس نحو التساوي في المستويين الابتدائي والثانوي، وزيادة المعدل العالمي للإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث.

٢٢٨- وحتى المناطق التي تحسنت فيها المؤشرات العالمية، كثيراً ما يختلف فيها التقدم المحرز ووتيرة التغير من منطقة لأخرى بل وبدرجة أشد من بلد لآخر داخل المنطقة نفسها. ويمكن تصوير هذه الاختلافات في المجال الصحي. فبينما عرف متوسط العمر المتوقع ارتفاعاً على الصعيد العالمي، فإنه عرف في الواقع انخفاضاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يلحق وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الخراب بالمنطقة بآثاره المدمرة على جميع جوانب التنمية الاجتماعية. ومع ذلك فإن بعض بلدان جنوب الصحراء الكبرى بلغت منعطفا حاسما في صراعها، مدللة بذلك على أن هناك اختلافات بين البلدان وأن السياسة الحكومية من شأنها أن تغير الموازين في الصراع ضد المرض.

٢٢٩- وهناك أيضا مجالات كان التقدم فيها إما هامشيا أو منعدما خلال السنوات العشر الماضية. فقد ارتفع معدل البطالة في العالم منذ مؤتمر القمة، ولم يُدرج هدفا العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي تماماً في خطاب التنمية العامة خارج دوائر التنمية الاجتماعية. وما زالت أوجه عدم المساواة الناتجة عن كون الإنسان يولد امرأة أو ''في المكان غير المناسب وفي الوقت غير المناسب'' قائمة. وما زالت حالات عدم المساواة والجور الأخرى، مثل عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، أو الانطباق غير السوي للحقوق والامتيازات القانونية، تمثل عوائق أمام أن يحيا الناس حياة كريمة محققة للتطلعات. وما زال ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل، داخل البلدان وفيما بينها، مصدراً للقلق فيما يتعلق باحتمالات انتشال الناس من الفقر ودعم الاندماج والتلاحم الاجتماعيين.

خامسا – الطريق إلى تحقيق الأهداف المرسومة: تنفيذ التنمية المتمحورة حول الناس

٢٣٠- ما زالت رؤية التنمية الاجتماعية الشاملة والمكلفة المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن والمعاد تأكيدها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين في جنيف لم تحظ بالاهتمام اللائق بها. وقد صممت البيئة التمكينية المؤاتية التي نص عليها إعلان كوبنهاغن[1] بحيث تهيئ الظروف الملائمة ليتمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية. وتعد الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية المدمجة فيه ذات أهمية خاصة. ورافق الالتزامات بالقضاء على الفقر والدعوة إلى تحقيق العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي توصيات سياسية بعيدة المدى قائمة على الاقتناع قائلة بأن رفاه الناس يجب أن يكون مركز الاهتمام العام الوطني والدولي. ولم يفقد هذا النهج المتمحور حول الناس في وضع السياسة من أهميته وجاذبيته، ولكنه مهمل في كثير من الأوساط، وهو مهدد كذلك بالتطورات الأخيرة على الساحة الدولية. ويجب أن يهيمن تنفيذه على جداول عمل الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ويُشكلها لانبعاث روح مؤتمر القمة ودعم تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

٢٣١- قد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية، على أساس استعراض مواصلة تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، في إعادة تأكيد الحاجة إلى نهج متمحور حول الناس للتنمية وإلى تنفيذه العاجل والملموس من خلال جهود منسقة ومتماسكة من جانب المجتمع الدولي.

٢٣٢- وقد ترغب اللجنة في التشديد على أن للتنمية المتمحورة حول الناس عدداً من الشروط الأساسية، بما في ذلك ما يلي: إعادة النظر في تلك المسألة الدائمة والمستعصية حتى الآن، المتمثلة في الدمج الصحيح للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما من خلال العلاقات بين سياسات الاقتصاد الكلي والغايات الإنمائية الاجتماعية؛ وتفهم وإدارة أفضل للأبعاد الاجتماعية ونتائج تكافل البلدان في عالم متزايد العولمة؛ وتصور مُتجدد للعلاقات بين المجالين العام والخاص ودور الدول، خاصة في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها.

٢٣٣- وقد ترغب اللجنة أيضا في أن توصي الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تولي الاهتمام اللازم للنهج المتمحور حول الناس ومتطلباته عندما تحتفل بمناسبتها الخاصة في سنة ٢٠٠٥ في سياق استعراض الخمس سنوات لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في ذلك على وجه التحديد الخطوات الموجزة أدناه.

١ - تعزيز احتمالات تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية للتنمية المتمحورة حول الناس

٢٣٤- أدى عدم التوازن بين وتيرة العولمة والإطار التنظيمي السائد اليوم إلى كثير من الاختلالات التي يجب تقويمها. وينبغي التأكيد على المستويين السياسي والمؤسسي على التوزيع المنصف للفوائد في اقتصاد عالمي متزايد الانفتاح، باتخاذ تدابير تعزز المشاركة الديمقراطية لجميع البلدان والشعوب في عمليات صنع القرار التي تنظم العلاقات الدولية. ويستدعي تنفيذ التنمية المتمحورة حول الناس نهجاً يضع أعلى الأولويات على أهداف التنمية الاجتماعية الطويلة الأجل. وتستوجب هذه الأهداف السياسية البالغة الأهمية ما يلي:

- أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لتقديم الدعم السياسي والمؤسسي إلى بناء القدرات الوطنية في العالم النامي، وبخاصة لإعادة بناء القدرة التنظيمية للمؤسسات العامة، ولا سيما في المجالات التي أثارت فيها خصخصة تقديم الخدمات الاجتماعية تحديات وصعوبات جديدة أمام الممارسة الفعلية للحقوق الفردية والجماعية في التعليم والصحة وغيرهما مما يسمى الحقوق الاجتماعية للمواطنة.

- أن يتم إيجاد التوازن الضروري بين قوى السوق والمصلحة العامة، خاصة من خلال وضع القواعد التنظيمية الحكومية الملائمة ومراقبة سلطة الشركات وقوى السوق.

- أن يتم الأخذ بالمرونة في سياسات الاقتصاد الكلي لكي تتمكن السياسات الوطنية من التصدي للآثار السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية. ويستتبع ذلك تعزيز السياسات النقدية والمالية لمقاومة التقلبات الدورية لتوسيع قاعدة العمالة والحد من الفقر فضلاً عن تحويل التركيز عن الكفاءة الاقتصادية على المدى القصير نحو الأهداف الإنمائية على المدى الطويل. وتعد هذه الخطوة مهمة بصفة خاصة بالنظر إلى القيود الناشئة عن الضغوط التنافسية التي أوجدتها التجارة الدولية. وينبغي كذلك الأخذ بتدابير محددة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز الصلات الإنتاجية وخلق الوظائف على المستوى المحلي.

- أن يتم إنشاء معيار عالمي أدنى للحماية الاجتماعية بغية تحقيق استقرار الدخل وتوزيع مكاسب العولمة لفائدة الجميع ودعم استحداث قدرات جديدة. ويمنع هذا المعيار الدولي، المبني على جميع المبادرات التي جرى تحليلها في هذا التقرير والمنسق لها، ''السباق نحو القاع'' الذي ترغم فيه البلدان على إغفال القواعد والنظم الاجتماعية أو الحد منها لتبقى ذات قدرة على التنافس في السوق الدولية.

- أن تُترجم المقترحات الخاصة بإصلاح الهيكل المالي العالمي إلى أفعال، خاصة بتعزيز قدرة منصبي المديرين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بعض

البلدان النامية: عن طريق زيادة مراقبة وتنظيم تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي تفسح المجال الكافي للمناورة في سياسات البلدان النامية المتعلقة بالاقتصاد الكلي للتصدي للتقلبات الدورية؛ وتعزيز جهود التعاون الإقليمي.

- أن يعاد توجيه مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية الدولية نحو نهج أكثر تماسكاً وتكاملاً. ومما له أهمية خاصة تنسيق قرارات وأنظمة منظمة التجارة العالمية مثل الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة مع الاتفاقات الأخرى المتعدد الأطراف في الساحة الاجتماعية.
- أن يتم الأخذ بأفكار ابتكارية تضمن تمويلاً كافياً ومستقراً لبلوغ الأهداف الدولية الرئيسية لتوليد مصادر جديدة لتمويل التنمية. وعلى الجمعية العامة ومؤسسات بريتون وودز أن تتخذ في هذا الصدد القرارات السياسية اللازمة لتأييد بعض المقترحات التي هي قيد النظر.

٢٣٥- ويجب أن تكون الإجراءات المتخذة لتعزيز البيئة التمكينية المؤاتية مصحوبة بالضرورة بتدابير محددة تتعلق بالمواضيع الجوهرية الثلاثة لمؤتمر القمة، التي تبقى أساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية. وبالتالي فإنه لبلوغ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة في هذه المجالات الجوهرية، يقتضي تنفيذ التنمية المتمحورة حول الناس القيام بالإجراءات المحددة أدناه.

٢ - تكثيف الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة للقضاء على الفقر

٢٣٦- من الدعائم الرئيسية للقرارات السياسية الرامية إلى الحد من الفقر والقضاء عليه معالجة هذه الحالات مباشرة بدلاً من افتراض فوائد محتملة لنتائج التناضح لسياسات أخرى الغرض منها تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. ولتحقيق هذا الغرض، يجب تنفيذ سياسات وإجراءات محددة لضمان إدراج بعدي الإنصاف والمساواة صراحة في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الحد من الفقر، واشتمال سياسات وبرامج القضاء على الفقر على تدابير محددة لضمان وصول القطاعات الاجتماعية الاقتصادية المهمشة إلى الأصول والفرص بوجه عام، وعلى الخصوص الوصول إلى التعليم والأرض ورأس المال والتكنولوجيا.

٣ - ضمان وجود فرص العمل للجميع

٢٣٧- يجب أن تكون استراتيجية العمل الرامية إلى تعزيز العمل الكريم في ظروف الإنصاف والأمن والكرامة مُكوِّنا أساسيا لأي استراتيجية إنمائية. وينبغي أن توجه لإدراج إيجاد فرص العمل في سياسة الاقتصاد الكلي. وتتطلب هذه الاستراتيجية أيضاً الاضطلاع بتحليل أثر العمالة كمعيار أساسي لسياسة الاقتصاد الكلي وللقرارات السياسية المتخذة في

مجالات أخرى. وعلاوة على ذلك، فإنها تدعو إلى اعتماد تدابير محددة لإدماج القطاع غير الرسمي في برامج الحماية الاجتماعية، وإلى إقامة هياكل أساسية تحفيزية تشجع على إيجاد فرص العمل عن طريق توجيه الاستثمار إلى القطاعات المنتجة والمتسمة بكثافة اليد العاملة، وعلى الخصوص بقصد تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤ - تشجيع الاندماج والتلاحم الاجتماعي

٢٣٨- مطلوب من واضعي السياسات مراعاة أهمية السياسات الصريحة للتصدي للآثار السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية والتهديدات الجديدة التي تشكلها الإصلاحات المرتكزة إلى قوى السوق، حيث أن هناك علامات تدل على أن هذه الأنشطة تنتج وتعزز أنماطا جديدة للاستبعاد الاجتماعي. ومن هنا، يجب أن تتخذ إجراءات مدروسة لضمان حماية الهويات والحقوق الثقافية والدينية والإثنية صراحة في الاتفاقات الدولية والقوانين الوطنية والمحلية وإنفاذها بوصفها مدونة لقواعد سلوك الشركات الوطنية وعبر الوطنية والمصالح الخاصة التي تعمل في نطاق الولايات القضائية الوطنية. وبالمثل، هناك حاجة ملحة إلى تصميم وتنفيذ برامج لتوسيع فرص المشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك تحديد مجالات معينة لصياغة السياسة العامة يتعين أن تتضمن آليات تشاركية، عن طريق ضمان وصول المعلومات بشكل قانوني ودون قيود إلى المواطنين عموماً، وإنشاء آليات لاستعراض السياسات الحكومية بشكل أكثر انفتاحا.

٥ - التركيز على أفريقيا

٢٣٩- يكشف استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة أن الفجوة بين أفريقيا وباقي العالم تظل قائمة بعد مضي عشر سنوات على مؤتمر القمة، بل إنها زادت اتساعاً في بعض الجوانب. إن تهميش أفريقيا في عالم يتجه نحو العولمة والمعاناة الإنسانية المقترنة بانعدام التنمية في المنطقة شيء غير مقبول.

٢٤٠- وفي مقدمة المجالات الرئيسية للعمل الدولي الالتزام بأن المساعدة التقنية والمالية سيجري تخصيصها على شكل أهداف كمية صريحة لضمان بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيتم تحقيق هذا الهدف عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

- إيجاد حل لحالة الديون الخارجية، انطلاقا من وإضافة إلى المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

- تيسير بناء القدرات لتعزيز تنوع الصادرات وإزالة القيود على الوصول إلى السوق بغية الاستفادة من المعاملة التفضيلية في التجارة الدولية.
- دعم تكوين رأس المال البشري.
- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

٢٤١- وعلى العموم، يتطلب إحراز التقدم في تحقيق تنمية متمحورة حول الناس، سواء في أفريقيا أو في أنحاء أخرى من عالم متزايد التكافل وإن كان مفتتا، تحولاً مفاهيمياً وسياسياً كبيراً جداً. وسيتعين أن تحتل قضايا الإنصاف والمساواة والتضامن في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وداخل البلدان والمناطق وفيما بينها، مركزا محوريا في التعاون الإنمائي الدولي.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) انظر A/56/326 و A/59/282 و Corr.1.

(٤) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ٢٥.

(٥) المرجع نفسه، انظر الفقرة ٧.

(٦) المرجع نفسه، انظر الفقرة ٢٧ (أ).

(٧) المرجع نفسه، انظر الفصل الرابع، الفقرة ٧٠.

(٨) المرجع نفسه، انظر الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٨.

(٩) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(١٠) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٣٦.

(١١) المرجع نفسه، انظر الفقرة ١٩. يُعرَّف الفقر بأنه ''الافتقار إلى الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان كسب العيش المستدام؛ الجوع وسوء التغذية؛ سوء الصحة؛ الإمكانية المحدودة أو المعدومة للحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية؛ زيادة معدلات الاعتلال والوفيات من المرض؛ عدم وجود المأوى أو الإسكان غير المناسب؛ البيئات غير المأمونة؛ التمييز والاستبعاد الاجتماعي. كما يُوصف الفقر أيضا بأنه عدم المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية''.

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ٤٢.

(١٣) اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، عولمة منصفة: خلق الفرص للجميع (جنيف، مكتب العمل الدولي).

(١٤) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٥) تستند المعلومات المتعلقة بالديمقراطية في هذا الفرع إلى منشور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢: تعمق الديمقراطية في عالم سائر إلى التفتت (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٢)، الفصل ١. وتستند المقارنة إلى ١٤٧ بلدا كانت بياناته متاحة.

(١٦) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ٤.

(١٧) البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٠/٢٠٠١، مهاجمة الفقر (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٠)، الفصل ٦.

(١٨) البنك الدولي، ''إطار شامل للتنمية: وفاء بالوعد؟ التجربة المبكرة والمسائل الناشئة'' (واشنطن العاصمة، أمانة إطار شامل للتنمية، ٢٠٠١).

(١٩) منظمة العمل الدولية، تقرير العمل في العالم، ١٩٩٧-١٩٩٨: العلاقات الصناعية، الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي (جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٩٨)، الجدول ١٢.

(٢٠) انظر على سبيل المثال، تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٧: الدولة في عالم متغير (واشنطن العاصمة ونيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٧).

(٢١) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٩٥ (و).

(٢٢) المرجع نفسه، الفقرة ٩٦ (أ).

(٢٣) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٤٠، المرفق، الفقرة ٢.

(٢٤) انظر على سبيل المثال، البنك الدولي، ''التنمية الاجتماعية في عمليات البنك: النتائج والطريق إلى تحقيق الأهداف''، مشروع مناقشة، واشنطن العاصمة، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٥) البنك الدولي، ''تقديم المجلس لورقات استراتيجية الحد من الفقر'' تم الوصول إليها في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ويمكن الاطلاع على تقارير مستكملة من http://siteresources.worldbank.org/INTPRS1/Resources/boardlist.pdf.

(٢٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٩١.

(٢٧) صندوق النقد الدولي والرابطة الإنمائية الدولية، ''مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: حالة التنفيذ'' (واشنطن العاصمة، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

(٢٨) ''Reviwe of Nordic monitoring of the World Bank and the IMF support to the PRSP process'' (Burssels, 2003).

(٢٩) البنك الدولي، ''التنمية الاجتماعية في عمليات البنك: النتائج والطريق إلى تحقيق الأهداف'' (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤)، الصفحة ١٧ من النص الانكليزي.

(٣٠) للاطلاع على معلومات إضافية، انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، العولمة والتنمية (2002) E/LC/G.2157 (SES.29/3).

(٣١) انظر على سبيل المثال، Andrea Cornia and Julius Court، عدم المساواة والنمو والفقر في عصر التحرير الاقتصادي والعولمة، موجز للسياسة رقم ٤ (هلسنكي، جامعة الأمم المتحدة، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية (UNU/WIDER)، ٢٠٠١).

(٣٢) Alemayehu Geda, "Openness, inequality and poverty in Africa: exploring the role of global interdependence", background paper prepared for the fourth meeting of the International Forum for Social Development: Equity, Inequalities and Interdependence, New York, 5-6 October 2004.

(٣٣) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، عقد من التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، ١٩٩٠-١٩٩٩ (LC/G.2212-P/1) (2004).

(٣٤) Parthapratim Pal, Ranja Sengupta and Jayati Ghosh, "Inequality in China and South Asia: a survey of recent trends"; and Kwame Sundaram Jomo, "Growth with equity in East Asia?", papers prepared for the fourth meeting of the International Forum for Social Development: Equity, Inequalities and Interdependence, New York, 5-6 October 2004.

(٣٥) For example, the ISO 14000 series of the International Organization for Standardization (1996); the Global Reporting Initiative launched in 1999 by the United Nations Environment Programme; the CERES Coalition of over seventy major companies in the United States of America; the Standards of Corporate Social Responsibility set forth in 1999 by the business-led coalition, Social Venture Network; and the more recent Global Compact unveiled by the Secretary-General in 2000 and supported so far by over 300 companies.

(٣٦) متاحة للاطلاع عليها من http://www.equator-principles.com/documents/Equator_Principles.pdf.

(٣٧) انظر Dealogic, *ProjectWare*, http://www.dealogic.com, accessed 4 June 2004. Links: Analytics and Market Data/ProjectWare.

(٣٨) تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ١٤.

(٣٩) انظر خطة العمل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة العاشرة، بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (TD/386)، الفقرة ٤.

(٤٠) المرجع نفسه، الفقرة ٩.

(٤١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الحادية عشرة، "استلهاما لروح ساو باولو؛ ساو باولو، البرازيل، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (TD/L.382)، إعلان من الدول الأعضاء.

(٤٢) اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي، عولمة منصفة: خلق فرص للجميع، (مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٤).

(٤٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٢.

(٤٤) In Isabelle Grumberg and Sarbuland Khan, editors, *Globalization: The United Nations Development Dialogue: Finance, Trade, Poverty, Peace-Building* (New York, United Nations University Press, 2000).

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ٢٩.

(٤٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية، إحصائيات التنمية الدولية، يمكن الاطلاع عليها إلكترونيا، الجدول ١، ''صرفيات وتعهدات التدفقات الرسمية والخاصة''.

(٤٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٣ (باريس، ٢٠٠٣)، المرفق الإحصائي.

(٥٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''يبين تقرير المنظمة ازدياد تدفقات المعونة على أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لبلوغ أهداف مونتيري''، نشرة صحفية صادرة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، متاحة للاطلاع عليها من http://www.oecd.org/document/19/0,2340,en_2649_34487_25612371_1_1_1_1,00.html، تم الوصول إليها في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٥١) الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم: الاتجاهات والسياسات في الاقتصاد العالمي (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C.1).

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) مقيسا بدولارات عام ٢٠٠٠ الثابتة وأسعار صرف العملة في السوق.

(٥٤) بيانات عن تقديرات النفقات العسكرية العالمية والإقليمية مُستقاة من معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، حولية المعهد لعام ٢٠٠٣: الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي (مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٣)، الجدول ١٠، ومن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية (A/59/119)، الفقرة ٢٤.

(٥٥) A/59/119، الفقرة ٢٧.

(٥٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣: الأهداف الإنمائية للألفية: عهد فيما بين الدول لإنهاء الفقر بين البشر (New York, Oxford University Press, 2003).

(٥٧) A. B. Atkinson, editor, *New Sources of Development Finance*, UNU-WIDER Studies in Development Economics (New York, Oxford University Press, 2004).

(٥٨) هناك عوامل متداخلة كثيرة بين المجموعتين نظرا لأن غالبية أقل البلدان نموا من الدول الأفريقية.

(٥٩) مبنية على بيانات قدمتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٦٠) منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عام ٢٠٠٤ عن أقل البلدان نموا: ربط التجارة الدولية بتقليل الفقر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.D.27)، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٤ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤) الجدول ١-١.

(٦١) صندوق النقد الدولي ورابطة التنمية الدولية ''مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: حالة التنفيذ'' (واشنطن العاصمة، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤).

(٦٢) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ''مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: حالة التنفيذ'' (واشنطن العاصمة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).

(٦٣) A/57/763، الضميمة.

(٦٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأفضليات التجارية لأقل البلدان تقدما: تقدير مبكر للفوائد والتحسينات الممكنة (UNCTAD/ITCD/TSB/2003/8).

(٦٥) A/59/119، الفقرة ٢٤.

(٦٦) تقرير منظمة الأغذية والزراعة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS/96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٦٧) المرجع نفسه.

(٦٨) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02/II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ١٩.

(٦٩) انظر شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، ''التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-٢٠٠٣''، ورقة عمل http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_coverfinal.htm (تم الوصول إليها في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤)؛ وللاطلاع على بيانات ٢٠٠١، انظر البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤).

(٧٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣: الأهداف الإنمائية للألفية: عهد فيما بين الدول لإنهاء الفقر بين البشر (نيويورك، مطبعة أوكسفورد، ٢٠٠٣).

(٧١) شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، ''التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-٢٠٠٣: الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع''، http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_coverfinal.htm (اطُّلع عليها في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤).

(٧٢) المرجع نفسه.

(٧٣) البنك الدولي، ''الشركات في التنمية: التقدم المحرز في محاربة الفقر'' (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤).

(٧٤) مشروع الألفية، ''تقرير أولي لفرقة العمل ١ عن الفقر والتنمية الاقتصادية''، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٧٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عام ٢٠٠٤ عن أقل البلدان تقدما: ربط التجارة الدولية بتقليل الفقر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.D.27).

(٧٦) المرجع نفسه.

(٧٧) من مجموع عدد أقل البلدان نموا وهو ٦٦ بلدا، نجح ٥١ بلدا في زيادة صادراته على مدى فترة الخمس سنوات، وإذ واصل الأونكتاد تحليله لمتوسط الاستهلاك الخاص للفرد في البلدان الـ ٥١ هذه، وجد أن ٢٢ بلدا (أقل من النصف) كان أثر التجارة فيه حميدا. بمعنى أن متوسط الاستهلاك الفردي الخاص زاد من جراء التوسع في الصادرات، انظر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عام ٢٠٠٤ عن أقل البلدان نموا؛ ربط التجارة الدولية بتقليل الفقر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.D.27).

(٧٨) Brian R. Copeland and M. Scott Taylor, "Trade liberalization and poverty: the evidence so far", *Journal of Economic Literature*, vol. XLII, No. 1 (March 2004).

(٧٩) إحصاءات العمالة، استنادا إلى بيانات منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية للعمالة ٢٠٠٤ (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤).

(٨٠) Marlyn Carr and Martha A. Chen, “Globalization and the informal economy: how global trade and investment impact on the working poor” (Cambridge, Massachusetts, Women in Informal Employment Globalizing and Organizing, 2001).

(٨١) تقرير عام ٢٠٠٣ عن الشباب في العالم (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.IV.7).

(٨٢) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة في العالم سنة ٢٠٠٤ (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤).

(٨٣) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية لعمالة الشباب (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤).

(٨٤) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة، ٢٠٠٤ (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤).

(٨٥) اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. عولمة منصفة: خلق فرص للجميع (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤).

(٨٦) مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، يمكن الاطلاع عليها من http://www.itu.int/wsis/ (اطُّلع عليها في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

(٨٧) انظر مؤتمر العمل الدولي، الدورة الثانية والتسعون، ٢٠٠٤، ”نحو تعامل منصف للعمال المهاجرين في اقتصاد عالمي“.

(٨٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مستقبل العمالة: نحو وظائف أفضل وأكثر عددا (باريس، ٢٠٠٣).

(٨٩) نشرة صحفية لمنظمة العمل الدولية في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (ILO/04/16).

(٩٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٦٨.

(٩١) تقرير الاجتماع الثاني للجمعية العالمية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02/IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٩٢) انظر A/50/114، الفقرة ٣٨.

(٩٣) تقرير الاجتماع الثاني للجمعية العالمية للشيخوخة، مدريد ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ١٧.

(٩٤) تقرير أقل البلدان نموا عام ٢٠٠٢: الإفلات من مصيدة الفقر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.13).

(٩٥) البنك الدولي، تقرير عام ٢٠٠٤ عن التنمية العالمية: توجيه الخدمات لنفع الفقراء (واشنطن العاصمة، البنك الدولي؛ ونيويورك ومطبعة أوكسفورد، ٢٠٠٣).

(٩٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ٧.

(٩٧) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق: أيضا متاح للاطلاع عليه من قاعدة بيانات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة http://untreaty.un.org/english/access.asp (تم الوصول إليه في آب/أغسطس ٢٠٠٤).

(٩٨) الأمم المتحدة Women Watch، متابعة نتائج مؤتمر بيجين: المستوى الوطني، يمكن الاطلاع عليها من http://www.un.org/womenwatch/daw/country/national/natplans.htm (اطُّلع على هذه البيانات في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤).

(٩٩) تستند النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إلى البيانات الواردة في تقرير الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ”التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-٢٠٠٣“، متاحة للاطلاع عليها من http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/pdf/Goal_3-final.pdf.

(١٠٠) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التقرير النهائي للمحفل العالمي للعلم، داكار، السنغال، ٢٢-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

(١٠١) متاحة للاطلاع عليها من http://unstats.un.org/unsd/mi/MDG-Page2.pdf (اطُّلع عليها في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).

(١٠٢) منظمة الصحة العالمية، تقرير الصحة العالمية لسنة ٢٠٠٣ - تشكيل المستقبل، جنيف، الصفحة ٢٩ من النص الانكليزي.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحتان xii و ٧ من النص الانكليزي.

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة vii من النص الانكليزي.

(١٠٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣ من النص الانكليزي.

(١٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧ من النص الانكليزي.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧ من النص الانكليزي.

(١٠٨) المرجع نفسه.

المرفق

ألف – برنامج دولي بشأن التنمية الاجتماعية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

وُضعت أسس مفهوم التنمية الاجتماعية التي جسدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عند بدء إنشاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن مصطلح ''التنمية الاجتماعية'' لا يرد في حد ذاته في ميثاق الأمم المتحدة، فإن ديباجة الميثاق تعلن العزم ''على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو يتسم بمزيد من الحرية'' وعلى الاستفادة لتحقيق تلك الغايات من الآليات الدولية بغية تشجيع نهوض اجتماعي واقتصادي يستفيد منه جميع الناس. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٥٥ (أ) من الفصل التاسع من الميثاق التي تتناول التعاون الدولي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على أن المنظمة، رغبة منها في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية، ستعمل على ''تحقيق مستوى معيشية أعلى والعمالة الكاملة وتهيئة ظروف التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.''

وبعد ثلاث سنوات من صدور ميثاق الأمم المتحدة، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) ليعيد التأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية عندما بيَّن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وأكد علاقتها المتساوية والمترابطة مع الحقوق السياسية والمدنية. وتُرجم ذلك إلى التزام قانوني باعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولذا صارت التنمية الاجتماعية مرتبطة بالتطور الحاصل فيما يتعلق بمجموعة من الحقوق، من بينها حق العمل في ظروف عادلة ومواتية والحق في تكوين النقابات والحق في تحقيق الضمان الاجتماعي والحق في مستوى معيشة ملائم، يشمل الغذاء والملبس والمسكن، والحق في السعي للاستمتاع بالصحة البدنية والعقلية والحق في الحصول على التعليم والمشاركة في الحياة الثقافية.

وقد وردت تفاصيل أكبر عن مفهوم التنمية الاجتماعية، خاصة مسؤولية السلطات والوكالات العامة فيما يتعلق بتشجيعها وتنفيذها، في الإعلان المتعلق بالتقدم الاجتماعي والتنمية[1] الذي يرتكز بدوره على عناصر الفصل التاسع من الميثاق. وصدر الإعلان في أواخر الستينات في وقت كان فيه عدد أعضاء الأمم المتحدة في ازدياد، مما زاد من الاهتمام بقضايا التنمية عموما وبالتنمية الاجتماعية خصوصا. وخلال الفترة نفسها، وسَّعت اللجنة الاجتماعية (المنشأة عام ١٩٤٦) عضويتها وبرنامجها وغيرت اسمها إلى لجنة التنمية الاجتماعية، وهو ما مهَّد الطريق لاعتماد الإعلان في عام ١٩٦٩.

وأكد الإعلان أنه ''يمكن النهوض بالتنمية الاجتماعية عن طريق التعايش السلمي والعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ذات النُظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية

المختلفة''. كما شدد أيضا على ''ترابط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عملية النمو والتغيير على نطاق أوسع، وعلى أهمية وجود استراتيجية للتنمية المتكاملة تأخذ في الحسبان تماما وفي جميع مراحلها الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالتنمية''، وهو موضوع أساسي من المواضيع المتصلة بالتنمية الاجتماعية التي ما زال صداها يتردد في أعمال الأمم المتحدة إلى اليوم.

لقد انبثقت الدعوة لعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن بيان لرئيس شيلي موجه للجمعية العامة في عام ١٩٩٠ أعلن فيه أن غياب العدالة الاجتماعية قد يعرض للخطر التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. واقترحت حكومة شيلي في العام الموالي عقد مؤتمر قمة ''لأجل العمل على جعل البشر واحتياجاتهم الاجتماعية في صميم ما تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه''[ب]. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، دعت الجمعية العامة رسميا في قرارها رقم ٩٢/٤٧ إلى عقد مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول وقبلت عرض حكومة الدانمرك استضافته في عاصمتها كوبنهاغن.

وتميز الحوار الدولي خلال السنتين اللتين سبقتا انعقاد مؤتمر القمة بتركيز ممثلي الدول الأعضاء على ثلاث مشاكل تشترك فيها كل الدول أيا كان مستواها الإنمائي، وهي الفقر والبطالة والافتقار إلى الإدماج الاجتماعي. وفي تقريرها عن دورتها الثالثة والثلاثين، أسهمت لجنة التنمية الاجتماعية في توضيح جدول أعمال مؤتمر القمة بما في ذلك معالجة القضايا الأساسية الثلاث. وكان هناك تسليم بأن هدف التنمية في النهاية هو تحسين نوعية الحياة بالنسبة لجميع الناس. واتفقت الدول الأعضاء على أن إزاحة العقبات الأساسية التي تعوق التنمية الاجتماعية أمر ضروري لتقليص وإزالة أسباب الضنك وعدم الاستقرار اللذين يعاني منهما الأفراد والعائلات والمجتمع.

ومهما كان من أمر فإن الظروف التي سادت خلال فترة الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة لم تكن بالضرورة مؤدية إلى تحرك عالمي في مجال التنمية الاجتماعية. فقد شهد منتصف التسعينات تبنيا متناميا لأفكار الليبرالية الجديدة، خاصة تلك المُنصبَّة على النمو الاقتصادي والاستقرار، التي تعززت أكثر بالنمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهدته آسيا وعلامات الانتعاش في أفريقيا وأمريكا اللاتينية[ج]. وجعلت هذه الظروف من الصعب ظهور نماذج تنمية أكثر استيعابا لمختلف الفئات، إذ أن التنمية الاجتماعية كان يُنظر إليها في كثير من الأحيان كتابع للقضايا الاقتصادية. ومع ذلك، ضمت القمة ١١٧ رئيس دولة أو حكومة التزموا بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية.

باء – الالتزامات العشرة لمؤتمر قمة عام ١٩٩٥ المعقود في كوبنهاغن

اعتمدت الحكومات خلال مؤتمر القمة هذا إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وحددت كأهداف لها أعلى الأولويات لتحقيق مجتمعات آمنة ومستقرة وعادلة القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي. ويقوم إعلان كوبنهاغن على عشرة التزامات بالتنمية الاجتماعية اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة، وهي تجسد التحرك العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية. وفيما يلي تلك الالتزامات.[د]

الالتزام ١

إيجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية

”نلتزم بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية.“

الالتزام ٢

القضاء على الفقر

”نلتزم بهدف القضاء على الفقر في العالم، باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية.“

الالتزام ٣

العمالة الكاملة

”نلتزم بتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبتمكين جميع الناس رجالا ونساء من الحصول على سبل العيش المأمونة والمستدامة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية.“

الالتزام ٤

الاندماج الاجتماعي

”نلتزم بالعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان

وحمايتها، وعلى عدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا.''

الالتزام ٥

تحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة

''نلتزم بتشجيع الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وبتحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، وبالاعتراف بمشاركة المرأة وبأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية، وتعزيز هذه المشاركة وهذه الأدوار.

الالتزام ٦

حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة وعلى خدمات الرعاية الصحية الأولية

''نلتزم بتعزيز وبلوغ أهداف توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة، والتمتع بأقصى درجة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية، وفرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية، باذلين في ذلك جهودا خاصة لتصحيح أوجه اللامساواة المتصلة بالأوضاع الاجتماعية، وبدون أي تمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو الجنس أو السن أو العجز؛ كما نلتزم باحترام وتعزيز ثقافاتنا المشتركة والخاصة؛ والسعي إلى تعزيز دور الثقافة في التنمية؛ وصيانة الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة التي محورها الإنسان؛ والمساهمة في التنمية الكاملة للموارد البشرية وفي التنمية الاجتماعية. والغرض من هذه الأنشطة هو القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي.''

الالتزام ٧

الإسراع بالتنمية في أفريقيا

''نلتزم بإسراع خطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا.''

الالتزام ٨

ضمان اشتمال برامج التكيف الهيكلي على غايات التنمية الاجتماعية

”نلتزم بضمان أن يشمل ما تتم الموافقة عليه من برامج للتكيف الهيكلي أهدافا للتنمية الاجتماعية، ولا سيما أهداف القضاء على الفقر، والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي.“

الالتزام ٩

زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/أو استخدامها على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية

”نلتزم بزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/أو باستخدامها على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة عن طريق العمل الوطني والتعاون الدولي والإقليمي.“

الالتزام ١٠

تحسين وتعزيز إطار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية

”نلتزم بتحسين وتعزيز إطار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.“

جيم - استعراض الخمس سنوات: الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٠

عُقدت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ، لتقييم التقدم المحرز خلال فترة الخمس سنوات التي أعقبت مؤتمر القمة ولصوغ مبادئ توجيهية ومبادرات جديدة للمضي قدما في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وأكدت الدول الأعضاء مجددا التزامها بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بما في ذلك عزمها على القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة والاندماج الاجتماعي، مع القيام في الوقت نفسه باعتماد عدد من المبادرات الجديدة لتعزيز النهوض ببرامج وخطط التنمية الاجتماعية.

ولفتت الدورة الاستثنائية الانتباه إلى آثار العولمة والتقدم التقني السريع على النمو والتنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، مشددة بشكل خاص على آثارها على البلدان النامية. وثمة تسليم واسع النطاق بأهمية اللجوء إلى الإجراءات الجماعية تحسبا للعواقب السلبية الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة للعولمة والعمل على تلاشيها، ولتعظيم المكاسب لجميع أفراد المجتمع بمن فيهم أصحاب الاحتياجات الخاصة. وأكدت الدورة الاستثنائية فضلا عن ذلك على أهمية حصول الجميع بشكل منصف على التعليم الجيد وخدمات الرعاية الصحية الجيدة لرعاية وتنمية الإمكانات البشرية المُنتجة. وتقديرا منها للمبادرات الجديدة للتنمية، أقرت الدورة الاستثنائية بأهمية الدور الذي تلعبه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وورقات استراتيجية الحد من الفقر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والقضاء على الفقر[هـ].

وإزاء الخلفية المتمثلة في القدرة المحدودة لدى كثير من الحكومات ولا سيما حكومات البلدان النامية على تعبئة الموارد لتحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق فرض الضرائب في سياق حراك رأس المال، تم الاتفاق على عدد من المبادرات لتعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي تشمل إنجاز دراسات إضافية لمقترحات بخصوص الضرائب الدولية ودعم الحكومات في وضع مبادئ توجيهية لتوليد الدخل على المستوى المحلي من أجل الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والبرامج الاجتماعية.

وإذ كانت الأزمة المالية الآسيوية لا تزال ماثلة في الأذهان، فقد دعت الوثيقة النهائية إلى اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز الاستقرار المالي والحد من الأثر السلبي للاضطرابات المالية الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين التدابير المتخذة لتحقيق هذا الهدف، تحسين شفافية التدفقات المالية؛ وتطوير وتعزيز وإنفاذ الأطر التنظيمية لعمليات الرصد؛ والحد من تقلب تدفقات رأس المال على المدى القصير من خلال تحسين القدرات الوقائية وإمكانات الإنذار المبكر؛ والنظر في وقف تحصيل الديون مؤقتا.

ولعل أهم إسهام للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين كان هو اعتماد الهدف المتمثل في خفض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا الهدف، المعلن عنه صراحة لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، لا تزال تردد أصداؤه بقوة في الهدف الإنمائي الأول للألفية كأحد أهداف التنمية المتفق عليها دوليا الواردة في إعلان الألفية.

أخيرا وليس آخرا، ركزت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون بشكل خاص على الحاجة لإعادة تقييم سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للسوق على ضوء الغايات المتمثلة في

إيجاد فرص عمل متزايدة وخفض مستوى الفقر. ومن ثم، دعت إلى اعتماد استراتيجية دولية متماسكة ومنسقة في مجال العمالة كما أيدت قيام منظمة العمل الدولية بعقد منتدى عالمي بهذا الخصوص وأكدت دعمها للصكوك والبرامج القائمة المتعلقة بحقوق العمال الأساسية وبقضايا نوعية العمل. وشمل هذا الدعم التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتنفيذها، وهي تتعلق بحقوق العمال الأساسية وحقوق القصر والمرأة والشباب والمعوقين والمهاجرين والشعوب الأصلية، وإعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعتها لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (رقم ١٨٢) فضلا عن الترويج لبرنامج منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق والأجور الدنيا والحماية الاجتماعية وقضايا الصحة والسلامة المتعلقة بالعمالة.

الحواشي

(أ) القرار ٢٥٤٢ (د-٢٤).

(ب) نشرة صحفية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الثانية، الجلسة الأولى، ١٣ أيار/مايو ١٩٩١.

(ج) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: أياد مرئية: تولي المسؤولية عن التنمية الاجتماعية (جنيف، ٢٠٠٠).

(د) للاطلاع على إيضاح كامل، انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(هـ) للاطلاع على استعراض كامل للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، انظر A/55/344، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، الملحق رقم ١ (A/S-24/10)، القرار دإ-٢/٢٤، ''مزيد من المبادرات من أجل التنمية الاجتماعية''، المرفق.